

قواعد النشر

أولاً: قواعد النشر

(ا) المواد التي تقبلها المجلة للنشر:

- البحث والدراسة، وهي عمل أصيل للمؤلف (أو المؤلفين) وأن يضيف جديداً للمعرفة في مجال تخصصات الكلية المتعددة.
- المقالة: وتناول العرض النقدي والتحليلي للبحوث والكتب ونحوها التي سبق نشرها في ميدان معين والرسائل العلمية المتميزة.
- الابتكارات العلمية المتميزة وبراءات الاختراع.
- مراسلات وتناول عرض فكرة أو رأي علمي أو اقتراح بحثي.

(ب) شروط النشر:

- أن يكون البحث منسماً بالإضافة والابتكار والمنهجية العلمية وسلامة الاتجاه وصحة اللغة وجودة الأسلوب.
- أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم لنشر لجنة أخرى.
- جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة خاضعة للتحكيم.

(ج) تعليمات النشر:

عند تقديم البحث للنشر يشترط الآتي:

- أن يقدم الباحث طلباً ينشر بحثه.
- لا يجوز إعادة نشر إيجاد المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن مكتبي من رئيس التحرير.
- يتقدم الباحث بثلاث نسخ مطبوعة بالإضافة إلى نسخة الكترونية وملخص باللغتين العربية والإنجليزية بحيث لا تزيد كلاماته عن ٢٠٠ كلمة أو نصفحة واحدة.
- أن يكتب عنوان البحث وأسم الباحث وعنوانه ولقبه العلمي والجهة التي يعمل بها على الصفحة الأولى مستقلة.
- توضع هواش كل صفحة أسفلها.
- يشار إلى المراجع داخل المتن بالأرقام حسب تسلسل ذكرها وتثبت في فيرس يلحق بآخر البحث وتقرم وفق الطريقة المتبعة في أسلوب MLA.
(ا) الموريات: يشار إليها في المتن بأرقام داخل المتن مرتبة على مستوى السطر. أما في قائمة المراجع فيبدأ المرجع بذكر رقمه داخل قوسين مربعين باسم مؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها فعنوان الكتاب (حتى خط فصل) ثم اسم الناشر ثم فسنة النشر.
مثال : اليوسف، صالح سليمان . المشقة تجلب التيسير: دراسة نظرية وتطبيقية . الرياض : المطبع الأهلي للأوفست، ١٩٨٨ .

- و عندما ترد في المتن إشارة إلى مرجع سبق ذكره يستخدم رقم المراجع السابق ذكره (نفسه) مع ذكر أرقام الصفحات المعنية بين قوسين مربعين على مستوى السطر. ويجب مراعاة عدم استخدام الاختصارات مثل: المراجع نفسه، المراجع السابق... الخ. لخ .
- توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب.
 - ترافق جميع الصور والرسوم المتعلقة بالبحث بصورة واضحة.
 - ترافق الجداول والرسومات ترتيبها مستقلة عن ترقيم البحث ويعتبر الجدول أو الرسم بعنوان تحت الجدول أو الرسم.
 - عند ورود أسماء أعلام أجنبية في المتن البحث أو المدرسة فإنها تكتب بحروف عربية وبين قوسين بحروف لاتينية وينظر الأسم كاملاً عند وروده لأول مرة.
 - لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أو لم ينشر .
 - يعطى الباحث نسختين من المجلة ويشرين مسافة من بحثه المنشور.
 - يلزم الباحث إجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين مع تعليل ما لم يعدل.
 - تعتبر المواد المنشورة في المجلة عن أراء ونتائج مؤلفيها فقط .

(د) التحكيم:

تخضع جميع البحوث الواردة للمجلة للتحكيم وفق الآتي :

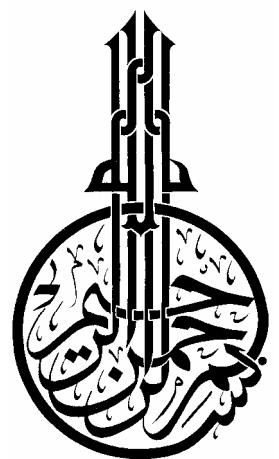
- تخثار هيئة التحرير أربعة محكمين للتحكيم كل بحث ثلاثة أساسين يرسل إليهم البحث لتحكيمه والرابع اختياري يلتجأ إليه في حالة اعتنار أو تأخر أحد المحكمين الأساسيين .
لا تنشر البحوث إلا بعد أن يجيزها للنشر محكمان متخصصان على أن يكون أحدهما على الأقل من خارج الجامعة.

عناوين المراولة

المملكة العربية السعودية، جامعة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة

(مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية)

ص.ب. ٦٦٣٣ بريدة ٥١٤٢١



المجلد الثاني

العدد (٢)

مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية

(یولیو ۲۰۰۹م)

(رجب ۱۴۳۰ھ)

المجلة العلمية لجامعة القصيم

()

هيئة التحرير

رئيس التحرير

(رئيساً)

أ.د. فتحي رزق السوافيري

أعضاء هيئة تحرير المجلة

أ.د. عبدالحميد عبداللطيف محبوب

أ.د. عبد الرحمن التويجري

د. عبدالله بن عبدالرحمن البريدي

د. عبدالحميد حسين

أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. إسماعيل محمد الشناوي

أ.د. عبد المنعم بن إبراهيم العبد المنعم

أ.د. عبد السلام أبو القحاف

أ.د. تبيه بن عبد الرحمن الجبر

أ.د. عبد الوهاب نصر على

أ.د. أحمد بن عبد الرحمن الشميري

أ.د. محمد سامي راضي

أ.د. سعد بن عبد الله الكلابي

أ.د. محمد ربيع الزناتي

أ.د. عبد العال هاشم خشبة

أ.د. طلعت الدمرداش إبراهيم

أ.د. مدحت محمد العقاد

أ.د. نبيل عبد السلام شاكر

أ.د. محمد فريد الصحن

أ.د. خيري علي الجزييري

أ.د. إسماعيل إبراهيم جمعة

أ.د. محمد عبد الحميد طاحون

أ.د. محمد السيد سرايا

أ.د. سمير أبو الفتاح صالح

أ.د. محمد سلطان أبو علي

/ :

المحتويات

التزام شركات المساهمة بالإفصاح عن متطلبات لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية
السعودية : دراسة مسحية

التمكين الوظيفي وأثره على أداء العاملين في جامعة الطائف

دور المراجعة وأنظمة الضبط المالي في الحافظة على المال العام في السودان (الملاخص العربي)

(/) - () ()

- - - -

(/ / / /)

-

تظهر فكرة هذا البحث من خلال توجيهه القصور للفكر الحاسبي عند تنفيذ عملية قياس أداء الوحدة الاقتصادية المعينة، وذلك من خلال قصر هذا القياس على المعاملات الرئيسية بين الوحدة والغير والتي قد تتم وفق ما خطط لها من قبل إدارة تلك الوحدة وبالتالي يمكن القول بأن الفكر الحاسبي تجاهل وأهمل ما كان يمكن أن يحدث بين الوحدة الاقتصادية والغير من أنشطة اقتصادية ذات تأثيرات جانبية على المجتمع من ناحية، وعلى الوحدات الاقتصادية الأخرى من ناحية أخرى. لقد أهمل الفكر الحاسبي ما قد ينبع عن أنشطة الوحدة الاقتصادية من تأثيرات جانبية على المجتمع والوحدات الاقتصادية الأخرى المتعاملة معها، فقد ينبع عن مزاولة الوحدة لنشاطها في المجتمع إهدار موارده من ناحية وأضرار بالوحدات الاقتصادية المحيطة بالوحدة من ناحية أخرى وذلك بسبب ما يحدث من تلوث للبيئة. وعلى العكس فقد يتربى على مزاولة الوحدة لنشاطها مع المجتمع انجاز العديد من المنافع والفوائد الجانبية التي قد تعود على الوحدة ذاتها أو وحدات اقتصادية أخرى أو على المجتمع ككل. وبناء على ذلك ، فإن الرفاهية الاجتماعية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية تعتمد على كل من المسئولية الاقتصادية للوحدة وأيضا على المسئولية الاجتماعية. حيث تعتمد الأخيرة على طبيعة نشاط الوحدة والمتغيرات البيئية المحيطة بها. كذلك يمكن القول أن المسئولية الاقتصادية للوحدة يجب أن تشمل تأثير كافة الآثار الأساسية والجانبية والناتجة عن مزاولة الوحدة لأنشطتها في المجتمع.

يعتمد هذا البحث على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنبطائي. حيث يتم استقراء الدراسات المحاسبية والاقتصادية والخاصة بشأن مفهوم القيمة المضافة ، وأيضاً بشأن الكتابات التي تناولت قياس الآثار الجانبية الناتجة عن مزاولة الوحدة الاقتصادية لنشاطاتها في المجتمع. كما أن المنهج الاستنبطائي خاص بوضع المقاييس المالية الالزامية لتتبع الأضرار والمنافع التي يمكن أن تنتج من مزاولة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها. وعلى ذلك فان كلا المنهجين يهتما بصياغة نموذج قياس القيمة المضافة والآثار الأخرى الناتجة.

يتناول هذا البحث واحدة من أكثر المشكلات التي لم تلق الاهتمام الكافي في الأديبيات و البحوث المحاسبية. حتى الآن لم تحظ عملية قياس الأضرار والمنافع الناتجة عن مزاولة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها في المجتمع بالاهتمام الواجب، سواء كان هذا القياس من وجهة نظر المجتمع أو الوحدة الاقتصادية ذاتها. لذلك يكن القول بأن مشكلة البحث تمثل في تحديد الأسس ومعايير الملائمة التي تمكن المحاسبين من الاستناد إليها لضمان جودة قياس تلك الأضرار والمنافع . وبناء على ذلك فان مشكلة البحث تمثل في تضييق الفجوة بين قياس الأداء الاجتماعي وقياس الأداء المحاسبي لتلك الأضرار والمنافع وذلك من خلال بناء نموذج لقياس القيمة المضافة يأخذ في الاعتبار الآثار الجانبية الناتجة عن مزاولة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها. بمعنى آخر أن يجمع هذا النموذج بين القياس المحاسبي والاجتماعي للكشف عن مساهمة الوحدة الاقتصادية الحقيقة سواء كانت من منظور محاسبي أو اجتماعي.

تبعد أهمية هذا البحث من خلال التوصل إلى نموذج لقياس القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية المعينة آخذًا في الاعتبار كلاً من الأضرار والمنافع الناتجة عن مزاولة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها ، أي أن أهمية هذا النموذج تتحدد من خلال قياسه للوحدات المضافة للدخل القومي من قبل المنافع ، وأيضاً من خلال قياسه للوحدات المهدرة الناتجة عن الأضرار التي تسببها الوحدة الاقتصادية عند مزاولتها لأنشطتها. وعلى ذلك تزداد أهمية البحث من خلال زيادة واقعية النموذج المقترن لعملية قياس أداء الوحدة الاقتصادية من خلال تعديل القيمة المضافة بآثار الأضرار والمنافع.

يشمل منهج البحث كلاً من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي. حيث ينبع الأول لاستقراء الأدبيات المحاسبية التي تناولت موضوع البحث وما يمكن التوصل إليه من تحليل تلك الدراسات ، على أن ينبع المدخل الثاني لاستنباط الأسس والمعايير الممكن نمذجتها لخدم هدف البحث والخاص بتعديل مقياس القيمة المضافة لكي يأخذ في الاعتبار الآثار الجانبية الناتجة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها عند تعاملها مع وحدات اقتصادية أخرى ومع مؤسسات المجتمع عامة ، وما يتربى على تلك المعاملات من آثار إيجابية وسلبية والتي أطلقنا عليها المنافع والأضرار الناتجة عن قيام الوحدة الاقتصادية بمارسة أعمالها. ولذلك فإن تحليل الدراسات السابقة في هذا المجال يمكن أن يكون أكثر فائدة وملاءمة إذا ما تم تجزئته لهذا التحليل إلى ثلاثة أنواع: دراسات تهتم بالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والقيمة المضافة ،

دراسات خاصة بمكونات القيمة المضافة على مستوى الوحدة الاقتصادية ، ودراسات خاصة بعناصر القيمة المضافة المعدلة.

وتطبيقاً للمنهج الاستنبطي المقترن استخدامه ضمن هذا البحث ، تتمد خطط البحث لتشمل استنباط الأسس والمعايير الواجب استخلاصها من الدراسات السابقة وتحليلها لكي يمكن تعديل مقياس القيمة المضافة ضمن نموذج مقترن يأخذ في الاعتبار الآثار الجانبية الممكن حدوثها مع الممارسة العملية للوحدة الاقتصادية مع مثيلتها من الوحدات ومع باقي مؤسسات المجتمع عامة وسواء كانت تلك الآثار إيجابية أو سلبية ، كما سوف تشارك الدراسة الميدانية من خلال قائمة استبيان لاستطلاع الآراء حول التعديل المقترن لمقياس القيمة المضافة. وبإجراء التحليل الإحصائي لإجابات الاستبيان يمكن التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات.

-

كما أسلفنا ضمن خطط البحث ، فإنه يمكن تصنيف الدراسات السابقة أساساً إلى ثلاثة أنواع. يهتم التصنيف الأول بتحليل الدراسات السابقة في هذا المجال والمهمة بالعلاقة بين المسئولية الاجتماعية والقيمة المضافة ، بينما يتناول النوع الثاني مكونات القيمة المضافة على مستوى الوحدة الاقتصادية، أما النوع الثالث فيعرض لتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بالقيمة المضافة المعدلة.

(،)

أشارت دراسة (Hassan & El- Azma 1985) (١) إلى ضرورة الربط بين امتلاك الشروة واستخدامها وبين المصلحة الإنسانية ، فلا يجب استخدام الشروة

دون الأخذ في الاعتبار المصلحة الإنسانية وما يتربّع على ذلك من آثار اجتماعية.

ومن الدراسات التي أوردت تعريفاً للمسؤولية الاجتماعية (Epstin J. & Epstein B., 1974) بأنها ما تقوم به الوحدة الاقتصادية بصورة اختيارية وفق ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي دون وجود ضغوط داخلية أو خارجية على الوحدة الاقتصادية أو أي التزام قانوني بذلك. ومعنى ذلك أن النشاط الاجتماعي يشترط له ألا يتم بصفة إلزامية من قبل الوحدة الاقتصادية وأن يتميز هذا النشاط بصورة اختيارية من قبل الوحدة. وبشأن حدود المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية فقد تبأنت التعريفات ، فمن الدراسات ما قصرها على الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة الوحدة لأنشطتها (Harrison J., 1969) بينما على العكس تبني مجموعة دراسات قصرها على الآثار الإيجابية فقط والناتجة عن ممارسة الوحدة لأنشطتها (Estes, 1976) و (Spicer, 1978) (٤).

وبناء على ذلك ، يرى الباحث أن تعريف المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية يجب أن يكون شاملًا لصفة الاختيار وعدم الإلزام من جانب ، ومتضمنا الآثار الإيجابية في صورة منافع من ناحية ثانية ، وينطوي على الآثار السلبية في صورة ما تحدثه أنشطة الوحدة من أضرار للوحدات الأخرى ولمؤسسات المجتمع عامة من ناحية ثالثة.

كما تشجع دراسة (Stephen L. & Hiam F., 1979) (٥) الوحدات الاقتصادية على التقرير عن التأثيرات البيئية والاجتماعية طالما أن العديد من المستثمرين يرغبون في توجيه استثماراتهم نحو ما يطلق عليه بالاستثمارات النظيفة والتماشية مع أخلاقيات الوحدة الاقتصادية. وعلى الرغم من الاتفاق حول ضرورة وجود تقرير حول المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ،

إلا أن الاختلاف يدور حول مفهوم محدد للتقرير ، فيرى (Elliot , 1973)
(٦) ضرورة أن يفصح التقرير عن الطريقة التي تستخدم بها الوحدة
الاقتصادية الموارد الطبيعية أو البشرية لفئات القراء الذين يهتمون بأمور هذه
الموارد ويؤكد على ذلك أيضا (Estes , 1976) (٧) بأن التقرير يجب أن يقدم
للجماعات المهتمة والمعنية بالآثار الناتجة عن ممارسة الوحدة لأنشطتها ، وان
كان (بدوى ، ١٩٨٤) (٨) يطالب بتقرير منفصل يلحق بالقوائم المالية يهتم
بتوصيل المعلومات وفي صورة كانت نقدية أو كمية أو وصفية. وعلى ذلك
يجب أن يعد تقرير حول المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية للإفصاح
عن الأضرار والمنافع التي تتولد عن ممارسة الوحدة لأنشطتها وأن يتم التعبير
عن هذا التقرير في صورة نقدية أو كمية وتخفيض مساحة التعبير الوصفي بقدر
الإمكان ، وأن يكون التقرير ضمن القوائم المالية أو في صورة ملحقة لها.

وترجع دراسة (Churchill, 1974) (٩) القصور في مجال القياس
الاجتماعي إلى صعوبة تحديد الأنشطة الاجتماعية محل القياس. وقد أوضحت
تلك الدراسة أن معيار البعد عن التحيز والملاءمة هما المعيارين الممكن
الاعتماد عليهما. وأن باقي المعايير المحاسبية المتعارف عليها لا تصلح في
التطبيق في مجال القياس الاجتماعي ، طالما أن هدف القياس الاجتماعي هو
توفير المعلومات لتخذلي القرارات ، وأن ذلك يحتاج إلى التعرف على البعد
الاجتماعي وتكليف ومنافع تلك القرارات. أما دراسة (Ramanthan , 1976)
(١٠) فتم فيها اشتقاء مجموعة من الأهداف والمفاهيم بناء على عدد من
الافتراضات التي اعتمدت عليها الدراسة. حيث انطوت الأهداف على هدفين
أحدهما للقياس والآخر للتقرير. وتتضمن هدف القياس تحديد وقياس

المساهمة الاجتماعية للوحدة خلال فترة القياس خاصة التكاليف والمنافع الخارجية المؤثرة على القطاعات الاجتماعية المختلفة. أيضاً تتم عملية القياس لتحديد ما إذا كانت استراتيجيات الوحدة الاقتصادية تؤثر على موارد القطاعات الاجتماعية الأخرى. ومن أهم المفاهيم التي تم تحديدها: التكاليف والعوائد الاجتماعية ، الدخل الاجتماعي والذي يحسب بصفى الدخل التقليدي بعد تعديله بالأثر المجمع للتکالیف والعوائد الاجتماعية ، العناصر الاجتماعية الناتجة عن العقد الاجتماعي المفترض بين الوحدة والأطراف الاجتماعية الأخرى ، الحقوق الاجتماعية ، و صافي الأصول الاجتماعية. كما أشارت دراسة (Michael , 1979) إلى كيفية قياس الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وأن تلك العملية من القياس تعتبر نظم قياس خاصة تحتاج لرعاة مجموعة من الاعتبارات كالاستعانة بالأشخاصين وعلماء النفس والمجتمع ، بحث مدى تأثير نظم اتخاذ القرارات على الوحدة والمجتمع ، الأخذ في الاعتبار النواحي المالية وغير المالية ، ضرورة التعامل مع عملية التخطيط ونظام المعلومات في الوحدة وأن تتحدد أهداف الوحدة في ظل نظام القياس الاجتماعي والتخطيط طويلاً الأجل في الوحدة. كما أشارت ذات الدراسة إلى أن الإجراءات العملية لتصميم برامج لقياس الأعباء الاجتماعية والاقتصادية والرقابة عليها تمثل في تحديد البرامج الاجتماعية وتكلفتها و اختيار المعايير الملائمة لأغراض تقييم الأداء. أما دراسة (Anderson , 1979) فتعتبر محاولة لقياس وتقدير التكاليف والعوائد الاجتماعية وطالبت باستخدام الأسعار أو القيم السوقية للخدمات المقدمة للعاملين بالوحدة الاقتصادية ، وفي حالة صعوبة الحصول على تلك الأسعار

يمكن الاعتماد على رأي عينة من العاملين للاستقصاء عن التكلفة والمنفعة الخاصة بالخدمات. وقد تضمنت دراسة (Dennis & Feldman 1974) (١٣) عرض نموذج للتقرير عن المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية والخاص بإحدى الشركات الأمريكية (Scovill)، وينقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية والتي كانت فرص العملة، الرقابة البيئية، التفاعل مع المجتمع، وحماية المستهلك.

وب شأن أهداف التقرير الاجتماعي، أوضحت دراسة (قайд، ١٩٨٦) (١٤) مجموعة من النتائج. من بينها أن تلك التقارير تعد لعديد من الجماعات الاجتماعية من خارج الوحدة الاقتصادية، وأن كل منها له أهداف متعددة واهتمامات متباعدة وأن تلك التقارير تعتبر مصدراً للحصول على المعلومات. وأن أكثر الشروط الالزامية لوضع معايير مناسبة هو وجود أهداف رئيسية متفق عليها. وأن المدف الرئيسي لإعداد التقارير الاجتماعية هو بيان مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في تعظيم الرفاهية الاجتماعية. ووضعت تلك الدراسة مجموعة من المعايير ضمن إطار متكامل شمل معيار المنفعة، الملاءمة، الثقة، القابلية للفهم، المرونة، ومعيار الكفاية. أما دراسة (غم، ١٩٨٢) (١٥) فتناولت ثلاثة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول تحليلًا لماهية المسئولية الاجتماعية للوحدة والتي يمكن أن تتمثل أهدافها الاجتماعية تدريب العاملين، تقديم الرعاية الصحية للعمال، تشغيل العاقلين، إقامة مشاريع إسكان لعمال الوحدة، تحفيض معدلات التلوث، المحافظة على البيئة المحيطة وغيرها من الأهداف الاجتماعية. أما القسم الثاني فخصص لمناقشة المشكلات المرتبطة بالقياس الاجتماعي. وأتضح أن تلك المشكلات تشمل ما يرتبط

بالتكليف الاجتماعية وأخرى مرتبطة بالمنافع الاجتماعية سواء كانت كمية أو وصفية أو إحصائية.

(،)

شمل النوع الأول من الدراسات مفهوم المسئولية الاجتماعية وكيفية قياسها والتقرير عنها ، أما هذا النوع من الدراسات فيتناول مفهوم القيمة المضافة ذاته وأهميته كمقاييس للأداء.

حيث يرى (Gray, 1990) (١٦) أن مفهوم القيمة المضافة يعني الفرق بين القيمة السوقية لإنتاج الوحدة الاقتصادية خلال الفترة محل القياس وبين قيمة المدخلات الوسيطة التي استخدمت في الحصول على هذا الإنتاج. كما يؤكّد (مرعي ، ١٩٨٠) (١٧) إلى أنّ النّظام المحاسبي الموحد في مصر يستند إلى مفهوم التكلفة عند قياس القيمة المضافة باعتبارها تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق مطروحاً منها الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليها الإعانات. وبناء على ذلك ، يرى الباحث أنّ المفهوم المحاسبي للقيمة المضافة يركّز على الآثار المباشرة لأنشطة الوحدة الاقتصادية وإهمال الآثار غير المباشرة الجانبيّة ، الأمر الذي يؤدي إلى توفير معلومات مضللة حول التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع الكفاء لعوائد عوامل الإنتاج. كما ترى ذات الدراسة أنّ المفهوم الاقتصادي للقيمة المضافة تمتد لتشمل الآثار غير المباشرة لأنشطة الوحدة الاقتصادية سواء كانت وفورات أو نقصان الوفورات ، أو بصورة أخرى سواء كانت منافع أو أضرار ناتجة. وأوضحت دراسة (مرعي) أن النموذج رقم (٧)

والمعنى بالإنتاج والقيمة المضافة يمكن من خلاله قياس القيمة المضافة من خلال أربع خطوات :

تعهد الخطوة الأولى بتحديد قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق.

بينما تحدد الخطوة الثانية قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج من خلال تعديل قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق بطرح الرسوم وإضافة الإعانت.

أما الخطوة الثالثة فتقيس قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج من خلال طرح المستلزمات السلعية والخدمية الوسيطة وأيضاً إهلاك الأصول الثابتة.

أما الخطوة الرابعة فتنتطوي على توزيع القيمة المضافة على عناصر عوامل الإنتاج مقابل الخدمات التي تتحققها.

وأشارت دراسة (علوان و الزياتي ، ٢٠٠٥) (١٨) إلى أن ظهور مفهوم القيمة المضافة كان في الخمسينيات من القرن الماضي ، كما أن هذا المفهوم استخدم في عام ١٩٧٥ محاسبياً من خلال لجنة المعاير المحاسبية في المملكة المتحدة وذلك من خلال قائمة إضافية لقياس القيمة المضافة. كما تؤكد دراسة (العقوري ، ٢٠٠١) (١٩) على أن محاسبة القيمة المضافة تثل فرعاً كبيراً ومهماً في المحاسبة وأن لها مزايا متعددة بشأن الإفصاح عن مساهمة الوحدة في المجتمع. وأكدت دراسة (أبوذر ، ٢٠٠١) (٢٠) على أن شركة استيرن استيورات وشركاؤهم وهي شركة أمريكية متخصصة في تقديم الاستشارات المالية والإدارية والاقتصادية مسجلة في نيويورك هي المالكة لبراءة ابتكار مفهوم القيمة المضافة وتسويقه باسم "نظام الإدارة

المالية للقيمة المضافة ". وأكدت ذات الدراسة على وجود اختلاف بين مفهوم العائد المتبقى ومفهوم القيمة المضافة ، حيث يمثل الأول الفرق بين الأرباح التشغيلية وتكلفة عنصر رأس المال ، بينما يأخذ المفهوم الثاني بإضافة الأرباح والخسائر غير العادية وإطفاء الشهرة إلى الأرباح الصافية بعد الضرائب. كما ترى دراسة أيضا ، وأبو العلا ، (٢٠٠٤) (٢١)، أن رغم التشابه بين مفهومي القيمة المضافة والدخل المتبقى ، إلا أن الفرق الجوهرى بينهما ينحصر في اعتماد الدخل المتبقى على مخرجات النظام المحاسبي بينما تحتاج القيمة الاقتصادية المضافة إلى عدد كبير من التعديلات والتسويدات. وفي هذا الصدد أيضا ، أكدت دراسة (العرaci ، ١٩٨٦) (٢٢) أن نظرية المشروع تعتمد أساسا على مفهوم القيمة المضافة وأن هذا المفهوم يعكس البعد الاجتماعي للوحدة الاقتصادية باعتبارها تمثل العديد من الأفراد وأصحاب المصالح من مساهمين ودائنين وعاملين ومستهلكين.

ويرى الباحث في ضوء ما ذكرته الدراسات السابقة أن مفهوم القيمة المضافة عبارة عن إيرادات المبيعات والإيرادات الأخرى مطروحا منها تكلفة السلع والخدمات المشتراء ، مما يؤكد أن هذا المفهوم يظهر دور الوحدة الاقتصادية كوحدة اجتماعية.

أما دراسة (Morely, 1979) (٢٣) فقد عرضت قائمة القيمة المضافة ضمن التقارير السنوية المنشورة في بريطانيا ، وسعت هذه الدراسة للربط بين مكونات القيمة المضافة وبين القوائم المالية التقليدية ، بغرض توضيح أهميتها ومبررات اعتبارها من ضمن القوائم المالية المنشورة وأوضحت تلك الدراسة إمكانية الربط بين معلومات القيمة المضافة والتخطيط الاستراتيجي طويلا

الأجل وكذلك خطط الحوافز ، كما أوضحت عدم وجود قواعد ملزمة لتحديدها ، الأمر الذي يدفع لإمكانية وجود تلاعيب في قياسها.

وفي ضوء ذلك ، يرى الباحث أن نشر معلومات القيمة المضافة يعمل على وجود اتجاهات إيجابية للعاملين نحو الإدارة وتشجيع تعاقفهم معها ، والسبب في ذلك خلق اعتقاد لدى الأطراف المختلفة المشتركة في نجاح الأداء بأن الاعتماد والتعاون المتبادل من شأنه زيادة نصيب أي من الأطراف المشتركة في العملية الإنتاجية. كذلك فان تنمية هذه الاتجاهات يعنى القول بأن معلومات القيمة المضافة من الممكن استخدامها في التنبؤ بكفاءة الإدارة. وفي هذا النطاق أوضحت نتائج دراسة (Bennister & Belkaoui 1991) (٢٤) والتي أجريت على عينة من ٢٣٤ وحدة اقتصادية ، وجود علاقة طردية بين مستوى القيمة المضافة وبين التوزيعات على المستفيدين منها ، وتعتبر القيمة المضافة مؤشرا هاما عند قياس وتقدير أداء الوحدات الاقتصادية ، وأن الإفصاح عن القيمة المضافة يساعد المستخدمين في قياس وتقدير الأداء.

(،)

يطلق اصطلاح القيمة المضافة المعدلة عندما يتم الأخذ بالمسؤولية الاجتماعية في الحسابان عند قياس القيمة المضافة. وبصورة أخرى نحصل على القيمة المضافة المعدلة عندما يتم الأخذ بالخرجات المرغوبة اجتماعيا مثل تدريب العاملين ، تحسين صحة العاملين وطرح الأضرار الاجتماعية مثل تلوث البيئة وتلوث المياه وما ينتج من مشكلات صحية عن نشاط الوحدة الاقتصادية. وقد أشارت دراسة (راضي وأبو الحسن ، ١٩٩٣) (٢٥) إلى عدم صلاحية مقاييس الربحية لتحديد إسهامات الوحدة الاقتصادية في التنمية

الاقتصادية على مستوى المجتمع نظراً لعدم الأخذ في الاعتبار المسئوليات الاجتماعية للوحدة. كما أن دراسة (هلال ، ١٩٩٧) (٢٦) والتي كان هدفها الرئيسي هو تصميم نموذج لقياس القيمة المضافة المعدلة بالآثار الجانبية لأنشطة الوحدة الاقتصادية ، فقد حاولت قياس عناصر القيمة المضافة المتفق عليها فكريًا ويصعب تطبيقها عمليًا والمتمثلة في أهم الآثار الجانبية السلبية والإيجابية الناتجة عن مزاولة الوحدة لأنشطتها في المجتمع. حيث تمثل الآثار الجانبية السلبية لأنشطة الوحدة الاقتصادية في قيمة أضرار عناصر التلوث التي لحقت بها وبالوحدات الأخرى وبيئة المجتمع المحيطة. أما الآثار الإيجابية فتمثلت في كافة المنافع التي تتحقق بصورة إيجابية وتعود على الوحدة ذاتها أو على الوحدات الاقتصادية الأخرى ، أو على المجتمع عاماً. أما دراسة (خليل ، ٢٠٠٥) (٢٧) فقد عدلت المشاكل التي تواجه عملية قياس القيمة المضافة بأنها تمثل في :

- مشكلة تعدد مفاهيم القيمة المضافة وتحديد الأكثر ملاءمة لأغراض قياس القيمة المضافة ولتوفير معلومات محاسبية تعكس حقيقة الأداء في المنشأة في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.
- دراسة المشاكل المتعلقة بــ إمكانية استخدام أسلوب القيمة المضافة في تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية وذلك كمدخل مكمل وليس بديل لمؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية التي تعتمد في تركيبها على مفهوم الربح المحاسبي مع بيان كيفية تحقيق ذلك.
- دراسة المشاكل المتعلقة بتوظيف أسلوب القيمة المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات.

أما دراسة (Balkaoui & Ronald, 1994) فقد اهتمت هذه الدراسة بالمقارنة بين أسلوب القيمة المضافة وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وذلك لتحديد أي من هذه القوائم يوفر معلومات أكثر ملاءمة وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات وأشارت أيضا إلى أن المحتوى المعلوماتي لمؤشر القيمة المضافة يفوق مثيله من المؤشرات الأخرى المتعلقة بالربحية والتدفقات النقدية، حيث إنه أقل هذه المؤشرات تشتتا وأكثرها استقرارا. وأوضحت الدراسة أن مؤشر القيمة المضافة يتمتع بقدرة تنبؤية أعلى من المؤشرات الأخرى. وفي هذا النطاق أيضا أشارت دراسة (Serge & Belkaoui, 1998) إلى أن معلومات القيمة المضافة تعطي صورة أكثر شمولية عن الأداء والشروط التي تتحققها الوحدة الاقتصادية وطريقة توزيعها على الفئات المتنوعة التي ساهمت في تحقيقها ، الأمر الذي أدى إلى وجود اتجاه متزايد في مجتمع الأعمال الأمريكي نحو الاستجابة لنهج القيمة المضافة في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

وبغرض شمول عملية القياس وتوفير المعلومات المحاسبية للعديد من الفئات المشاركة في العملية الإنتاجية ، وسعت دراسة (عبد المولى ، ٢٠٠٢) (٣٠) من المتغيرات ، بحيث تم استبعاد كل من : مدفوعات السلع والخدمات المشتراء من الغير (م) ومدفوعات الرواتب والأجور (ج) وكذلك الفوائد المدفوعة على الاقتراض (ف) بالإضافة إلى ضرائب الدخل (ض) والتوزيعات على المساهمين (ت) وأيضاً أقساط الإهلاك السنوية (هـ) والأرباح المحتجزة (ر) في نهاية العام. وإذا افترضنا أن القيمة المضافة هي (ق م) وأن المتحصلات من المبيعات (م) فانه يمكن صياغة المعادلة التالية : $ق م = س - ج - ف - ض - ت - هـ - ر$.

وفي خلاصة يرى الباحث أن النوع الأول من الدراسات التي تم استعراضها اهتم بالمسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية واتضح أنها تعني تعظيم رفاهية المجتمع من خلال مزاولة الوحدة لأنشطتها سواء بتعظيم المنافع أو تقليل السلبيات والأضرار الممكن أن تلحق بالمجتمع أو بموارده. كما أوضح النوع الثاني من الدراسات والمرتبط بالقيمة المضافة للوحدة أن الفكر المحاسبي التقليدي اعتبار أن المسؤولية الاقتصادية هي الأساس للرفاهية الاجتماعية وبالتالي قصرها على الآثار المباشرة بعكس الفكر الاقتصادي والذي يأخذ في الاعتبار الوفورات ونفائض الوفورات أو ما يطلق عليه الآثار الجانبية الإيجابية والسلبية والناتجة عن أنشطة الوحدة. أما النوع الثالث من الدراسات فقد جمع بين النوعين السابقين معاً ، وأن هذه الدراسات لم توضح كيفية قياس الآثار غير المباشرة سواء كانت إيجابية أو سلبية.

(،)

تغطي قائمة الاستبيان ثلاثة أقسام رئيسية ، يتناول القسم الأول ١٠ أسئلة تدور حول علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالإفصاح عن دور الوحدة الاقتصادية في التعامل مع المتغيرات البيئية المحيطة والحد من التلوث. أما القسم الثاني فيتناول الاستفسار عن العناصر الممكن اعتبارها من ضمن الآثار الجانبية الإيجابية للأداء البيئي للوحدة الاقتصادية وذلك من خلال ٤ أسئلة ، بينما يعرض القسم الثالث للاستفسار عن العناصر الممكن اعتبارها ضمن ١٤ الآثار الجانبية السلبية للأداء البيئي للوحدة الاقتصادية وذلك من خلال ٦ سؤال تم تصنيفها إلى ٥ أسئلة مرتبطة بالوحدة الاقتصادية و ٥ أسئلة مرتبطة

بالوحدات الأخرى و ٣ أسئلة مرتبطة بالبيئة المحيطة. ولقد تم استخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس كما توضّحه قائمة الاستبيان المرفقة ضمن ملحق البحث. وبناء على ذلك ، أمكن صياغة فرض البحث على النحو الآتي :

الفرض الأول: لا توجد ضرورة للإفصاح عن الدور البيئي للوحدة الاقتصادية ضمن نظام المعلومات المحاسبية.

الفرض الثاني: نظراً لصعوبة قياس الآثار الجانبية الإيجابية الناجمة عن الدور البيئي للوحدة الاقتصادية ، فمن الصعب تأييد الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.

الفرض الثالث: نظراً لصعوبة قياس الآثار الجانبية السلبية الناجمة عن الدور البيئي للوحدة الاقتصادية ، فمن الصعب تأييد الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.

(،)

تم تصميم قائمة الاستبيان للتعرف على آراء واتجاهات كل من المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية ، وقد مرت عملية إعداد قائمة الاستبيان بالمراحل الثلاث التالية :

- تضمنت المرحلة الأولى إعداد قائمة الاستبيان من ٣ أقسام وفق ما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة والتي أجريت في مجال تطوير القياس المحاسبي لقائمة القيمة المضافة ، من حيث عدم قصرها على القياس المحاسبي المباشر التقليدي سواء عن طريق عوائد عوامل الإنتاج أو عن طريق تكلفة الإنتاج. واتضح أن كافة المجهودات اتفقت على ضرورة التعديل لكي تأخذ في الاعتبار الآثار الإيجابية أو السلبية للدور البيئي للوحدة الاقتصادية.

- اشتملت المرحلة الثانية على اختبار مكونات القائمة من حيث سهولة الفهم وإمكانية تعديل بعض العبارات وإضافة واستبعاد بعضها.
 - ومن خلال المرحلة الثالثة تم إرسال قوائم الاستبيان إلى أفراد عينة البحث عشوائيا سواء المحاسبين أو مستخدمي القوائم المالية.
- (،)

تم اختيار عينة البحث من المحاسبين لدى الشركات الصناعية والتي يتميز دورها البيئي والحد من التلوث بالوضوح مثل محاسبي شركات تصنيع الأدوية والأسمدة والكيماويات، بالإضافة إلى مستخدمي القوائم المالية داخل وخارج تلك الوحدات الاقتصادية. وقد بلغ عدد القوائم التي أرسلت أو وزعت ٩٢ استماراة، تم استلام ٧٥ استماراة فقط بنسبة ٨٢ %. تقريراً. الأمر الذي يشير إلى ملاءمة وصلاحية الدراسة الميدانية. حيث جاءت الإجابات للمحاسبين ٤١ وللمستخدمين ٣٤ فرداً. وبالتالي فإن نسبة مشاركة المحاسبين كانت ٥٥ % بينما كانت للمستخدمين ٤٥ %.

(،)

تم استخدام مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتطبيق اختبار (ت) لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات عند مستوى معنوية ٥٪.

(،)

يلخص الجدول رقم (١) إجابات كل من المحاسبين والمستخدمين للأسئلة العشرة الأولى والتي تشكل القسم الأول المهتم باختبار الفرض الأول من البحث :

()

()

| | | | | | |
|---|---|---|---|--|--|
| | | | | | |
| , | , | , | , | | |
| , | , | , | , | | |
| , | , | , | , | | |
| , | , | , | , | | |
| , | , | , | , | | |

وبتحليل نتائج المجدول رقم (١) يتضح من خانة الإجمالي أن كل من المحاسبين والمستخدمين يرفضون قبول الفرض الأول ، وأن هناك حاجة لوجود علاقة بين نظم المعلومات الحاسبية وبين الإفصاح عن الدور البيئي للوحدة الاقتصادية ، وأن هذا التأييد يتراوح بين الموافقة العادلة والضعيفة ، بالإضافة إلى ضعف الانحراف المعياري عامه بين نتائج كلا المجموعتين.

ويلخص الجدول رقم (٢) نتائج التحليل الإحصائي لاجabات المحاسبين والمستخدمين حول العناصر التي تمثل الآثار الإيجابية الجانبية للوحدة الاقتصادية بقصد ممارستها للدور البيئي والحد من التلوث.

()

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| ' | ' | ' | ' | ' | ' |
| ' | ' | ' | ' | ' | ' |
| ' | ' | ' | ' | ' | ' |
| ' | ' | ' | ' | ' | ' |
| ' | ' | ' | ' | ' | ' |

وكما يتضح من نتائج جدول رقم (٢) ميل المحاسبين والمستخدمين لضرورة تعديل قائمة القيمة المضافة لكي تأخذ في الحسبان العناصر الإيجابية لآثار الدور البيئي للوحدة الاقتصادية ومساهمتها في الحد من التلوث وان لم يكن هذا التأييد كبيرا ، حيث كان المتوسط 2.83 للمحاسبين و 2.75 للمستخدمين. وبناء على ذلك يتم أيضا عدم قبول الفرض الثاني للبحث وتأييد الإفصاح عن العناصر الإيجابية للدور البيئي للوحدة الاقتصادية.

ويلخص الجدول رقم (٣) نتائج التحليل الإحصائي لِإجابات
المحاسبين والمستخدمين حول العناصر التي تمثل الآثار السلبية الجانبية للوحدة
الاقتصادية بقصد ممارستها للدور البيئي والحد من التلوث. وسوف ينطوي هذا
الجدول على ٣ أقسام رئيسية، الأول منها خاص بالوحدة ذاتها والثاني مرتبط
بالوحدات الاقتصادية الأخرى، والثالث مرتبط بالبيئة المحيطة بالوحدة
الاقتصادية موضع القياس.

. () .

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | : |
| ' | ' | ' | ' | ' | . |
| ' | ' | ' | ' | ' | . |
| ' | ' | ' | ' | ' | . |
| ' | ' | ' | ' | ' | . |
| ' | ' | ' | ' | ' | . |
| ' | ' | ' | ' | ' | . |
| ' | ' | ' | ' | ' | . |
| | | | | | : |
| ' | ' | ' | ' | ' | |

.()

| | | | | |
|---|---|---|---|--|
| | | | | |
| t | t | t | t | |
| t | t | t | t | |
| t | t | t | t | |
| t | t | t | t | |
| t | t | t | t | |
| | | | | |
| t | t | t | t | |
| t | t | t | t | |
| t | t | t | t | |
| t | t | t | t | |
| t | t | t | t | |

يتضح من التحليل الإحصائي للجدول رقم (٣) تفضيل الفئتين المحاسبين والمستخدمين للإفصاح عن الأضرار الخاصة بالوحدة وبالوحدات الأخرى، ونظراً لصعوبة قياس تلك الآثار على البيئة المحيطة فلم يتم تشجيعها. وبناءً على ذلك: سوف يتم عدم قبول الفرض الثالث في شقيه الأول

والثاني والخاصين بالإفصاح عن الآثار السلبية للوحدة والوحدات الأخرى على الترتيب ، بينما سوف يتم قبول الفرض الثالث في شقه الأخير فيما يتعلق بالإفصاح عن الآثار السلبية المرتبطة بالبيئة المحيطة.

-

()

بعد أن عرض البحث لهدفه وأهميته ، واختبار فروضه الثلاثة من خلال الدراسة الميدانية التي أعدت ونفذت وتم إجراء التحليل الإحصائي الملائم لها ، يمكن عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

- ١ - تعتمد الرفاهية الاجتماعية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية على كل من المسئولية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن الأخيرة تعتمد على طبيعة نشاط الوحدة والمتغيرات البيئية المحيطة بها ، كما أوضح البحث أن الإفصاح عن المسئولية الاقتصادية يتطلب بيان تأثير كافة الآثار الأساسية والجانبية سواء منها الإيجابية أو السلبية .
- ٢ - بصفة عامة يمكن القول أن مفهوم القيمة المضافة يعني الفرق بين القيمة السوقية لإنتاج الوحدة الاقتصادية خلال الفترة محل القياس ، وبين قيمة المدخلات الوسيطة التي استخدمت في الحصول على هذا الإنتاج .
- ٣ - أوضحت الدراسة أن نشر معلومات القيمة المضافة ضمن نظام المعلومات الحاسوبية من شأنه العمل على وجود اتجاهات إيجابية للعاملين نحو الإدارة وتشجيع تعاونهم معها .
- ٤ - تعرّض عملية قياس القيمة المضافة للعديد من المشاكل : تعدد مفاهيم القيمة المضافة ، مشاكل توظيف مفهوم القيمة المضافة لتقييم الأداء ،

مشاكل المقارنة بين مفهوم القيمة المضافة والمفاهيم الأخرى كالربح والتدفقات النقدية.

٥- أوضحت بعض الدراسات أن المحتوى المعلوماتي المؤشر القيمة المضافة بصدق تقييم الأداء يفوق مثيله من المؤشرات الأخرى المرتبطة بالربحية والتدفقات النقدية. وأن السبب في ذلك يرجع لتمتع مؤشر القيمة المضافة بخاصية أقل تشتيتاً وأكثرها استمرارية ، وأنه كمؤشر يتمتع بدرجة عالية من القدرة التنبؤية ، بالإضافة إلى خاصية الشمول.

(،)

في ضوء مشكلة البحث وهدفه وأهميته وما تطلبه ذلك من دراسة ميدانية تخللها ضرورة اختبار ثلاثة فروض اعتماداً على منهجية إحصائية معينة يمكن للباحث أن يذكر التوصيات التالية :

١- يوصي الباحث بضرورة تضمين نظام المعلومات الحاسوبية بيانات ومعلومات عن مقياس القيمة المضافة وبصفة خاصة بعد تعديله لكي يأخذ في الاعتبار الآثار الجانبية سواء إيجابية أو سلبية والناتجة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لها مع غيرها من الوحدات ومع البيئة المحيطة بها.

٢- يوصي الباحث بضرورة أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات عن أداء الوحدة الاقتصادية إشارة إلى نتائج مقياس القيمة المضافة بعد تعديله بالآثار الجانبية سواء إيجابية أو سلبية في علاقتها مع الوحدات الاقتصادية الأخرى ومع البيئة المحيطة بها.

٣- يوصي الباحث بضرورة إعطاء مساحة تدرييسية أكبر في الجامعات العربية عامة وفي الجامعات السعودية خاصة لمقاييس الأداء المرتبطة

بالأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية تتشيا مع فلسفة بطاقة تقييم الأداء المتوازن والتي تتطوّي على ضرورة الاهتمام بالمقاييس الكمية وغير الكمية ، المقاييس الأساسية وغير الأساسية ، البيانات الداخلية والخارجية.

- ٤ التوسيع في الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع نحو قياس الآثار الجانبية غير المباشرة من منافع وأضرار تلحق بالوحدة الاقتصادية محل القياس وبالوحدات الاقتصادية الأخرى وأيضاً بالبيئة المحيطة. ويوصي الباحث بضرورة التوسيع في هذا النطاق من خلال قاعدة بيانات حكومية تفصّح عن أية إخفاقات هامة نسبياً في الأداء الاجتماعي أو أية منافع ومزايا ترتب عن ذلك الأداء.

- ٥ يوصي الباحث بضرورة تشجيع الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية من حيث مواجهة التعارض بين القيم الفردية والقيم الجماعية، وأن تقتد تلك المواجهة لتشمل القيم الجماعية نطاق الوحدات الاقتصادية الأخرى والبيئة المحيطة.

-

Hassan Wasfi and El- Azma Mohamed, (1985), " Social Accounting in Middle [١] East: The case of Egypt", The Review of Faculty of Commerce, Alex, University, Vol.1:240-261.

Epstein. J. and Epstein J. B., (1974), An Introduction to social Accounting and [٢] social Audit, Los Angles, Epstein & Epstein.

Harrison, J.L., (1969), Dictionary Economics and Commerce, 3rd ed., Richard [٣] Clay Press Ltd.

Estes, R., (1976), *Corporate Social Accounting*, New York, John Wiley. [٤]

Spicer., (1978), " Investors, Corporate Social Performance and Information [٥] Disclosure: An Empirical Study ", the Accounting Review, January,: 94-111.

- Stephen, L. B. & Hiam Falk,(1979) , " Demand for Social Responsibility Information by University Investors ", The Accounting Review , January,: 23-37. [٦]
- Elliott, Robert,(1973), " Measuring the Quality of Life", World, Spring,: 24-29. [٧]
- Estes, R.,(1976), Corporate Social Accounting, New York , John Wiley. [٨]
- [٩] بدوي، محمد عباس ، (١٩٨٤) "المشاكل المحاسبية لقياس تكلفة وعائد المسؤولية الاجتماعية للمشروع الصناعي وأثره على التقارير المحاسبية" رسالة دكتوراه غير منشورة ، الإسكندرية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.
- Churchill, N.C., (1974), "Toward a Theory for Social Accounting ", Sloan Management Review, spring: 1-17. [١٠]
- Ramanathan, V. K., (1976), "Toward A Theory of Corporate Social Accounting ", The Accounting Review, July,:516-528. [١١]
- (11) Michael. R., (1979), Pollution Prevention Pays, New York, Pergman Press. [١٢]
- Anderson, R. H., (1979), "Social Responsibility Accounting: What to Measure and How?" Cost Management, Sep/Oct,:34-39. [١٣]
- Dennis, B.B., and Stewart A. Feldman, (1974), " Companies Increase Social Responsibility Disclosure ", Management Accounting, March,:41-44. [١٤]
- [١٥] قايد، محمد أمين ، (١٩٨٦)، "معايير التقرير في محاسبة المسؤولية الاجتماعية المالية" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ص ص ٣٣٩ - ٣٨٩ .
- [١٦] نمر ، نجيبة محمود سيد أحمد ، (١٩٨٢) ، "المسؤولية الاجتماعية للمشروعات والمحاسبة الاجتماعية المالية" ، مجلة التكاليف ، العدد الأول ، ص ص ٥٢ - ١٢٨ .
- Gray, Rob,(1990),“ Accounting and Economics: The Psychopathic Sibling: A Review Essay”, British Accounting Review ,:373-388. [١٧]
- [١٨] مرعي، عبد الحفيظ ، (١٩٨٠) ، المحاسبة القومية والمحاسبة الحكومية ، الاسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية.

- [١٩] علوان ، قاسم نايف و نجية ميلاد الزياتي ، (٢٠٠٥) ، ضرورة القيمة المضافة (المفاهيم ، القياس ، والتطبيق) ، جامعة التحدي ، ليبيا.
- [٢٠] العقوري ، خديجة علي معروف (٢٠٠١) ، قائمة القيمة المضافة وجذور الافصاح عنها ضمن القوائم المالية المنشورة في البيئة الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ليبيا ، جامعة قاريونس ببنغازي.
- [٢١] أبوذر ، محمد الحلبي ، (٢٠٠١)، "القيمة الاقتصادية المضافة: مؤشر أداء ، بعث من جديد" ، مجلة المحاسبة ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، الرياض ، السنة الثامنة ، العدد ٢٩.
- [٢٢] حداد ، فايز و خلدون أبو العلا ، (٢٠٠٤) ، "العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة والعوائد غير العادية" ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد ٣١ ، العدد رقم ١.
- [٢٣] العراقي ، عراقي ، (١٩٨٦) ، "المحاسبة عن القيمة المضافة" المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة أسيوط ، العدد التاسع ، السنة السادسة.
- [٢٤] Morley, M.F.,(1979), “ The Value Added Statement in Britain ”, The Accounting Review, July,: 618-629.
- [٢٥] Bennister W. and Belkaoui R., (1991), "Value Added and Corporate Control in U.S.", Journal of International Financial Management and Accounting, Vol.3, No.3,:241-258.
- [٢٦] أبو الحسن، على أحمد و محمد سامي راضي ، (١٩٩٣)، "المحاسبة ومشكلات قياس مدى مساهمة منشآت الأعمال في التنمية الاقتصادية" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة طنطا ، ص ص ١ - ٣٩.
- [٢٧] هلال ، عبد الله عبد العظيم راغب ، (١٩٩٧) ، تصميم مقياس للقيمة المضافة المعدلة بالآثار الجانبية الناتجة عن مزاولة الوحدة الاقتصادية لنشاطها في المجتمع ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

- [٢٨] خليل، عطا الله وراد، (٢٠٠٥). "استخدام أسلوب المحاسبة عن القيمة المضافة لتقدير الأداء المالي للشركات الأردنية" ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، المجلد الأول للعدد الثاني ، ص ص ١ - ٣٤.
- Balkaoui, A. And Ronald, D., (1994), "Explaining market returns: Earnings versus value added " , Managerial Finance, Vol. 20, No. 9, 44-55. [٢٩]
- Serge. And Balkaoui, A., (1998), "Usefulness of value added reposting: a review and synthesis of literature " , Managerial Finance, Vol.24, No.11, 1-15. [٣٠]
- [٣١] عبد المولى ، ناصر خليفة ، (٢٠٠٢) ، "تطوير النظام المحاسبي لخدمة إعداد قائمة التدفقات النقدية : دراسة ميدانية ، المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة الأزهر ، العدد .٢٧

-

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

يسعى الباحث من خلال قائمة الاستبيان المرفقة والإجابات التي سوف يتم الحصول عليها إلى تدعيم نتائج البحث الذي يتناول مجالاً من أكثر الموضوعات أهمية وحيوية في مجال المحاسبة البيئية والذي يحمل العنوان : "تطوير القياس المحاسبي لمدخل القيمة المضافة بغرض زيادة فعالية المحاسبة البيئية".

ويود الباحث أن يشير إلى ضرورة المحافظة على سرية الإجابات ، وأن الغرض الرئيسي من البحث هو إثراء المعرفة المحاسبية نحو محاولات الكتاب والباحثين لتطوير مدخل القيمة المضافة والسعى لزيادة فعالية المحاسبة البيئية.

كما يود الباحث القول بأن صياغة الأسئلة وتبسيط الإجابة عليها كان بهدف الكشف عن الأهمية النسبية لبدائل الإجابة عليها من ناحية، وتسهيل إمكانية تطبيق الأدوات الإحصائية عليها من ناحية أخرى. كما أتاح الباحثان الفرصة لإمكانية إبداء الرأي حول الإجابة أو تصميم الأسئلة.

وإذ يتوجه الباحث لله تعالى بالحمد والشكر، يتوجه الباحثان أيضاً لجميع الأشخاص الذين شملتهم عينة البحث بالشكر والامتنان.

١

باحث

د. أحمد عبد الكريم الحركان

التاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٤٣٠

الموافق الأول من نوفمبر ٢٠٠٩

(١) فيما يلي مجموعة من الاستفسارات و المرتبطة بالعلاقة بين نظام المعلومات الحاسبي من ناحية وبين المعلومات الخاصة بالنواحي البيئية من ناحية أخرى. والمطلوب إعطاء ترتيب موافقة من ١ حتى ٥ درجات موافقة، حيث يشير رقم (١) إلى عدم الموافقة، ورقم (٢) إلى عدم إمكانية الحكم، ورقم (٣) موافقة ضعيفة، ورقم (٤) موافقة عادية، ورقم (٥) موافقة قوية، وذلك من خلال وضع علامة (√) تحت الرقم الذي تختاره.

(۲)

| () | () | () | () | () | | |
|-----|-----|-----|-----|-----|---------|--|
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (-) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (-) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (- -) | |
| | | | | | (- -) | |

Developing the Accounting Measurement for Value-Added Approach to Increase the Environment Accounting Effectiveness.

Dr. Ahmad A. Al-Harkan

*Assistant Professor, Accounting Department, College of Business and Economics,
Vice Dean of Scientific Research, Qassim University, Saudi Arabia*

(Received 15/7/2007; accepted for publication 22/6/2008)

Abstract. The traditional accounting thinking disregarded and neglected what could result from transactions between the economic unit and others, which could have secondary effects on the society and on other economic units. On one hand, the environmental pollution may cause a waste in the society's resources and damages for other economic units. On the other hand, secondary effects – negative or positive - may result too. Therefore, the social welfare of economic units depends on economic and social responsibility. The problem of the research is to determine the relevant rules and standards, which enable the managerial accountants to insure quality in measuring the benefits and damages.

The research includes a survey and analysis of previous studies. The field study is testing three hypotheses. The research presents some important conclusions and recommendations.

(/) - () ()

(/ / / /)

Employee Empowerment

()
()

() : Employee Empowerment -

() : Educational Service Quality -

()

: - /

: - /

: - /

: - /

: - /

يعتبر مفهوم الجودة في مجال التعليم العالي حديثاً نسبياً رغم انتشاره في قطاع الصناعة والخدمات، حيث لم يزد عدد الجامعات الأمريكية التي تطبق الجودة حتى عام ١٩٨٨ عن مائة وستة وأربعون جامعة من بين آلاف الجامعات الأمريكية (Ali & Akpovi, 2001).

ولقد أصبح نظام الجودة في التعليم جزءاً من العملية التعليمية، فهو يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف المؤسسات الأكاديمية دون إحداث إهانة للموارد المتاحة، هذا بالإضافة إلى أنه يوحد جميع جوانب العملية التعليمية (الطالب، والمقررات، وأولياء الأمور، والمجتمع، وأعضاء هيئة التدريس) ويأخذ في الاعتبار ما يطرأ من مستجدات (محلي أو عالمي) لاسيما أن هذا النظام يقوم على التماشى في تقديم الخدمة التعليمية. وإن أحد المبادئ الأساسية لنظام الجودة هو التحسين المستمر في المنتج التعليمي، وتهيئة كافة الظروف المحيطة بالطالب وذلك من حيث المختبرات، والمكتبات، والمقررات، وأعضاء هيئة التدريس الأكفاء، والقاعات التدريسية، وغيرها والتي تؤدي في النهاية إلى تخريج طلاب يتمتعون بخصائص ومواصفات جيدة (Freed & Fife, 1997).

ويطلب تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي توفير المناخ المناسب لإمكانية التطبيق. هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير القيادة الإدارية التي تتوافر لديها القناعة التامة بفلسفة الجودة، والعمل على توجيه العاملين لنشر هذه القناعة. وليس هناك جامعة أو مؤسسة تعليمية حققت تقدماً ملحوظاً دون أن تكون هناك قيادة إدارية لديها القناعة والرغبة في تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي (Costing, 1994).

[٤٢]

وتعتبر الجودة في مؤسسات التعليم العالي من أهم التوجهات التي استحوذت على اهتمام عدد كبير من الباحثين والدارسين الأكاديميين كأحد الأنماط الإدارية السائدة والمرغوبة في الفترة الحالية (Brown, 2006) [٣٥]. هذا بالإضافة إلى أنها تعد مدخلاً جديداً للجامعات لخفض تكاليفها (Harvey & Brown, 2001) [٥٧].

ويعد مدخل تمكين العاملين Employee Empowerment أحد العناصر الحاكمة لتطبيق الجودة باعتباره مصدر طاقة للعاملين في المنظمة، حيث يشعرهم بالمسؤولية والاستقلالية، وحرية التصرف والمساهمة في اتخاذ القرارات، هذا بالإضافة إلى أن عملية التمكين تساهم في تدعيم وتعزيز الروح المعنوية للعاملين (عبد الباقي، ٢٠٠١) [١٩]. وتجدر الإشارة إلى أن جودة الخدمة أصبحت مطلب أساسى لجميع المنظمات على اختلاف أنواعها وأحجامها، وأن تحسين جودة الخدمة هو أحد المجالات التي يلعب فيه التمكين دوراً حيوياً (Gardy, 2001) [٥٢].

ولقد اهتمت بعض الدراسات توضيحاً طبيعة العلاقة بين عملية التمكين العاملين وجودة الخدمة في المنظمات على اختلاف أنواعها وأحجامها (Lehtinen and lehtinen, 1982; Gronross, 1983; Parasuraman *et al.*, 1985, 1988; Zeithmal *et al.*, 1988; Smith, 1989; Colby, 1992; Cronin and Taylor, 1992; Cavaness *et al.*, 1993; Meniawy, 1994; Ashness and Lashley, 1995; Hartline and Ferrell, 1995; Berry and ، ٤٠ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٧٩ ، ٥٤ ، ٦٨] (Parasuraman, 1997; Kirkmen and Rosen, 1999 ، ٤٣ ، ٣٨ ، ٢٩ ، ٥٦ ، ٣٠ ، ٦٤).

هذا ويجب الإشارة إلى أنه رغم تعدد الجهود البحثية في مجال تمكين العاملين في المنظمات على اختلاف أنواعها وأحجامها، إلا أن استخدام تمكين العاملين كمدخل لتحسين جودة الخدمة التعليمية لم يحظ بالاهتمام الكافي من الدراسة من جانب الباحثين والدارسين في هذا المجال. واستناداً إلى ما سبق فإن هذا البحث يسعى من خلال

التقصي والتحليل إلى التعرف على مقومات وأبعاد عملية تمكين العاملين في جامعة الطائف كأحد المحددات الأساسية لتحقيق الرضا الوظيفي لدى الفئات المختلفة من العاملين وأشار ذلك على جودة الخدمة التعليمية بها ، وذلك من منطلق أن تمكين العاملين قد أثبت بالتطبيق العملي أنه يؤدي إلى تحسين الأداء ، والإنتاجية ، وجودة الخدمة في المنظمات الخدمية ، ورضا العاملين والعمالء للمنظمة (الخطيب ، ٢٠٠٢) . [١٦]

-

إن استعراض التراث الفكري في مجال تمكين العاملين يمكن تصنيفه إلى ثلاث اتجاهات ، الاتجاه الأول ينصب على تمكين العاملين في المنظمة ، ويركز الاتجاه الثاني على جودة الخدمة ، أما الاتجاه الثالث فيتناول دراسة طبيعة العلاقة بين تمكين العاملين وجودة الخدمة . وسوف يتم الاعتماد على الأساس التاريخي في استعراض الدراسات السابقة . (،)

هناك دراسة قام بها 1990 [٥١] Gand واستهدفت التعرف على طبيعة عملية التمكين في المنظمة . ولقد توصلت الدراسة إلى أن شعور العاملين بالتمكين يأتي من خلال العديد من الطرق من أهمها منح الأفراد حرية تحديد الأهداف ، والمشاركة في وضع الخطط والمساهمة في تطبيقها ، حيث أن هذا يؤدي إلى زيادة المزايا التنافسية للمنظمة .

وهناك دراسة أخرى قام بها 1994 [٤] Cook واستهدفت تحديد الخطوات الأساسية لعملية التمكين . ولقد توصلت الدراسة إلى عدة خطوات هي إيجاد وبناء

الرؤية، ودور المديرين، وتكوين فرق العمل، والتدريب، وتحسين العمليات، وأخيراً المتابعة. وفي دراسة أخرى قام بها Lashely & MaGoldrick, 1994 [٦٧] واستهدفت التعرف على أبعاد عملية التمكين في أي منظمة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة أبعاد أساسية لعملية التمكين وهي المهمة، وتحديد المهمة، والقوة، والالتزام، والثقافة. وقام Nixon, 1994 [٧٥] بدراسة أخرى واستهدفت التوصل إلى إستراتيجية لتمكين العاملين. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك خمس نقاط أساسية لبناء إستراتيجية لتمكين العاملين وهي بناء الرؤية، وتحديد الأولويات، وبناء وتطوير العلاقات مع زملاء العمل، وتوسيع شبكة العمل، وأخيراً استخدام دعم المجموعات الداخلية والخارجية.

وفي دراسة قام بها Hand, 1995 [٥٥] واستهدفت تفسير جذور التمكين ومنطلقاته. ولقد توصلت الدراسة إلى أن أسباب ظهر التمكين ترجع إلى التغيرات التقنية المعاصرة في ظل عصر العولمة، والذي فرض الحاجة إلى قوى عاملة أعلى تأهيلًا وأدق تخصصاً حتى تستطيع أن تواكب المتغيرات والتقنيات الحديثة. وهناك دراسة قام بها Caudron, 1995 [٣٧] واستهدفت التعرف على سمات وخصائص البيئة التنظيمية التي تتسم بالتمكين في شركة Colgate & Palmolive. ولقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توافر عدد من العوامل الحاكمة لخلق بيئة إيجابية لنظام تمكين العاملين. وتمثل هذه العوامل في تزويد العاملين بالتدريب والتنمية، ومساعدة الإدارة على تعلم كيفية تمكين السلطة لآخرين، وتعلم المديرين كيفية مكافأة الأفكار الجديدة، والدرج في تزويد العاملين بالسلطة اللازمة للتمكين. واستهدفت دراسة قام بها Hand, 1995 [٥٥] وكذلك أيضاً Nicholls, 1995 [٤٧] تحديد معوقات عملية تمكين العاملين. ولقد توصلت هذه الدراسات إلى أن أبرز المعوقات التي استعرضها أدبيات الفكر الإداري تتمثل في

البناء التنظيمي الهرمي ، والمركبة ، واتساع نطاق الإشراف ، وانعدام مشاركة العاملين ، والبيروقراطية.

كما استهدفت دراسة قام بها Ford & Fottler, 1995 [٤٧] التعرف على أفضل الطرق لتمكين العاملين. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأسلوب التدريجي هو أفضل الطرق لتمكين فرق العمل ، وأن التنفيذ التدريجي لتمكين العاملين هو الأفضل ، نظراً لأن الأسلوب التدريجي يركز أولاً على محتوى الوظيفية ، ثم بعد ذلك يتم إشراك الموظفين الذين تمكينهم في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالوظيفة. وخلال مرحلة التمكين يمكن للإدارة متابعة مدى تقدم الموظفين لتقدير مدى استعداد المديرين للتخلص عن السلطة للعاملين في المنظمة.

وهناك دراسة قام بها Quinn & Spreitzer, 1997 [٨٢] واستهدفت تحديد العوامل الأساسية التي تساعد أي منظمة في تنفيذ برنامج متكمّل لتمكين العاملين. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أربع روابع أساسية تساعد في تنفيذ عملية التمكين وهي الرؤية الواضحة ، والافتتاح وفرق العمل ، والنظام والتوجيه ، والدعم والشعور بالأمان.

وفي دراسة أخرى قام بها Appel, 1997 [٢٨] واستهدفت التعرف على الصعوبات التي تحد من عملية تمكين العاملين في المنظمات. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود بعض المعوقات التي تقف عقبة نحو التطبيق الفعال لعملية تمكين العاملين. ومن أهم هذه المعوقات عدم اقتناع الإدارة العليا بجدوى عملية التمكين للعاملين.

وقام كل من Kirkman & Rosen, 1999 [٦٤] بدراسة أخرى استهدفت التعرف على الآثار المترتبة على تمكين فرق العمل في المنظمة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن فرق العمل الأكثر تمكيناً يزيد لديها مستويات الإنتاجية ، ومستوى خدمة العملاء ،

ومستوى الرضا الوظيفي، ومستوى الولاء التنظيمي لكل من فريق العمل والمنظمة ككل.

وهناك دراسة أخرى قام بها Johnson, 1998 و 2000 [٦٥ ، ٦٢] Langbein، واستهدفت تحديد المعوقات التي تحد من نجاح عملية تمكين العاملين. ولقد توصلت هذه الدراسات إلى أن المعوقات التي تحد من نجاح تمكين العاملين تمثل في القيادة الدكتاتورية، وعدم الرغبة في التغيير، والخوف من تحمل المسؤولية، والسرية في تبادل المعلومات، واختلاف أهداف الإدارة عن أهداف العاملين، والتقييد باللوائح والقوانين والأنظمة والتعليمات، والافتقار إلى البرامج التدريبية الملائمة لرفع كفاءة العاملين، وانعدام الدقة في تحديد الاحتياجات التدريبية.

وفي دراسة أخرى قام بها Binder, 2003 [٣١] واستهدفت تفسير نشأت الحاجة إلى التمكين. ولقد توصلت الدراسة إلى أن التمكين كمصطلح إداري لم يظهر بشكل مفاجئ، وإنما ظهر كمحصلة لتطور الممارسات الإدارية خلال أكثر من مائة عام من تطور الفكر الإداري بفاهيمه المختلفة بشكل عام، وإدارة الموارد البشرية بشكل خاص. ومعنى ذلك أن التمكين كمبدأ إداري ليس ولد اليوم، ولكن نتيجة جهود وتجارب إدارية عديدة.

وهناك دراسة أخرى قام بها Hill & Huq, 2004 [٥٩] واستهدفت تحديد مقومات التمكين. ولقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل التي يرتكز عليها التمكين لتحقيق أهداف المنظمة تمثل في العلاقات الإنسانية القائمة على عناصر المرونة، والمشاركة، وتفويض الصلاحيات وذلك بهدف تنمية قدرات العاملين. كما أشارت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من أهمية توافر هذه المقومات لنجاح عملية التمكين، إلا أن هناك طرقاً

مختلفة لتنفيذ أسلوب التمكين، ومن أكثرها شيوعاً ونجاحاً هو أسلوب التمكين التدريجي (Nicholls, 1995).

وفى دراسة أخرى قام بها Moye & Henkin, 2006، واستهدفت تحديد الشروط الالازمة لنجاح عملية التمكين. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مقومات التمكين الناجحة تمثل في عدة عناصر هي تقليص عملية الرقابة، وتفعيل عناصر المرونة والمشاركة، والمتابعة الدقيقة للعمل ليس بغرض تصييد الأخطاء ولكن بغرض التصحيح، ومساندة التغيير والتطوير.

واستهدفت دراسة أخرى قام بها West, 2005 و 2006، Pamela، 1990، 77 واستهدفت هذه الدراسات على العناصر الأساسية لنجاح عملية التمكين. ولقد أشارت هذه الدراسات إلى أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية الالازمة لتنمية مهارات العاملين كأحد المحددات أو العناصر الأساسية لنجاح تنفيذ عملية التمكين. كما استهدفت دراسة قام بها Lilius, 2006 و 2006 Pietrzyk, 81، 69 تحديد متطلبات نجاح تنفيذ التمكين. ولقد توصلت هذه الدراسات إلى أن المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تمكين العاملين تمثل في المشاركة والعمل بروح الفريق، وأهمية الحوافر المادية والمعنوية، وقبول التطوير، ومساندة البرامج التطويرية الجديدة. وهناك عدة دراسات قام بها Velthouse, 1990 واستهدفت هذه الدراسات تفسير طبيعة التمكين. ولقد أكدت هذه الدراسات على أهمية المداخل السلوكية، والمداخل المادية التي تشكل المدخل العام للتمكين. ويعتمد المدخل السلوكى على الجانب المعنوي ويتضمن الثقة المبادلة، والاحترام والتقدير كعناصر أساسية لنجاح عملية التمكين. أما المدخل المادي يعتمد على مجموعة من

الإجراءات التي تتخذها المنظمة لجعل العامل أكثر إدراكاً ملائمة ومتطلبات وخطوات ومراحل عملية التمكين ذاتها.

(،)

نجد أن الدراسات التي قام بها Parasuraman et al., 1985 [٧٩] تعد من أهم الإسهامات حول جودة الخدمة، ولقد توصل هؤلاء الباحثون إلى أن هناك عشرة أبعاد لجودة الخدمة وهي النواحي المادية الملمسية في الخدمة، والاتصالات الفعالة مع العملاء، والمصداقية، والجذارة، والتعاطف، وسهولة التعامل، والاعتمادية، وسرعة الاستجابة لمطالب العميل، والأمان، وفهم احتياجات العملاء. وفي دراسة لاحقة تمكّن Parasuraman et al., 1988 [٧٨] من دمج هذه الأبعاد العشرة إلى خمسة فقط وهي الجوانب المادية الملمسية في الخدمة، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان والضمان، والتعاطف. ولقد انفق الباحثون على عمومية هذه الأبعاد وقابليتها للتطبيق على مدى واسع وأنواع متعددة من الخدمات.

وهناك دراسة قام بها Coate, 1990 [٣٩] واستهدفت التعرف على مدى إمكانية تطبيق سياسة الجودة الشاملة في خمسة وعشرون مؤسسة تعليمية من الجامعات الأمريكية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن سبعة عشر مؤسسة تعليمية منها تعمل على إنجاز سياسة الجودة الشاملة في جزء من مناهج الطلاب الخريجين. كما أن نصف المؤسسات التعليمية قد نفذت سياسة الجودة الشاملة وذلك من خلال تشكيل فرق دراسية. ولقد تم استخدام سياسة الجودة الشاملة في خمس مؤسسات منها لغرضي التعليم والابحاث فقط، وأن خمسة عشر من هذه المؤسسات قد بذلت جهداً ملحوظاً من الناحية الخدماتية. في حين أن العشرة الأخرى قد ركزت جهودها على الجانب الأكاديمي. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوت في المجالات التي تم تطبيق إدارة

الجودة الشاملة بها، حيث أن (٥٠٪) منها فقط اقتصر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على المناهج والخطط الدراسية. وهناك دراسة قام بها Kaboolian & Brazaley, 1990 واستهدفت التعرف على أهمية إدارة الجودة الشاملة في الحكومة الفيدرالية. ولقد شملت الاستطلاعية التي قام بها عدد من أعضاء هيئة التدريس في مدرسة كندي للدراسات المتعلقة بالحكومة بجامعة هارفارد على اثنين وسبعين من المديرين من المستويات الإدارية العليا في الحكومة الفيدرالية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة الجودة الشاملة تحتل مكانة جوهرية في الحكومة الفيدرالية باعتبارها طريقة لتحسين الأداء التنظيمي، حيث تبين أن ٦١٪ من عينة الدراسة قد تلقوا تدريباً في إدارة الجودة الشاملة، وأن ٩٠٪ كانوا قادرين على فهم الأفكار الأساسية لإدارة الجودة الشاملة.

وفي دراسة قام بها Seymour, 1991 على الكليات والجامعات الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقوم بتنفيذ برنامج إدارة الجودة الشاملة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة الجودة الشاملة تلعب دوراً هاماً في تحسين جودة التعليم، وذلك من حيث تطوير قدرات المؤسسة التعليمية على تحمل مسؤولية الخدمات التي تقدمها، وتحسين البيئة الجامعية، ومشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرارات، وزيادة الفرص للعاملين في الإدارات المختلفة ليعملوا بروح الفريق، وزيادة معرفة جميع العاملين حول العملية التعليمية، وانخفاض النفقات وتقليل الأخطاء مقارنة بالوضع قبل تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

وهناك دراسة قام بها Fram, 1995 واستهدفت تناول تجربة جامعة ماري لاند Maryland مجال تطبيق إدارة الجودة الشاملة كأسلوب لتحقيق التفوق. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية أدت إلى الاهتمام بتطبيق إدارة

الجودة الشاملة وهي عدم التساوي في نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعات ، والصعوبات المالية التي كانت تواجه الجامعات ، والتغييرات الثقافية التي تنتج عن تطبيق إدارة الجودة الشاملة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن معظم تطبيقات نظام إدارة الجودة الشاملة ركزت على الجانب الإداري أكثر من الجوانب المتعلقة بالتدريس والبحث العلمي في جامعة ماري لاند Maryland. وهناك دراسة قام بها Ousley [٧٦] واستهدفت التعرف على اتجاهات مديرى الإدارات التنفيذية وأعضاء هيئة التدريس في جامعة آيوا Iowa في الولايات المتحدة الأمريكية حول مبادئ دينج لتحسين الجودة الشاملة. ولقد أظهرت الدراسة أن هناك اختلاف في اتجاهات المديرين التنفيذيين وبين أعضاء هيئة التدريس من جهة ، وبين أعضاء هيئة التدريس أنفسهم من جهة أخرى وذلك على حسب الدرجة العلمية ، والجنس ، والخبرة ، والكلية التي يعملون بها.

وأستهدفت دراسة قام بها Jacqueline & Brown [٣٤] التعرف على اتجاهات الموظفين نحو تطبيق إدارة الجودة في وزارة التربية والتعليم في ولاية Oregon. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اهتمام من جانب الموظفين نحو تطبيق إدارة الجودة. كما وأشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق في اتجاهات الموظفين نحو تطبيق إدارة الجودة من حيث مدة الخدمة ، والجنس. كما أظهرت الدراسة أن هناك اختلافات في اتجاهات الموظفين وذلك من حيث مستوى التعليم ، والعمر نحو تطبيق إدارة الجودة في وزارة التربية والتعليم في ولاية Oregon.

وفي دراسة Waks & Frank, 1996 [٨٨] واستهدفت التعرف على مبادئ ومعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم الهندسي. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة أدوات وطرق لإدارة الجودة الشاملة مناسبة لفاعلية التعليم ، كما توصلت الدراسة إلى اقتراح مقرر

تعليمي عن إدارة الجودة الشاملة يتضمن مناقشات وقراءات ودراسة حالات واقتراحات حول مفاهيم إدارة الجودة الشاملة.

وهناك دراسة قام بها Gopal & Tambi, 1999 [٥٣] واستهدفت التعرف على طبيعة العلاقة بين الاهتمام بالجودة ومستوى الأداء في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن قياس المبادئ الأساسية لإدارة الجودة ومفاهيمها الجوهرية تمثل عوامل نجاح مهمة للمؤسسة التعليمية، الأمر الذي ينعكس أثره على مستوى الأداء بها. وفي دراسة قام بها Wallace, 1999 [٨٩] واستهدفت التوصل إلى فهم مشترك لمبادئ إدارة الجودة الشاملة بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة في جامعة Southern Polytechnic State University بولاية جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تحديد رسالة ورؤى الجامعة تهتم بإدارة الجودة الشاملة، وبالعمل الجماعي والتواصل الفعال بين الجميع، وخلق اتجاهات بين جميع العاملين في الجامعة تؤكد على الإيمان بضرورة تطوير أساليب العمل باستمرار، وضرورة إعطاء الاهتمام الكبير للطلبة على اعتبار أنهم الزبائن الرئисين الذين تخدمهم الجامعة. وهناك دراسة قام بها Carl et al., 1999 [٣٦] واستهدفت الوصول إلى تصور مقترن لتطبيق إدارة الجودة بجامعة Texas. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية تطبيق إدارة الجودة وضرورتها لتحقيق رضا الطلاب عن مستوى الخدمات الجامعية.

وفي دراسة قام بها Erhan et al., 2000 واستهدفت تقديم تصوّر مقترن لتطبيق إدارة الجودة في التعليم العالي. ولقد توصلت الدراسة إلى وضع نموذج مقترن لتطبيق إدارة الجودة في التعليم العالي، ويقوم هذا النموذج على ثلاثة عناصر للجودة هي جودة التصميم، وجودة المطابقة، وجودة الأداء. وفي دراسة Hurst, 2002 [٦٠] واستهدفت الدراسة التعرف على كيفية تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة Idaho في

الولايات المتحدة لمبادئ إدارة الجودة الشاملة. ولقد أظهرت الدراسة أنه يمكن تطبيق تلك المبادئ من خلال التوجه نحو التمارين الجماعية التي تعطى للطلبة، والاهتمام بعملية التغذية الراجعة لتفعيل وزيادة مردود العملية التدريسية. كما أظهرت الدراسة عن وجود اتجاهات سلبية بين أعضاء هيئة التدريس تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التدريس تمثل في نقص التنسيق والدعم المتبادل بينهم، وقلة الرغبة في المشاركة بالمعلومات.

وتعد دراسة إدريس، والمرسى ، ١٩٩٣ [١٠] من الدراسات الهامة في البيئة العربية التي تناولت جودة الخدمة، واستهدفت الكشف عن نوع ودرجة العلاقة بين جودة الخدمة ورضا العميل عن الخدمة، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة ورضا العميل عن الخدمة المقدمة، كما أن الأهمية النسبية لعوامل الجودة تختلف من حيث تأثيرها في الشعور بالرضا عن الخدمة، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من محددات جودة الخدمة ومحددات الشعور بالرضا من ناحية، والميل لتكرار شراء الخدمة من ناحية أخرى.

وهناك دراسة قام بها العلي ، ١٩٩٦ [٢٠]، واستهدفت تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. ولقد توصلت الدراسة إلى أن استراتيجيات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات تعتمد على المشاركة المستمرة لجميع الأفراد العاملين والتي تمكن الجامعة من استخدامها في تحقيق الرضا والطموحات لدى المستفيدين، هذا بالإضافة إلى أن تطبيق هذا النظام في مؤسسات التعليم العالي يتطلب ضرورة الحصول على الدعم من منظمات الأعمال والتجارة المختلفة.

وفي دراسة آخر قام بها إدريس ، ١٩٩٦ [٨] واستهدفت قياس جودة الخدمة باستخدام مقياس الفجوة بين الادراكات والتوقعات في مجال الخدمة الصحية الحكومية في

دولة الكويت. وقد كشفت نتائج التحليل عن وجود فجوة سلبية بين توقعات المرضى لبعض مظاهر جودة الخدمة الصحية مثل الشعور بالأمان، والتعاطف، والأجهزة والمعدات الطبية، وبين إدراكات الإدارة في هذه المؤسسات مثل هذه التوقعات، وذلك بما يعكس عجز الإدارة عن إدراك احتياجات ورغبات المرضى. ومن ناحية أخرى، تبين أن هناك فجوة سلبية أكثر وضوحاً بين ما يتوقعه المرضى لمظاهر جودة هذه الخدمة كافة وبين إدراكاتهم للأداء الفعلي للخدمة المقدمة، وذلك بما يعكس عدم قدرة هذه المؤسسات على مقابلة توقعات المرضى نحو هذه الخدمة، ومن ثم انخفاض مستوى جودتها. كما أظهرت النتائج أن مقياس الفجوة يتمتع بدرجة عالية إلى حد ما بالثبات والمصداقية في تفسير التباين في الجودة الكلية المدركة للخدمة الصحية، وتحديد الأهمية النسبية لأبعادها ومظاهرها المختلفة.

كما استهدفت دراسة آخر قام بها إدريس، ١٩٩٦ [٨] توصيف العلاقة بين محددات التسويق الخارجي ومستوى رضا العملاء عن خدمة البنك الكويتي، والتوصيل إلى محددات رضا العملاء عن الخدمات المقدمة ومحددات رضا العاملين عن الوظائف بتلك البنوك. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين محددات التسويق الخارجي ومستوى رضا العملاء عن الخدمة المقدمة، وبالنسبة لمحددات رضا العملاء بتلك البنوك فتمثلت في موقع البنك وكفاءة العاملين وتنوع الخدمات، وفيما يتعلق بمحددات رضا العاملين عن وظائفهم فإنها تتمثل في العلاقات الداخلية بين العاملين، ونظم الأجور والحوافز والكافآت، والتدريب والاتصالات، ووضوح الدور.

أما دراسة أبو نبعة، ومسعد، ١٩٩٨ [٩] واستهدفت التعرف على مفاهيم إدارة الجودة الشاملة و المجالات تطبيق سلسلة ISO 9000 في مؤسسات التعليم العالي وإمكانية تطبيقها في الجامعات الأردنية الأهلية. ولقد توصلت الدراسة إلى بناء إستراتيجية لإدارة

الجودة الشاملة في الجامعات الأهلية الأردنية. وفي دراسة أخرى قام بها ناجي ، ١٩٩٨ [٢٦] واستهدفت التعرف على آراء عمداء الكليات ورؤساء الأقسام ومديري الإدارات والطلبة في جامعة عمان الأهلية بالأردن حول تطبيق إدارة الجودة الشاملة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتفاع في مستوى رضا الطلبة عن تجهيزات جامعة عمان الأهلية، إلا أن هناك انخفاض في مستوى الرضا عن الخطط الدراسية والكادر الأكاديمي والأنظمة والتعليمات الداخلية. كما تتوافر لدى الجامعة القناعة والرغبة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، كما أن الجامعة تقوم بالتطبيق الفعلي لبعض مبادئ إدارة الجودة الشاملة مثل تقديم الحوافز للموظفين ، والعمل على تلبية احتياجات الطلبة في جامعة عمان الأهلية.

وهناك دراسة أخرى قام بها البطي ، ١٩٩٩ [١٢] واستهدفت التعرف على مدى إمكانية إدارة الجودة الشاملة في الميدان التربوي السعودي ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إمكانية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الميدان التربوي السعودي خاصة أن هناك اهتماماً حكومياً بتحسين الجودة في ميدان التعليم ، وتحقيق رضا المستفيدين من الخدمة في الميدان التربوي السعودي.

وفي دراسة قام بها جويني ، ٢٠٠٢ [١٤] واستهدفت الكشف عن متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في مجال التعليم. ولقد توصلت الدراسة إلى أن أهم متطلبات تحقيق الجودة يكمن في تحديد الأهداف والأفكار وإشراك جميع الأطراف المستفيدة والتركيز على المناخ التعليمي والإدارة الوعائية والتركيز على المخرجات والتأكد على التحسين المستمر والتغذية الراجعة. وهناك دراسة قام بها المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، ٢٠٠٢ [٢٤] واستهدفت متطلبات تطبيق إدارة الجودة في ميدان العمل التربوي ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق إدارة الجودة الشاملة في ميدان التربية

والتعليم يتطلب إعادة النظر في رسالة المؤسسة التربوية، وأهدافها، واستراتيجياتها، ومعاييرها وإجراءات التقويم المتبعة فيها، والتعرف على حاجات الطلاب الحالية والمستقبلية، والاهتمام بتدريب وتحفيز الإداريين والمعلمين. كما أشارت الدراسة إلى أن أبرز معوقات تطبيق إدارة الجودة في مجال التعليم يتمثل في مركزية اتخاذ القرار، وضعف نظام المعلومات، وعدم توافر الكوادر المؤهلة، وقلة الدعم المالي.

وفي دراسة قام بها الجضعي، ٢٠٠٣ [١٣] واستهدفت تحديد مدى تقبل التربويين في المملكة لتطبيقات نظرية دينيج في مجال التعليم بالملكة العربية السعودية، ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إمكانية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم، كما أشارت الدراسة إلى تطبيق نظرية ديننج في التعليم العام السعودي يتكون من عدة مراحل أساسية هي تبني الإدارة العليا لتطبيقاتها ودعمها، ونشر ثقافة الجودة والتعريف بتطبيقاتها، ووضع السياسات والمبادئ المرشدة من حيث الاستقطاب والتعيين، وتصميم البرامج والآليات التي تترجم السياسات السابقة إلى واقع عملي، والتقويم الشامل المستمر والمرتبط بالمراحل السابقة. وفي دراسة قام بها الموسوعي، ٢٠٠٣ [٢٦] واستهدفت بناء أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال التحقق من صدقها وثباتها وقابليتها للتطبيق في المؤسسات التربوية. ولقد توصلت إلى بناء مقياس تضمن عدد من العبارات موزعة على أربعة مجالات لإدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي وهي متطلبات الجودة والمتابعة، وتطوير القوى البشرية، واتخاذ القرار، وخدمة المجتمع. ولقد أوصت هذه الدراسة بتطبيق هذا المقياس في مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة العربية. وفي دراسة أخرى قام بها علاونه، ٢٠٠٣ [١٩] واستهدفت التعرف على مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية في مدينة جنين في فلسطين. ولقد أظهرت الدراسة

أن الجامعة تطبق تلك المبادئ بشكل جيد بسبب افتتاحها على خبرات الجامعات العربية والأجنبية. كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس حول مدى تطبيق الجامعة لمبادئ إدارة الجودة الشاملة ترجع إلى المتغيرات الديمografية مثلة في متغير الجنس، والอายه، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.

وهناك دراسة قام بها القربيوي، المطيري، [٢٠٠٧] [٢٢] واستهدفت التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت وذلك من حيث مدى انسجام العملية التربوية في جامعة الكويت مع متطلبات إدارة الجودة الشاملة كمفهوم حديث من مفاهيم الإدارة الحديثة. ولقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً للمتغيرات الديمografية مثلة في الجنس، أو الجنسية، أو عدد سنوات التدريس في الجامعة، أو العمر.

وهناك دراسة أخرى قام بها غانم، [٢٠٠٨] [٢١] واستهدفت التعرف على مدى تطبيق نظام إدارة الجودة وأثرها على أداء كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية، ولقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام إدارة الجودة يعمل على تحسين وتطوير الأداء في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية، كما أظهرت الدراسة عدم وجود اختلاف في آراء عينة الدراسة وذلك من حيث مدى تطبيق نظم الجودة في أداء كليات العلوم الإدارية والاقتصادية. كما أشارت الدراسة إلى أن أكثر العقبات التي تواجه تلك الكليات يتمثل في وجود عدد كبير من الطلبة الراغبين في دخول كليات التجارة، الأمر الذي يجعل تطبيق نظام الجودة في غاية من الصعوبة، وكذلك صعوبة إلغاء تخصصات قائمة واستحداث تخصصات جديدة نظراً لما يصاحب ذلك من تكاليف عالية.

(،)

هناك مجموعة من الدراسات مثل Lovelock, 1983 و Bitner et al., 1990 و Hartline & Ferrel, 1996 [٣٢، ٧٠، ٥٦] واستهدفت التعرف على مدى إمكانية تطبيق عملية التمكين في قطاع الخدمات. ولقد توصلت هذه الدراسات إلى أن قطاع الخدمات مختلف تماماً عن القطاع الإنتاجي، حيث تزداد الحاجة لاستخدام أسلوب التمكين في قطاع الخدمات. ولقد أشارت هذه الدراسات إلى أنه كلما كانت المهام التي يقوم بها موظف الخدمات أكثر تعقيداً وأقل روتينية، وأكثر شخصية، كلما زادت أهمية المرونة في مواجهة الاختلاف في رغبات المستهلكين.

وهناك دراسة أخرى قام بها Heskett et al., 1994 [٥٨] واستهدفت دراسة العلاقة بين تمكين العاملين والخدمة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن دور الإدارة التي تحرص على تقديم خدمات ذات جودة عالية وذلك من خلال الموظف المحتك بالعملاء يأتي من خلال خلق المناخ المناسب الذي يمكنه من ممارسة دورة في خدمة العملاء. كما قدمت الدراسة نموذجاً مهماً للربط بين المناخ التنظيمي الذي يتسم بجودة الخدمة الداخلية والنتائج المرتبطة على ذلك المناخ التنظيمي.

وفى دراسة أخرى قام بها Rucci et al., 1998 [٨٤] واستهدفت التعرف على طبيعة العلاقة بين تمكين العاملين وخدمة عملاء شركة SEARS. ولقد طبقت هذه الدراسة نموذج سلسلة الخدمة/الربح والذي قدمه Heskett. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى ثبات مصداقية نموذج Heskett على أرض الواقع. كما أشارت هذه الدراسة إلى أن إعطاء العاملين الحرية في التصرف، والاستقلالية، والتمكين بصفتها توجهات إدارية معاصرة قد ثبت فاعليتها في كثير من المنظمات، الأمر الذي ينعكس

أثره على أرباح وإيرادات المنظمة خاصة في المنظمات الربحية من ناحية ، ورضا وولاء العاملين في المنظمة من ناحية أخرى.

وهناك دراسة أخرى قام بها [Melhem, 2003] [٧٢] واستهدفت التعرف على طبيعة العلاقة بين مقومات عملية التمكين وأثرها على رضا العاملين في المنظمة من ناحية ، ورضا عمالء المنظمة من ناحية أخرى. ولقد تم تطبيق هذه الدراسة على البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة بين مقومات التمكين ، ورضا العاملين ، ومن ثم علاقة مباشرة بين رضا العاملين ورضا العملاء. كما وأشارت هذه الدراسة إلى أن التمكين لدى موظف البنك يساهم بدرجة كبيرة في رفع مستوى الرضا الوظيفي ، والذي بدوره يساهم في رفع مستوى الرضا لدى عمالء البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي دراسة أخرى قام بها طه ، [١٧][٢٠٠٥] واستهدفت تحديد طبيعة العلاقة بين تمكين العاملين كمدخل لزيادة الرضا الوظيفي وأثر ذلك على جودة الخدمة المصرفية في البنوك التجارية المصرية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي والناتج عن ارتفاع درجة تطبيق مدخل تمكين العاملين وبين جودة الخدمة المصرفية في البنوك التجارية المصرية وذلك باستخدام مقياس التوقعات/الأداء SERVQUAL. كما وأشارت الدراسة إلى أن ارتفاع الرضا الوظيفي للعاملين والناتج عن ارتفاع درجة تطبيق مدخل تمكين العاملين يؤدي إلى ارتفاع جودة الخدمة المصرفية في البنوك التجارية المصرية.

وفي دراسة أخرى قام بها مرزوق ، [٢٣][٢٠٠٨] واستهدفت التعرف على مدى إمكانية استخدام مدخل تمكين العاملين في تحسين جودة الخدمة المصرفية في البنوك التجارية المصرية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك بين ممارسة متطلبات وأبعاد

التمكين وبين مستوى الرضا الوظيفي للعاملين في هذه البنوك. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الرضا الوظيفي للعاملين وبين جودة الخدمة المصرفية في البنوك التجارية المصرية.

وبناءً على العرض السابق يتضح أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في عدة جوانب تمثل فيما يلي :

- رغم الاهتمام بموضوع التمكين إلا أن ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت دراسة موضوع تمكين العاملين بصورة تربط بين تمكين العاملين من ناحية، ومستوى جودة الخدمة التعليمية من ناحية أخرى ، الأمر الذي يكسب الدراسة الحالية أهمية خاصة.
- أن الدراسات السابقة لم تتعرض لدراسة تمكين العاملين كأحد محددات الرضا الوظيفي وأثره على جودة الخدمة التعليمية ، الأمر الذي يؤكّد الاختلاف الجوهرى لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة.
- أن تمكين العاملين يعد أحد المدخل الإدارية الحاكمة لتحسين مستوى جودة الخدمة ، إلا أن هناك ندرة في الدراسات العربية – على حد علم الباحث - والتي اهتمت بالتعرف على كيفية استخدام مدخل تمكين العاملين في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية.
- أنه على الرغم من تأكيد العديد من الدراسات على أن العنصر البشري يعد من العناصر الحاكمة في تحسين جودة الخدمة وتحقيق رضاء العملاء ، وضرورة تمكين العنصر البشري من أجل تحقيق التميز في أداء منظمة القرن الحادى والعشرين ، إلا أن هناك ندرة في الدراسات العربية - في حدود علم الباحث- التي تعرضت لكيفية استخدام تمكين العاملين كمدخل لتحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية.

-
لقد قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات مع بعض الفئات المختلفة من العاملين في الإرشاد الأكاديمي ، والقبول والتسجيل ، وخدمة المكتبة ، والخدمات الصحية في جامعة الطائف وذلك بغرض التعرف على مدى توافر مقومات وأبعاد عملية التمكين بها. وفي ضوء تحليل نتائج المقابلات، فقد تم التوصل إلى المؤشرات الأولية التالية :

- ١ - وجود حالة من عدم الرضا لدى نسبة كبيرة من المستفيدين نحو مستوى جودة الخدمات بصفة عامة، وأداء موظفي الخدمات بصفة خاصة.
- ٢ - بطء الاستجابة في حالات الاستفسار والرد على شكاوى المستفيدين من موظفي الخدمات.
- ٣ - عدم الإدراك الكافي للفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف مجال تطبيق الدراسة لمفهوم ومقومات وأبعاد عملية تمكين العاملين.
- ٤ - عدم الوضوح الكامل للدور الهام والحيوي الذي يمكن أن يلعبه تمكين العاملين وأبعاده المختلفة في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف.
- ٥ - عدم توجيه الاهتمام الكافي لعملية تمكين العاملين في جامعة الطائف وتطوير مقوماته وأبعاده المختلفة والتي يمكن استخدامها في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف.
- ٦ - القصور في فهم العلاقة بين مقومات وأبعاد تمكين العاملين ومستوى جودة الخدمة التعليمية، ومن ثم إمكانية تطويره بما يساهم في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف.

وبناءً على ما تقدم، فإن النتائج الأولية التي تم التوصل إليها من إجراء الدراسة الاستطلاعية تشير إلى أن هناك حاجة ماسة لدراسة تمكين العاملين وذلك بغرض تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. ويطلب تحقيق ذلك التعرف على مقومات التمكين (الثقافة التنظيمية، والمشاركة، والاتصال الفعال، والتدريب المستمر، ونظام الحوافز، والثقة الإدارية، ووضوح الدور، والدعم التنظيمي، والحصول على المعلومات، وفرق العمل) من ناحية، وأبعاد تمكين العاملين (الأهمية، والكفاءة، والقدرة على الاختيار، والتأثير) في جامعة الطائف من ناحية أخرى، وما قد يترتب على ذلك من احتمال زيادة درجة الرضا الوظيفي للعاملين، وبالتالي تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب في جامعة الطائف. ويتم ذلك من خلال التعرف على الاتجاهات التقويمية للعاملين نحو مقومات وأبعاد عملية تمكين العاملين في جامعة الطائف من ناحية، وجودة الخدمة التعليمية من ناحية أخرى.

وفي ضوء ما تقدم فإن مشكلة هذا البحث تتجسد بصورة رئيسية في التتحقق من مدى توافر مقومات وأبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف، وتأثير ذلك على مستوى الرضا الوظيفي لدى الفئات المختلفة من العاملين بها، وبالتالي تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لطلاب جامعة الطائف، هذا بالإضافة إلى إمكانية التمييز بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث مقومات التمكين من ناحية، وأبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف من ناحية أخرى.

وبالتحديد فإن مشكلة هذا البحث تمثل في كيفية التتحقق من مدى توافر مقومات وأبعاد عملية تمكين العاملين في جامعة الطائف من ناحية، وإمكانية التمييز بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف على أساس مقومات وأبعاد التمكين، وما يترتب على ذلك من الشعور بالرضا الوظيفي لدى هؤلاء العاملين، وبالتالي

تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب في جامعة الطائف من ناحية أخرى.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في مجموعة من التساؤلات ، ويسعى هذا البحث إلى الإجابة عليها والتي يمكن حصرها فيما يلي :

أولاًً : هل هناك اختلاف متمايز ذو دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث مقومات تمكين العاملين بها؟ وما هي أهم مقومات التمكين الأكثر قدرة على التمييز بين الفئات المختلفة من العاملين بجامعة الطائف؟.

ثانياً : هل هناك اختلاف متمايز ذو دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث أبعاد تمكين العاملين بها؟ وما هي أهم أبعاد التمكين الأكثر قدرة على التمييز بين الفئات المختلفة من العاملين بجامعة الطائف؟.

ثالثاً : هل هناك اختلاف متمايز ذو دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث الرضا الوظيفي للعاملين بها؟.

رابعاً : هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات التمكين وبين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف؟

خامساً : هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التمكين وبين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف؟

سادساً : هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف وبين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف؟.

سابعاً : هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف وبين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف؟.

ثامناً: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف وبين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف؟.

-

في ضوء مشكلة وأهداف البحث تم صياغة فروض البحث في صورة فرض

العدم Null Hypothesis على النحو التالي :

أولاًً : ليس هناك اختلاف متمايز ذو دلالة إحصائية Significant Between the different groups of employees in Al-Tayef University. ذلك من حيث
Discrimination بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث
مقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف.

ثانياً : ليس هناك اختلاف متمايز ذو دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث تمكين العاملين في جامعة الطائف.

ثالثاً : ليس هناك اختلاف متمايز ذو دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث الرضا الوظيفي للعاملين بها.

رابعاً : ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية Statistically Significant Relation بين مقومات التمكين وبين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

خامساً : ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التمكين وبين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

سادساً : ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف وبين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف.

سابعاً : ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف وبين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف.

ثامناً : ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف وبين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف.

-

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :
- أولاً : تطوير أدوات لقياس مقومات وأبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف ، وكذاك أيضاً تطوير أدوات لقياس درجة الرضا الوظيفي للعاملين بها ، هذا بالإضافة إلى تطوير أدوات لقياس جودة الخدمة التعليمية التي تقدمها جامعة الطائف.
- ثانياً : الكشف عن درجة التشابه أو الاختلاف بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث مقومات تمكين العاملين بها ، وتحديد أهم مقومات تمكين العاملين التي ربما تميز بين الفئات المختلفة من العاملين بالجامعة.
- ثالثاً : التعرف على درجة التشابه أو الاختلاف بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث أبعاد تمكين العاملين بها ، وتحديد أهم أبعاد تمكين العاملين التي ربما تميز بين الفئات المختلفة من العاملين بالجامعة.
- رابعاً : الكشف على درجة التشابه أو الاختلاف بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث الرضا الوظيفي للعاملين بها.
- خامساً : تحديد وتوصيف نوع وقوة العلاقة بين مقومات وأبعاد التمكين وبين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.
- سادساً : تحديد وتوصيف نوع وقوة العلاقة بين الرضا الوظيفي للعاملين ومستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف.

سابعاً: تحديد وتوصيف نوع وقوة العلاقة بين مقومات وأبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف وبين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف.

تمثل أهمية هذا البحث في عدة عوامل من أهمها ما يلي:

أولاً: تقدم الدراسة الحالية أدوات عن طريقها يتم قياس مقومات وأبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف، وكذلك، أيضاً تطوير أدوات لقياس درجة الرضا الوظيفي للعاملين بها، هذا بالإضافة إلى تطوير أدوات عن طريقها يتم قياس جودة الخدمة التعليمية التي تقدمها جامعة الطائف.

ثانياً: حاجة قطاع التعليم إلى التطوير وذلك بفرض تحقيق ميزة تنافسية في ظل التطورات الحالية التي شهدتها بيئة الأعمال بصفة عامة، ولذلك يجب على المسؤولين في قطاع التعليم بصفة خاصة أن يستعدوا لمواجهة المنافسة، وذلك عن طريق الأخذ بالداخل الإدارية الحديثة التي يمكن من خلالها تحسين جودة الخدمة التعليمية وفي مقدمتها مدخل تمكين العاملين. ومن هذا المنطلق فإن الدراسة الحالية سوف تركز على تمكين العاملين كأحد المحددات الرئيسية للرضا الوظيفي والتي تعكس أثراً على جودة الخدمة التعليمية.

ثالثاً: تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتطوير قطاع التعليم وذلك في ظل التغيرات الجديدة وتركيز الاهتمام على تطوير الإدارة في منظمات هذا القطاع وذلك من خلال الجهود المبذولة لتحريرها من القيود الناتجة عن تدخل الحكومة وتقليل الضغوط التي تتعرض لها الإدارة ورفع مستوى الأداء الإداري بها (حلمي، وأبو على ١٩١٥).

المبذولة من أجل تحسين أداء العاملين، وبالتالي تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف.

رابعاً: إبراز أهمية المداخل الإدارية الحديثة لإدارة الموارد البشرية في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة من مؤسسات التعليم العالي، وذلك على اعتبار أن تمكين العاملين يعتبر أحد العناصر الهامة التي يمكن استخدامها في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة للعملاء في الجامعات بصفة عامة، وفي جامعة الطائف بصفة خاصة.

خامساً: تعتبر الدراسة الحالية إمتداداً للجهود المبذولة في مناقشة قضية تمكين العاملين، ومن ثم فإن هذه الدراسة تمثل إضافة للكتابات العلمية، حيث تتعرض لطبيعة العلاقة بين مقومات وأبعاد تمكين العاملين وأثرها على مستوى الرضا الوظيفي للعاملين من ناحية، وبالتالي على مستوى جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف من ناحية أخرى.

سادساً: هناك حاجة إلى توجيهه مزيد من الاهتمام من الناحيتين الأكاديمية والتطبيقية لدراسة العلاقة بين متطلبات وأبعاد تمكين العاملين والخدمة التعليمية في جامعة الطائف، وذلك من منطلق أن تمكين العاملين يمثل أحد المداخل الإدارية الحديثة في تحسين الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف. هذا بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين متطلبات وأبعاد تمكين العاملين والخدمة التعليمية المقدمة يمثل إضافة علمية للدراسات التي اهتمت بعملية التمكين للعاملين وأثرها على مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف.

سابعاً: من الناحية العملية، فإن نتائج الدراسة يمكن أن تساعد المسؤولين في جامعة الطائف في تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية، وذلك من خلال التركيز

على متطلبات وأبعاد التمكين ، والتي تساهم في زيادة الرضا الوظيفي للعاملين ، وتحسين جودة الخدمة التعليمية بها ، وبالتالي تعد هذه الدراسة بمثابة إضافة علمية في مجال تطوير وتحسين جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف .

-

لقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية في بلورة مشكلة وأسئلة البحث ، وصياغة فرضه ، ولتحديد الملامح الأساسية لمجتمع البحث ، فقد تم الاعتماد على البيانات الأولية الالزمه لتحقيق أهداف البحث .

ومن حيث نوعية البيانات الأولية الالزمه لهذه الدراسة فقد تمثلت في البيانات الوصفية ، واحتسمت الدراسة الحالية على دراسة مقومات وأبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف (كمتغيرات مستقلة) ، ودور كل منهما في تحسين درجة الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف (كمتغير وسيط) ، هذا بالإضافة إلى تحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف (كمتغير تابع) . وفيما يلي يتناول الباحث المجموعات التالية من المتغيرات :

- ١ - مجموعة المتغيرات الخاصة بمقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف ، وقد احتوى هذا العنصر على سبع وخمسين عبارة تتعلق بعدد من المتغيرات وهي الثقافة التنظيمية ، والمشاركة ، والاتصال الفعال ، والتدريب المستمر ، ونظام الحوافز ، والثقة الإدارية ، ووضوح الدور ، والدعم التنظيمي ، والحصول على المعلومات ، وفرق العمل .
- ٢ - مجموعة المتغيرات الخاصة بأبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف ، وقد احتوى هذا العنصر على إحدى وعشرين عبارة تتعلق بعدد من المتغيرات وهي الأهمية ، والكفاءة ، والقدرة على الاختيار ، والتأثير .

٣- مجموعة المتغيرات الخاصة بالرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف ،

وقد احتوى هذا العنصر على ثلث عشر عبارة تتعلق بعدد من المتغيرات وهى الرضا عن العائد المادى والمزايا الإضافية ، والرضا عن سياسة الترقية ، والرضا عن محتوى العمل ، والرضا عن الإشراف ، والرضا عن العلاقة مع الزملاء ، والرضا العام عن الوظيفة.

٤- مجموعة المتغيرات الخاصة بمستوى جودة الخدمة التعليمية في جامعة

الطائف ، وقد احتوى هذا العنصر على اثنتين وثلاثين عبارة تتعلق بعدد من المتغيرات وهي الجوانب المادية الملموسة ، والاعتمادية (الثقة) ، والأمان ، والاستجابة ، والتعاطف مع العميل.

(،)

نظراً لأن هذا البحث يهتم بدراسة تمكين العاملين كأحد محددات الرضا الوظيفي وأثره على مستوى جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف ، لذلك فإن مجتمع البحث يتمثل في جميع الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف . ونظراً للقيود الخاصة بالوقت والتكلفة والتي تتلازم مع هذا النوع من الدراسات فقد تقرر الاعتماد على أسلوب وإجراءات العينات لجمع البيانات الأولية الالزمة للدراسة.

(،)

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة أنواع من العينات ، وهى عينة العاملين ، وعينة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف ، وعينة العملاء (الطلاب) المستفيدين من الخدمة التعليمية التي تقدمها جامعة الطائف.

(، ،)

بالنسبة لنوع العينة، فقد اعتمد الباحث على العينة العشوائية البسيطة في اختيار مفردات مجتمع البحث من الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف مجال تطبيق الدراسة الحالية. وبالنسبة لحجم العينة، فقد تم تحديد حجم العينة من العاملين في جامعة الطائف وذلك من خلال المعادلة الآتية (على، وآخرون، ١٩٨٢).

$$n = \frac{(-) \times x}{(-) + \Delta}$$

وباستخدام المعادلة السابقة يتضح أن حجم العينة :

$$\text{حجم العينة (} n \text{)} = \frac{(-) \times x}{(-) + \times (-) \times (-)}$$

١٦٠ مفردة

وأخيراً فقد تم اختيار مفردات عينة الفئات المختلفة من العاملين بطريقة عشوائية وذلك عن طريق استخدام قوائم أسماء العاملين المتاحة في إدارة شئون الموظفين في جامعة الطائف.

(، ،)

بالنسبة لنوع العينة، فقد اعتمد الباحث على العينة العشوائية البسيطة في اختيار مفردات مجتمع البحث من الفئات المختلفة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف. وبالنسبة لحجم العينة، فقد تم تحديد حجم العينة من الفئات المختلفة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف وذلك من خلال المعادلة السابقة، وفي ضوء ذلك يتضح أن حجم العينة :

$$\text{حجم العينة (ن)} = \frac{(، -) ، \times \times (،)}{(، -) \times (،) + (،) \times (،)} = ١٩٠ \text{ مفردة}$$

وأخيراً فقد تم اختيار مفردات عينة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف بطريقة عشوائية وذلك عن طريق استخدام قوائم أسماء أعضاء هيئة التدريس المتاحة في إدارة شئون الموظفين في جامعة الطائف.

() ()

بالنسبة لنوع العينة، فقد اعتمد الباحث على العينة العشوائية البسيطة في اختيار مفردات مجتمع البحث من الطلاب في جامعة الطائف. وبالنسبة لحجم العينة، فقد تم تحديد حجم العينة وذلك من خلال المعادلة السابقة، وفي ضوء ذلك يتضح أن حجم العينة :

$$\text{حجم العينة (ن)} = \frac{(، -) ، \times \times (،)}{(، -) \times (،) + (،) \times (،)} = ٣٤٥ \text{ مفردة}$$

()

لقد اعتمدت هذه الدراسة على الاستقصاء في جمع البيانات الأولية التي تتطلبها طبيعة ومشكلة الدراسة. وقد روعي عند تصميم قائمة الاستقصاء أن تكون من النوع المباشر بحيث يمكن للمستقصى منه أن يدرك المهدف منها. كما روعي أيضاً أن تكون الأسئلة التي تحتوى عليها القائمة من النوع المحدد الاستجابات سلفاً وذلك لتسهيل عملية جمع البيانات وتقليل احتمالات التحيز (إدريس ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٩، ١٩٩٩١، ١٩٩٩) [٢٤، ٨٩، ٧، ٦، ٩]. ونظراً لوجود أكثر من عينة في هذا البحث فقد تم تصميم ثلاث قوائم للاستقصاء لتوجيهها إلى مفردات كل منهم على حدة.

(، ،)

اشتملت هذه القائمة الموجهة لمفردات عينة العاملين في جامعة الطائف على ثانية صفحات بخلاف صفحة الغلاف، حيث تم تخصيص الصفحة الأولى لتقديم الدراسة، والهدف منها، وكسب تعاون المستقصى منهم في استيفاء الأسئلة التي تشتمل عليها قائمة الاستقصاء، أما الصفحات الأخرى فقد تم تخصيصها للأسئلة (٣) أسئلة رئيسية تضم ٩٢ متغير). وفيما يتعلق بالأسئلة فإنها تتعلق بقياس الاتجاهات التقويمية Evaluative Attitudes للعاملين في جامعة الطائف، حيث يتعلقبالسؤال الأول بمقومات التمكين، أما السؤال الثاني فإنه يتعلقبأبعاد تمكين العاملين، وأخيراً فإن السؤال الثالث يتعلقبالرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

(، ،)

ولقد اشتملت قائمة استقصاء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف على ثانية صفحات بخلاف صفحة التقديم الموجهة للمستقصى منهم، وتستهدف تعريفهم بطبيعة وأهداف الدراسة وسبب تعاونهم في استيفاء الأسئلة التي تشتمل عليها قائمة الاستقصاء، أما الصفحات الأخرى من القائمة فقد تم تخصيصها للأسئلة (٣) أسئلة رئيسية تضم ٩٢ متغير). وفيما يتعلق بالأسئلة فإنها تتعلق بقياس الاتجاهات التقويمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف وذلك نحو متطلبات وأبعاد التمكين من ناحية، والرضا الوظيفي من ناحية أخرى.

وبالنسبة لأساليب القياس المستخدمة في قائمة استقصاء العاملين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف فقد تمثلت في الآتي :

بالنسبة لقياس مقومات التمكين، فقد تمثل أسلوب القياس المستخدم في قائمة الاستقصاء في مقياس لم يكرر للموافقة أو عدم الموافقة والمكون من خمس درجات،

حيث يشير الرقم (٥) إلى درجة الموافقة التامة ، بينما الرقم (١) يشير إلى درجة عدم الموافقة المطلقة مع وجود درجة حيادية في المنتصف ، واشتمل المقياس على سبع وخمسين عبارة تغطي مقومات تمكين العاملين العشرة وهى الثقافة التنظيمية ، والمشاركة ، والاتصال الفعال ، والتدريب المستمر ، ونظام الحوافز ، والثقة الإدارية ، ووضوح الدور ، والدعم التنظيمي ، والحصول على المعلومات ، وفرق العمل .

أما بالنسبة لقياس أبعاد التمكين الوظيفي ، فقد تمثل أسلوب القياس المستخدم في المقياس الذي صممه Hayes (1994) وهو مقياس مكون من واحد وعشرين عبارة تتعلق بأبعاد عملية التمكين وهي الأهمية ، والكفاءة ، والقدرة على الاختيار ، والتأثير . واستعان الباحث في قياس هذا التغيير بقياس ليكرت الخماسي للموافقة أو عدم الموافقة .

وبالنسبة لقياس الرضا الوظيفي ، فقد اعتمد الباحث على المقياس الذي صممه Hackman & Oldham 1975 ويكون هذا المقياس من أربعة عشر عبارة تغطي أبعاد الرضا الوظيفي وهي الرضا عن العائد والمزايا الإضافية ، والرضا عن سياسة الترقية ، والرضا عن محتوى العمل ، والرضا عن الإشراف ، والرضا عن العلاقة مع الزملاء ، والرضا العام عن الوظيفة . ولقد تم قياس الرضا الوظيفي من خلال مقياس ليكرت الخماسي ، حيث يشير الرقم (٥) إلى درجة الرضا التام ، بينما الرقم (١) يشير إلى درجة عدم الرضا المطلق مع وجود درجة حيادية للرضا في المنتصف .

() ، ()

ولقد اشتملت هذه القائمة على ثلاث صفحات بخلاف صفحة الغلاف ، وقد تم تخصيص الصفحة الأولى لنفس الأغراض المشار إليها من قبل في قائمة استقصاء العاملين ، وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف ، ولقد احتوت هذه القائمة على

سؤال واحد ويضم أربعة وثلاثون متغير. ويتعلق هذا السؤال بقياس جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. وبالنسبة للمقياس المستخدم في قياس جودة الخدمة التعليمية، فقد اعتمد الباحث على مقياس الأداء الفعلي للخدمة SERVPERF لقياس جودة الخدمة، وينسب هذا المقياس كل من إلى Cronin & Taylor, 1992 [٤٣]، وقد نجحت بعض الدراسات العربية في تأكيد ثبات مقياس SERVPERF ومصداقيته في التطبيق العملي كأداة لقياس جودة الخدمة (إدريس، والمرسى، ١٩٩٣) [١٠]. هذا و يجب الإشارة إلى أن مقياس SERVPERF يتكون من اثنين وعشرون عبارة تعكس الأبعاد الخمسة لجودة الخدمة كما حددتها Parasurman, 1988 ، وهي الجوانب الملموسة، والاعتمادية (أو الثقة)، والاستجابة، والأمان، والتعاطف مع العميل. ولقد تم إعادة صياغة بعض المتغيرات ووصل عددها إلى (٣٤ متغير). وتم قياس متغيرات جودة الخدمة باستخدام مقياس ليكرت للموافقة/ عدم الموافقة، والمدرج من (١) إلى (٥) نقاط. حيث الرقم (١) إلى أقصى درجات عدم الموافقة، بينما يشير الرقم (٥) إلى أقصى درجات الموافقة مع وجود درجة حيادية في المنتصف.

ومن الجدير بالذكر أنه تم اختبار قائمة الاستقصاء عن طريق عينة محدودة (٢٥ مفردة فقط) من العاملين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف. ولقد ترتبت على هذه الخطوة إجراء بعض التعديلات على قائمة الاستقصاء، حيث تم إعادة صياغة بعض العبارات، وحذف البعض الآخر منها حتى تتناسب مع طبيعة وأهداف الدراسة الحالية. ولقد اشتغلت قائمة الاستقصاء على مجموعة من الأسئلة، حيث يختص النوع الأول بالتعرف على متطلبات وأبعاد تحكيم العاملين، بينما يختص النوع الثاني من الأسئلة بمستوى جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف.

(،)

لقد تم جمع بيانات الاستقصاء الخاص بالعاملين في جامعة الطائف وذلك من خلال استخدام الأسلوب المركب من المقابلة الشخصية القصيرة مع المستقصى منهم وتسليم قوائم الاستقصاء إلى المستقصى منهم باليد للإجابة عليها في فترة لاحقة، ثم جمعها عن طريق المقابلة الشخصية القصيرة مرة أخرى. وتتلخص إجراءات هذه الطريقة في قيام الباحث بالاتصال الشخصي بالمستقصى منهم من خلال المقابلة الشخصية القصيرة لشرح طبيعة وأهداف الاستقصاء وطلب التعاون متبعاً بتسليم قائمة الأسئلة باليد لهم ثم تركها حتى يتمكنوا من الإجابة عليها في الوقت والمكان المناسبين لهم، وأخيراً تم جمع قوائم الأسئلة المستوفاة بالاتصال الشخصي مرة أخرى. وتعتبر هذه الطريقة من أكثر طرق جمع البيانات الأولية ملائمة مثل هذا النوع من الاستقصاء الطويل نسبياً، كما أنها تحقق نسبة عالية من الردود، وأخيراً فإنها تمكن الباحث من تحقيق درجة عالية من الرقابة على خطة العينة (إدريس، ١٩٩٦) [٨].

ولقد استغرقت عملية جمع البيانات حوالي ثلاثة شهور وكانت نسبة الردود حوالي (٩٥٪) بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف، و(٩٤٪) بالنسبة للعاملين في جامعة الطائف، وتعتبر هذه النسبة للردود عالية جداً، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الكبير من جانب أعضاء هيئة التدريس، والعاملين في جامعة الطائف بموضوع الاستقصاء، وكذلك وضوح وسهولة الأسئلة إلى اشتمل عليها الاستقصاء.

أما بالنسبة لاستقصاء عمالء (الطلاب) جامعة الطائف، فقد تم استيفاء بياناته من خلال طريقة المقابلة الشخصية. وقد تم إتباع طريقة المقابلة الشخصية الملائمة مع الاستقصاء القصير من ناحية، وللاستفادة من مميزاتها مثل إمكانية شرح الأسئلة للمسقصى منهم من العمالء، ولتقديم المساعدة في تسجيل الإجابات من ناحية أخرى

(بازرעה، ١٩١٩) [١١]. ولقد استغرق جمع بيانات استقصاء العملاء حوالي أربعة شهور، وكانت نسبة الاستجابة (٩٨٪)، وتعد هذه النسبة عالية بالنسبة لمثل هذا النوع من الاستقصاء، وذلك بسبب المزايا المشار إليها لطريقة المقابلة الشخصية المستخدمة في جمع البيانات، وكذلك بسبب قصر قائمة الاستقصاء العملاء (الطلاب) المستفيدين من الخدمة التعليمية في جامعة الطائف.

(،)

تتسم طبيعة بيانات هذه الدراسة بأنها متعددة المتغيرات، كما أن أغرض التحليل واختبار الفروض الخاصة بها تنطوي على التحقق من نوع ودرجة العلاقة أو الاختلاف بين أكثر من متغيرين في نفس الوقت. وفي ضوء ما سبق كان من الضروري أن يتم تحليلها باستخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة للمتغيرات المتعددة (إدريس، ١٩٩٢، ١٩٩١) [٤، ٢]. ولقد اشتغلت أساليب التحليل على ما يلي :

أولاً: أسلوب تحليل العوامل Factor Analysis، وذلك بغرض التتحقق من درجة الصلاحية Validity للمجموعات المختلفة من المتغيرات المستخدمة في الدراسة.
ثانياً: أسلوب تحليل الانحدار والارتباط المتعدد Multiple Regression، وذلك بغرض الكشف عمّا إذا كان هناك علاقة بين متطلبات وأبعاد التمكين من ناحية، والرضا الوظيفي من ناحية أخرى. وكذلك أيضاً الكشف عن نوع ودرجة العلاقة بين مقومات وأبعاد تمكين العاملين، ومستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لعملاء جامعة الطائف، والتتحقق من درجة قوة هذه العلاقة بين المتغيرات السابق ذكرها.

ثالثاً: أسلوب تحليل التمايز لمجموعتين Two-group Discriminant Analysis، وذلك بغرض التمييز بين مجموعتين، الأولى تمثل في الإداريين، والمجموعة الثانية

تتمثل في أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف، وذلك على أساس مقومات التمكين من ناحية ، وأبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف من ناحية أخرى.

رابعاً: الاختبارات الإحصائية لفرض البُحث ، فقد اشتملت على اختبار Chi-square ، وكا² المصاحب لأسلوب تحليل التمايز ، هذا بالإضافة إلى اختبار F-Test ، واختبار T-Test المصاحبة لأسلوب تحليل الانحدار المتعدد.

-

قبل البدء في مرحلة التحليل كان من الضروري ترميز المتغيرات التي اشتملت عليها قائمة الاستقصاء ، ثم إدخال بيانات القوائم المستوفاة في الحاسب الآلي لتكون جاهزة لعملية التحليل ، وذلك من خلال أساليب التحليل الإحصائية للعلوم الإنسانية SPSS. وتتلخص خطوات إعداد البيانات لأغراض التحليل فيما يلي (إدريس ١٩٩٩)

: [٩]

١ - ترميز البيانات : وقد تم القيام بالترميز للبيانات التي اشتمل عليها الاستقصاء. ولقد استخدمت الأرقام ١ ، ٢ كرموز للعاملين ، وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف على التوالي.

٢ - تفريغ البيانات : وقد تم تفريغ البيانات يدوياً في قائمة مخصصة لذلك ومصممة بالشكل الذي يتافق مع طريقة إدخال البيانات في الحاسب الآلي وقد اشتملت هذه القائمة على عدد من الصفوف والأعمدة بحيث خصص كل صف لكل مفردة ، كما خصص كل عمود لكل متغير من متغيرات الدراسة.

-٣ إدخال البيانات في الحاسوب الآلي : وقد تم إدخال كافة البيانات والتي سبق تفريغها في الحاسوب الآلي وذلك بعد إتباع الخطوات الالزمة لهذه المرحلة كما هي محددة في دليل برامج SPSS.

-

إتساقاً مع أسئلة وأهداف وفرض هذه الدراسة ، فإن نتائج منهج التحليل التي تم التوصل إليها يمكن تناولها بالمناقشة والتفسير من خلال المحاور الرئيسية التالية :

أولاًً : تقييم المصداقية في المقاييس

ثانياً : مقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف.

ثالثاً : أبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف.

رابعاً : الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

خامساً : العلاقة بين مقومات التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

سادساً : العلاقة بين أبعاد التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

سابعاً : العلاقة بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف.

ثامناً : العلاقة بين مقومات التمكين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف.

تاسعاً : العلاقة بين أبعاد التمكين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف.

(،)

تمثلت الخطوة الأولى في عملية تحليل البيانات الأولية الخاصة بهذه الدراسة في محاولة تقييم الصلاحية Validity للمقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية ، والمهدف من هذه الخطوة يكمن في الرغبة في تقليل أخطاء القياس وزيادة درجة الثبات في المقاييس

المستخدمة في الدراسة من ناحية ، والتوصل إلى مقاييس يمكن الاعتماد عليها في دراسات مستقبلية من ناحية أخرى .

وفي المرحلة الأولى من منهج التحليل الخاصل بهذه الدراسة تقرر التحقق من درجة صلاحية المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية ، ولقد تم تحقيق ذلك من خلال أسلوب التحليل العاملى وباستخدام طريقة العناصر الأساسية وذلك في محاولة للتوصل إلى الأبعاد الحقيقية (أو العوامل الرئيسية) في كل مجموعة من البيانات الخاضعة للتحليل وبا يساعد على استخدام عدد أقل ولكن ذو درجة عالية من الصلاحية من المتغيرات في نماذج التحليل التنبؤية (تحليل الانحدار والارتباط المتعدد ، وتحليل التمايز) في المرحلة اللاحقة .

ولقد تم تطبيق أسلوب تحليل العوامل على عينة البحث الرئيسية ، وعلى مجموعة من المتغيرات وهى المتغيرات الخاصة بمقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف (٥٧ متغير) ، والمتغيرات الخاصة بأبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف (٢١ متغير). والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف (١٣ متغير). وفيما يلي نتائج تحليل العوامل الخاصة بكل مجموعة من المتغيرات السابقة على حدة .

(، ،)

إن أهم النتائج التي تم الحصول عليها من أسلوب تحليل العوامل فيما يتعلق بمقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف قُتلت في قائمة العناصر (أو العوامل) الرئيسية التي يمكن اشتراكها من العدد الاجمالى لمتغيرات متطلبات تمكين العاملين في جامعة الطائف (أنظر الجدول رقم ١) .

.()

.(Factor Analysis

)

.()

.()

.()

من خلال الجدول السابق يمكن تفسير نتائج أسلوب تحليل العوامل وذلك على النحو التالي:

- ١ - أن هناك عدداً كبيراً من التغيرات التي خضعت للتحليل، وتمثلت معاملات ارتباط عالية، وبالتالي يمكن أن تشكل عدداً من الأبعاد أو العوامل Factor الرئيسية المستقلة التي يمكن الإبقاء عليها لصلاحيتها في قياس ما يجب قياسه.

- ٢ - أن الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاصة بمقومات تمكين العاملين تمثلت في عشرة عوامل مستقلةً تضم ٥٧ متغيراً (أنظر جدول رقم ١) ولقد تم اختيار هذه المتغيرات لتشكيل العوامل العشرة على أساس معاملات التحميل والتي تقرر أن تكون ٠,٥٠ أو أكثر لأي متغير بشرط أن يكون التحميل على عامل واحد فقط (إدريس، ١٩٩٢؛ المرسى، ١٩٩٢) [٤]. وبالتالي فقد تم استبعاد المتغيرات الأخرى (٣ متغيرات) نظراً لأن كل منها كان يتمتع بعامل تحميل أقل من ٠,٥٠ على كل من العوامل التي أمكن استخراجها من متطلبات تطبيق تمكين العاملين في جامعة الطائف.

- ٣ - ساهمت العوامل المستخرجة في تفسير نحو ٧٢,٣٪ من التباين الكلى في المتغيرات الأصلية التي خضعت للتحليل، وتشير هذه النتيجة إلى نجاح أسلوب تحليل العوامل في تحقيق الهدف الأول من استخدامه في هذه الدراسة والذي يتمثل في استخراج الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاضعة للتحليل، كما نجح هذا الأسلوب أيضاً في تحفيض عدد المتغيرات الخاضعة للتحليل إلى عدد أقل ولكن أكثر صلاحية (من ٥٧ متغير إلى ٥٤ متغير)، وبالتالي تم التخلص من المتغيرات التي تمثل نوعاً من البيانات الزائدة عن الحاجة Redundancy والخاصة بمتطلبات تطبيق تمكين العاملين في جامعة الطائف.

- ٤ - بمقارنة العوامل الرئيسية المستخرجة من أسلوب تحليل العوامل (أنظر جدول رقم ١) بمقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف في قائمة الاستقصاء عند جمع البيانات، أتضح أن هناك تطابق إلى حد كبير - بصفة عامة - بينهما. إلا أن الاختلاف بينهما تمثل في عدد المتغيرات التي اشتمل عليها كل منها من ناحية، وفي تصنيف وتجميع هذه المتغيرات في كل منها من ناحية أخرى. فمن حيث عدد المتغيرات فقد تم تحفيضها إلى ٤٤ متغير فقط بعد تطبيق أسلوب تحليل العوامل، ومن حيث التصنيف والتجميع فقد تم

إعادة تصنيف وتجميع تلك المتغيرات ذات الارتباط بعضها البعض في عشرة عوامل رئيسية وبال التالي تفاوت مسميات هذه العوامل المقترنة عن المسميات المفترضة من قبل.

٥ - على سبيل المثال نجد أن العامل المستخرج رقم (١) الثقافة التنظيمية (أحد المقومات الأساسية لتمكين العاملين في جامعة الطائف) أصبح يضم ٧ متغيرات بدلًا من ٩ متغيرات، وكذلك أيضًا العامل المستخرج رقم (٤) الحصول على المعلومات أصبح يضم متغيرين بدلًا من ٥ متغيرات، وبالإضافة إلى ذلك فإن العامل المستخرج رقم (٧) الثقة الإدارية أصبح يضم ٤ متغيرات بدلًا من ٨ متغيرات. وفي ضوء ما قدم يتضح أن هناك متغيرات أصبحت تابعة لعوامل أخرى مع اختلاف مسميات هذه العوامل المقترنة عن مسميات العوامل المفترضة من قبل. وأن تقسيم المتغيرات يبدو منطقياً وأكثر قبولًا عما كان مفترض عند تصميم البحث. وتعكس هذه النتيجة نجاح أسلوب تحليل العوامل في التتحقق من مدى درجة صلاحية المقياس الخاضع للاختبار على النحو الذي يقلل من احتمالات خطأ القياس.

٦ - بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج استخدام أسلوب تحليل العوامل يتضح أن المقياس الخاضع للدراسة يتمتع بدرجة عالية من الصلاحية لحتوياته في قياس المتطلبات الالزامية لتطبيق تكين العاملين في جامعة الطائف.

(، ،)

تتلخص أهم النتائج التي تم الحصول عليها من أسلوب تحليل العوامل (باستخدام طريقة تحليل المكونات الأساسية PCA) بالنسبة لأبعاد تكين العاملين في جامعة الطائف في قائمة العوامل الرئيسية المستخرجة من العدد الإجمالي لمتغيرات أبعاد تكين العاملين في الجدول التالي :

.(Factor Analysis)

() .

| () | () | () | () | () | |
|-----|-----|-----|-----|-----|---|
| , | , | , | , | , | - |
| , | , | , | , | , | - |
| , | , | , | , | , | - |
| , | , | , | , | , | - |
| , | , | , | , | , | - |
| | | | | | |
| : | () | | | | • |
| : | () | | | | • |
| : | () | | | | • |
| : | () | | | | • |
| : | () | | | | • |

من خلال الجدول السابق يمكن تفسير نتائج أسلوب تحليل العوامل وذلك على

النحو التالي :

- أن هناك عدداً كبيراً من المتغيرات التي خضعت للتحليل ، ومتلك عواملات ارتباط عالية ، وبالتالي يمكن أن تشكل عدد من العوامل الرئيسية المستقلة والتي تعكس بدورها الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاصة بأبعاد تحكيم العاملين في جامعة الطائف.

- إن الأبعاد الرئيسية المشتقة من البيانات الخاصة بأبعاد تحكيم العاملين تثبتت في أربعة عوامل رئيسية تضم 21 متغير فقط (أنظر جدول رقم ٢). ولقد تم اختيار هذه المتغيرات لتشكيل العوامل الأربع المستخرجة على أساس عواملات التحميل ووفقاً للقاعدة التي سبق تحديدها (معامل تحميل أكثر من ٠.٥٠ على واحد

فقط من العوامل المستخرجة). وبالتالي تقرر استبعاد باقي المتغيرات الأخرى (ثلاث متغيرات) نظراً لعدم مقابلتها للشرط السابق الإشارة إليه.

- ساهمت العوامل المستخرجة في تفسير حوالي ٦٢.٧٥٪ من التباين الكلى في البيانات للمتغيرات الأصلية، وتعكس هذه النتيجة فاعلية أسلوب تحليل العوامل في تحقيق أحد أهداف استخدامه من هذه الدراسة حيث أمكن اشتقاء العوامل الرئيسية في المتغيرات الخاضعة للتحليل، وبالتالي تحفيض عدد هذه المتغيرات إلى عدد أقل ولكن أكثر صلاحية.

- بمقارنة مجموعة العوامل المستخرجة (أنظر جدول رقم ٢) من أسلوب تحليل العوامل بأبعاد تمكين العاملين في قائمة الاستقصاء عند جمع البيانات، تبين أنه ليس هناك اختلاف كبير بينهما. إلا أن الاختلاف الرئيسي تتمثل في تجميع أكثر من مجموعة من المتغيرات ذات الارتباط ببعضها البعض في خمسة عوامل بدلاً من أربعة عوامل، وبالتالي تفاوت مسميات هذه العوامل المقترحة عن المسميات المفترضة من قبل.

- على سبيل المثال فإن العامل المستخرج رقم (١) الإختيار والمشاركة أصبح يضم ٧ متغيرات، وكذلك أيضاً العامل المستخرج رقم (٢) الأهمية والقدرة على أداء العمل أصبح يضم ٤ متغيرات، وبالإضافة إلى ذلك فإن العامل المستخرج رقم (٣) إجراءات أداء العمل أصبح يضم ٣ متغيرات. وكذلك أيضاً العامل المستخرج رقم (٤) الحرية والتأثير أصبح يضم ٤ متغيرات، وأخيراً العامل المستخرج رقم (٥) الكفاءة أصبح يضم ٣ متغيرات.

- وفي ضوء ما تقدم يتضح أن هناك متغيرات أصبحت تابعة لعوامل أخرى مع اختلاف مسميات هذه العوامل المقترحة عن مسميات العوامل المفترضة من قبل.

وأن تقسيم المتغيرات يبدو منطقياً وأكثر قبولاً عما كان مفترض عند تصميم البحث. وتعكس هذه النتيجة نجاح أسلوب تحليل العوامل في تحقيق هدف تحفيض البيانات من ناحية ، والتحقق من صلاحية المقياس المستخدم بالشكل الذي يمكن معه تقليل احتمالات خطأ القياس من ناحية أخرى.

- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج استخدام أسلوب تحليل العوامل يتضح أن المقياس الخاضع للدراسة يتمتع بدرجة عالية من الصلاحية لمحوياته في قياس أبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف.

(، ،)

تمثل أهم النتائج التي تم الحصول عليها من أسلوب تحليل العوامل فيما يتعلق بالرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف في قائمة العوامل الرئيسية التي يمكن اشتقاها من العدد الاجمالي لمتغيرات الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف (أنظر جدول رقم ٣) ، ويمكن تفسير هذه النتائج وذلك على النحو التالي :

١- أن هناك عدداً كبيراً من المتغيرات التي خضعت للتحليل ، وتمثلت معاملات ارتباط عالية ، وبالتالي يمكن أن تشكل عدداً من الأبعاد أو العوامل Factor الرئيسية المستقلة التي يمكن الإبقاء عليها لصلاحيتها في قياس ما يجب قياسه.

٢- أن الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاصة بالرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف تمثلت في ثلاثة عوامل مستقلة تضم ١٣ متغير (أنظر جدول رقم ٣) ولقد تم اختيار هذه المتغيرات لتشكيل العوامل الثلاثة على أساس معاملات التحميل والتي تقرر أن تكون ٠.٥٠ أو أكثر لأي متغير بشرط أن يكون التحميل على عامل واحد فقط (إدريس، ١٩٩٢؛ المرسى، ١٩٩٢) [٤].

-٣- ساهمت العوامل المستخرجة في تفسير نحو ٦٩,٧٪ من التباين الكلى في المتغيرات الأصلية التي خضعت للتحليل ، وتشير هذه النتيجة إلى نجاح أسلوب تحليل العوامل في استخراج الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاضعة للتحليل وخاصة بالرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

.(Factor Analysis)

٤- بمقارنة العوامل الرئيسية المستخرجة من أسلوب تحليل العوامل (أنظر جدول رقم ٣) بمتطلبات تطبيق تمكين العاملين في جامعة الطائف في قائمة الاستقصاء

عند جمع البيانات ، أتضح أن هناك تطابق إلى حد كبير - بصفة عامة - بينهما. إلا أن الاختلاف بينهما تمثل في تصنيف وتجميع هذه المتغيرات ، حيث تم إعادة تصنيف وتجميع تلك المتغيرات ذات الارتباط بعضها البعض في ثلاثة عوامل رئيسية وبالنالي تفاوتت مسميات هذه العوامل المقترحة عن المسميات المفترضة من قبل.

٥ - على سبيل المثال فإن العامل المستخرج رقم (١) الرضا عن العلاقة مع الزملاء ونظام الإشراف أصبح يضم ٦ متغيرات بدلاً من ٥ متغيرات ، وكذلك أيضاً العامل المستخرج رقم (٢) الرضا عن العائد المادي ومحظى العمل أصبح يضم ٥ متغيرات بدلاً من ٦ متغيرات. وفي ضوء ما تقدم يتضح أن هناك متغيرات تابعة لعوامل أخرى مع اختلاف مسميات هذه العوامل المقترحة عن مسميات العوامل المفترضة من قبل. وأن تقسيم المتغيرات يبدو منطقياً وأكثر قبولاً عما كان مفترض عند تصميم البحث. وتعكس هذه النتيجة نجاح أسلوب تحليل العوامل في التتحقق من مدى درجة صلاحية المقياس الخاضع للاختبار على النحو الذي يقلل من احتمالات خطأ القياس.

٦ - بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج استخدام أسلوب تحليل العوامل يتضح أن المقياس الخاضع للدراسة يتمتع بدرجة عالية من الصلاحية لحتوياته في قياس المتطلبات الالزامية لتطبيق تمكين العاملين في جامعة الطائف.

(،)

تمثل أهم النتائج التي تم الحصول عليها من أسلوب تحليل العوامل فيما يتعلق بجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف في قائمة العوامل الرئيسية التي يمكن استتقاها من العدد الإجمالي لمتغيرات جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف (أنظر جدول رقم ٤) ، ويمكن تفسير هذه النتائج وذلك على النحو التالي :

- ١ أن هناك عدداً كبيراً من المتغيرات التي خضعت للتحليل، وتمثلت معاملات ارتباط عالية، وبالتالي يمكن أن تشكل عدداً من الأبعاد أو العوامل Factor الرئيسية المستقلة التي يمكن الإبقاء عليها لصلاحيتها في قياس ما يجب قياسه.
- ٢ أن الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاصة بجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف تمثلت في ستة عوامل مستقلة تضم ٣٢ متغير (أنظر جدول رقم ٤) ولقد تم اختيار هذه المتغيرات لتشكيل العوامل الثلاثة على أساس معاملات التحميل والتي تقرر أن تكون ٥٠٪ أو أكثر لأي متغير بشرط أن يكون التحميل على عامل واحد فقط (إدريس، ١٩٩٢؛ المرسي، ١٩٩٢). [٢٤]
- ٣ ساهمت العوامل المستخرجة في تفسير نحو ٥٥,٣٪ من التباين الكلى في المتغيرات الأصلية التي خضعت للتحليل، وتشير هذه النتيجة إلى نجاح أسلوب تحليل العوامل في في استخراج الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاصة للتحليل والخاصة بجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف.
- ٤ مقارنة العوامل الرئيسية المستخرجة من أسلوب تحليل العوامل (أنظر جدول رقم ٤) بجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف في قائمة الاستقصاء عند جمع البيانات، أتضح أن هناك تطابق إلى حد كبير - بصفة عامة - بينهما. إلا أن الاختلاف بينهما تمثل في تصنيف وتجميع هذه المتغيرات، حيث تم إعادة تصنيف وتجميع تلك المتغيرات ذات الارتباط بعضها البعض في خمسة عوامل رئيسية وبالتالي تفاوتت مسميات هذه العوامل المقترحة عن المسميات المفترضة من قبل. وعلى سبيل المثال فإن العامل المستخرج رقم (٥) الإستجابة أصبح يضم ٥ متغيرات بدلاً من ٧ متغيرات، وكذلك أيضاً العامل المستخرج رقم (٣) الإعتمادية أصبح يضم ٥ متغيرات بدلاً من ٨ متغيرات.

.()

.(Factor Analysis

)

() .

| | | | | | | | |
|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-------|
| () | () | () | () | () | () | () | |
| , | , | , | , | , | , | , | - |
| , | , | , | , | , | , | , | . |
| , | , | , | , | , | , | , | |
| | | | | | | | : |
| | | | | | | | (:) |
| | | | | | | | (:) |
| | | | | | | | (:) |
| | | | | | | | (:) |
| | | | | | | | (:) |

٥ - وفي ضوء ما تقدم يتضح أن هناك متغيرات تابعة لعوامل أخرى مع اختلاف مسميات هذه العوامل المقترحة عن مسميات العوامل المفترضة من قبل. وأن تقسيم المتغيرات يبدو منطقياً وأكثر قبولاً عما كان مفترض عند تصميم البحث. وتعكس هذه النتيجة نجاح أسلوب تحليل العوامل في التحقق من مدى درجة صلاحية المقياس الخاضع للاختبار على النحو الذي يقلل من احتمالات خطأ القياس.

٦ - بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج استخدام أسلوب تحليل العوامل يتضح أن المقياس الخاضع للدراسة يتمتع بدرجة عالية من الصلاحية لمحتوياته في قياس المتطلبات اللازمة لتطبيق تمكين العاملين في جامعة الطائف.

(,)

يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي الخاصية بالإجابة على السؤال الأول لهذه الدراسة والذي يتعلق بالتحقق من مدى الاختلاف والتمييز بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف وذلك من حيث الاتجاهات التقويمية لمقومات التمكين في جامعة الطائف، وإمكانية تحديد أهم مقومات التمكين الأكثر قدرة على التمييز بين الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف، واختبار صحة الفرض الأول من فروض الدراسة والذي ينص على :

"ليس هناك تمايز ذو دلالة إحصائية Significant Discrimination بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف وذلك من حيث اتجاهاتهم التقويمية لمقومات التمكين (الثقافة التنظيمية، والمشاركة، والاتصالات الفعالة، والتدريب المستمر، ونظام الحوافز، والثقة الإدارية، ووضوح الدور، والدعم التنظيمي، والحصول على المعلومات، وفرق العمل) في الجامعة".

ولقد تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد Two-group Discriminant Analysis على نموذج اشتمل على مجموعتين، الأولى تمثل في الإداريين، والمجموعة الثانية تمثل في أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف، وكذلك اتجاهاتهم التقويمية نحو متطلبات تطبيق التمكين في جامعة الطائف. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

لقد تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز على العلاقة بين جامعة الطائف التي تنتهي إليها مجموعة الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس وبين اتجاهاتهم التقويمية نحو مقومات التمكين في جامعة الطائف. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

- () : تمثل
- دالة تحليل التمايز ومصفوفة التقسيم على أساس مقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف في جدول رقم (٥) والذي يتضح منه النتائج التالية :
- ١ - أظهرت نتائج تحليل التمايز أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية (معامل الارتباط المتعدد يمثل 0.53) في جامعة الطائف التي تنتهي إليها مجموعة الإداريين وأعضاء هيئة التدريس وبين اتجاهاتهم التقويمية لهم نحو مقومات التمكين في جامعة الطائف.
 - ٢ - أن التفاوت بين اتجاهات هذه المجموعات نحو مقومات التمكين في جامعة الطائف ذو درجة عالية (نسبة التباين الذي يمكن تفسيره في النموذج يمثل 100% في تحليل التمايز).

-٣ أن النسبة المئوية للتصنيف الدقيق للإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف وفقاً لاتجاهاتهم التقويمية نحو مقومات التمكين تمثل ٧٢,١٪ وهذه النسبة تعتبر عالية للتمييز بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف. أو بمعنى آخر أن هذه النسبة تعكس ضمنياً التفاوت بين تقييم هذه الفئات نحو متطلبات تطبيق التمكين في جامعة الطائف التي يتبعون إليها. وما يؤكّد النتيجة السابقة هو أن هناك حوالي ٢٧,٩٪ من مفردات العينة تتشابه فيما بينها وذلك من حيث اتجاهاتهم التقويمية نحو مقومات التمكين في جامعة الطائف.

.()

.Discriminant Function

| () | | | | | | | |
|------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| | | | | | | | |
| , | | , | , | , | , | , | , |
| Classification Matrix | | | | | | | |
| | | | | | | | |
| | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) |
| | (, ,) | (, ,) | (, ,) | (, ,) | (, ,) | (, ,) | (, ,) |
| | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) |
| | | | | | | | |

() : باستخدام نفس أسلوب التحليل السابق أمكن تحديد الأهمية النسبة لمقومات التمكين في جامعة الطائف الأكثر قدرة على التمييز بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف. ولقد اشتملت هذه المحددات على ٤ متغيرات رئيسية وترتبط بالدعم التنظيمي وكيفية حل

ال المشكلات ، و تشجيع و تدريب العاملين ، والثقافة التنظيمية ، والثقة الإدارية في جامعة الطائف ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٦) .

ويلاحظ أن الدعم التنظيمي وكيفية حل المشكلات يأتي في مقدمة العوامل التي تميز بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف (معامل التمايز يمثل ٠.٦٤ – انظر الجدول رقم ٦). يليها بعد ذلك مجموعة أخرى من العوامل والتي تنجح في التمييز بين نفس مجموعة الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف ، وتمثل في تشجيع و تدريب العاملين في جامعة الطائف (معامل التمايز يمثل ٠.٦٣). ثم تأتي مجموعة ثلاثة من العوامل والتي تنجح في التمييز بين نفس مجموعة الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف ، وتمثل في الثقافة التنظيمية في جامعة الطائف (معامل التمايز يمثل ٠.٥٧). وأخيراً تأتي مجموعة رابعة من العوامل والتي تنجح في التمييز بين نفس مجموعة الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف وتمثل في الثقة الإدارية في جامعة الطائف (معامل التمايز يمثل ٠.٥٣) .

()
.(Discriminant Analysis)

| | F Test | | | |
|---|--------|---|---|---|
| | | | | |
| ١ | ** | , | , | * |
| ٢ | ** | , | , | * |
| ٣ | ** | , | , | * |
| ٤ | * | , | , | * |

Univariate F , **
Univariate F , *
Likert *

() ()

()

: طبقاً لتحليل الاتجاهات التقويمية للإداريين وأعضاء هيئة التدريس على أساس مقومات التمكين في جامعة الطائف، فإن قيمة الوسط الحسابي لإجابات المستقصى منهم لمجموعات التمكين تمثل ٣.٦٧ ، ٣.٠٤ بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين في جامعة الطائف على التوالي. وبمقارنة الوسط الحسابي لاتجاهات مجموعات الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو كل متغير من المتغيرات الخاصة بمجموعات التمكين ، والأكثر قدرة على التمييز فيما بينهم (أنظر جدول رقم ٦) أمكن التوصل إلى وصف مقارن لهذه الأنواع من حيث مقومات التمكين في جامعة الطائف.

بالنسبة للإداريين في جامعة الطائف يبدو أنهم متفقون بدرجة كبيرة على الثقة الإدارية كأحد مقومات التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٣.٣٩) ، كما يميلون إلى الموافقة على الدعم التنظيمي وكيفية حل المشكلات كأحد مقومات التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٣.٢٨) ، كما يميل أعضاء هذه المجموعة أيضاً إلى الموافقة على الثقافة التنظيمية كأحد مقومات التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٢.٩٢) ، كما يميل أعضاء هذه المجموعة أيضاً إلى تشجيع وتدريب العاملين كأحد مقومات التمكين (الوسط الحسابي ٢.٦٠) في جامعة الطائف.

أما أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف فإنهم يميلون إلى الموافقة بدرجة عالية على الدعم التنظيمي وكيفية حل المشكلات كأحد مقومات التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٣.٩٢) ، كما يميلون إلى الموافقة على الثقافة التنظيمية كأحد مقومات التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٣.٧٦) ، كما يميل أعضاء هذه المجموعة أيضاً إلى الموافقة على الثقة الإدارية كأحد مقومات

التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٣.٦٣)، كما يميل أعضاء هذه المجموعة أيضاً إلى تشجيع وتدريب العاملين كأحد مقومات التمكين (الوسط الحسابي ٣.٣٩) في جامعة الطائف.

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية وذلك بعد أن تبين أن هناك تمايز ذو دلالة إحصائية بين مجموعتين (الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس) العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث الاتجاهات التقويمية لمقومات التمكين في جامعة الطائف. ولقد اعتمد هذا القرار على نتيجة كل من قيمة ويلكس لامدا في تحليل التمايز والتي تصل إلى ٠.٧٢، حيث أن قيمة ويلكس لامدا تتد من الصفر إلى الواحد الصحيح، وكلما كانت أقرب إلى الصفر كلما كان ذلك مؤشراً لوجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين هذه المجموعات تحت الاختبار والعكس صحيح (Spss user's guide, 1988) (انظر جدول رقم ٥). كما أن قيمة كا٢ المحسوبة (١٠٧.٤) بدرجات حرية (٤) والتي تفوق نظيرتها الجدولية (١٣.٢٧) عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠١ (انظر جدول رقم ٥). ومن ناحية أخرى تقرر رفض نفس فرض عدم لأربع متغيرات فقط من متغيرات مقومات التمكين في جامعة الطائف مأخوذة بصورة فردية وذلك لوجود تمييز جوهري بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف على أساس كل متغير من هذه المتغيرات عند مستوى دلالة احصائية ٠.٠١ أو ٠.٠٥ وذلك وفقاً لاختبار F Univariate (انظر جدول رقم ٦).

(،)

يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي الخاصية بالإجابة على السؤال الثاني لهذه الدراسة والذي يتعلق بالتحقق من مدى الاختلاف والتمييز بين مجموعتين (الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس) من العاملين في جامعة الطائف

وذلك من حيث الاتجاهات التقويمية لأبعاد التمكين في جامعة الطائف، وإمكانية تحديد أهم أبعاد التمكين الأكثر قدرة على التمييز بين الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة الطائف، واختبار صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة والذي ينص على:

"ليس هناك تمايز ذو دلالة إحصائية Significant Discrimination بين الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف وذلك من حيث الاتجاهات التقويمية لأبعاد التمكين (الأهمية، والكفاءة، والقدرة على الاختيار، والتأثير) في الجامعة".

ولقد تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتمدد Two-group Discriminant Analysis على نموذج اشتمل على مجموعتين، الأولى تمثل في الإداريين، والمجموعة الثانية تمثل في أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة الطائف، وكذلك اتجاهاتهم التقويمية نحو أبعاد التمكين في الطائف. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

لقد تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز على العلاقة بين جامعة الطائف التي تتبعها إليها مجموعة الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس وبين اتجاهاتهم التقويمية نحو أبعاد التمكين في الطائف. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

: تتمثل دالة تحليل التمايز ومصفوفة التقسيم على أساس أبعاد تطبيق التمكين في جامعة الطائف في الجدول رقم (٧):

() .

| Discriminant Function () | | | | | | % | | |
|---------------------------|---------|--|---------|--|--|---|------|--|
| Classification Matrix () | | | | | | | | |
| | () | | | | | | | |
| | (% ,) | | (% ,) | | | | :() | |
| | (% ,) | | (% ,) | | | | :() | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |

عالية للتمييز بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف. أو بمعنى آخر أن هذه النسبة تعكس ضمنياً التفاوت بين تقييم هذه الفئات نحو أبعاد التمكين في جامعة الطائف التي يتسمون إليها. وما يؤكد النتيجة السابقة هو أن هناك حوالي ٢٧٪ من مفردات العينة تتباين فيما بينها وذلك من حيث اتجاهاتهم التقويمية نحو أبعاد تطبيق التمكين في جامعة الطائف.

التحليل السابق أمكن تحديد الأهمية النسبية لأبعاد التمكين في جامعة الطائف الأكثر قدرة على التمييز بين مجموعتين (الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس) من العاملين في جامعة الطائف. ولقد اشتملت هذه المحددات على ٣ متغيرات وتعلق بالاختيار والمشاركة، والأهمية والقدرة على أداء العمل، والكفاءة في جامعة الطائف، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٨) :

() .

(Discriminant Analysis)

| | F Test | | | • |
|---|--------|---|---|---|
| | | | | |
| , | ** , | , | , | • |
| , | ** , | , | , | • |
| , | ** , | , | , | • |

Univariate F

**

ويلاحظ أن الإختيار والمشاركة يأتي في مقدمة العوامل التي تميز بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف (معامل التمييز يمثل ٦٢.٠ – انظر جدول رقم ٨). يليها بعد ذلك مجموعة أخرى من العوامل والتي تنجح في التمييز بين نفس

مجموعة الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف، وتمثل في الأهمية والقدرة على أداء العمل في جامعة الطائف (معامل التمايز يمثل ٠٦١). ثم تأتي مجموعة ثلاثة من العوامل والتي تنجح في التمييز بين نفس مجموعة الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف، وتمثل في كفاءة أداء الأفراد العاملين في جامعة الطائف (معامل التمايز يمثل ٥٩٠٠).

(

: طبقاً لتحليل الاتجاهات التقويمية للإداريين وأعضاء هيئة التدريس على أساس متطلبات تطبيق التمكين في جامعة الطائف، فإن قيمة الوسط الحسابي لإنجاحات المستقصى منهم لمتطلبات تطبيق التمكين مثل ٤٠٨ ، ٣٤٤ بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين في جامعة الطائف على التوالي. وبمقارنة الوسط الحسابي لاتجاهات مجموعات الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو كل متغير من متغيرات أبعاد التمكين، والأكثر قدرة على التمييز فيما بينهم (أنظر جدول رقم ٨) أمكن التوصل إلى وصف مقارن لهذه الأنواع من حيث أبعاد التمكين في جامعة الطائف.

بالنسبة للإداريين في جامعة الطائف فإنهم يميلون إلى الموافقة بدرجة عالية على الأهمية والقدرة على أداء العمل كأحد أبعاد التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٣٩٠)، كما يميلون إلى الموافقة على كفاءة أداء الأفراد العاملين كأحد أبعاد التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٣٨٤)، كما يميل أعضاء هذه المجموعة أيضاً إلى الموافقة على الإختيار والمشاركة كأحد أبعاد التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٢٥٨).

أما أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف يبدو أنهم متقدون بدرجة كبيرة على الأهمية والقدرة على أداء العمل كأحد أبعاد التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٤.٥١)، كما يميلون إلى الموافقة على كفاءة أداء الأفراد العاملين كأحد أبعاد التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٤.٢٥)، كما يميل أعضاء هذه المجموعة أيضاً إلى الموافقة على الإختيار والمشاركة كأحد أبعاد التمكين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٣.٤٨).

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم قبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية وذلك بعد أن تبين أن هناك تمایز ذو دلالة إحصائية بين مجموعتين (الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس) العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث الاتجاهات التقويمية لأبعاد التمكين (الأهمية، والكفاءة، والقدرة على الاختيار، والتأثير) في جامعة الطائف. ولقد اعتمد هذا القرار على نتيجة كل من قيمة ويلكس لامدا في تحليل التمايز المتعدد والتي تصل إلى ٠.٧٣، حيث أن قيمة ويلكس لامدا تتدنى من الصفر إلى الواحد الصحيح، وكلما كانت أقرب إلى الصفر كلما كان ذلك مؤشراً لوجود تمایز ذو دلالة إحصائية بين هذه المجموعات تحت الاختبار والعكس صحيح (انظر الجدول رقم ٧). كما أن قيمة كا٢ المحسوبة (Spss user's guide, 1988) (١٠٢،١٨) بدرجات حرية (٣) تفوق نظيرتها الجدولية (١١.٣٤) عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠١ (أنظر جدول رقم ٧). ومن ناحية أخرى تقرر رفض نفس فرض عدم ثلاثة متغيرات من متغيرات أبعاد التمكين مأخوذة بصورة فردية وذلك لوجود تمييز جوهري بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف على أساس كل متغير من هذه المتغيرات عند مستوى دلالة احصائية ٠.٠١ أو ٠.٠٥ وذلك وفقاً لاختبار F (أنظر جدول رقم ٨).

(،)

يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي الخاصية بالإجابة على السؤال الثالث لهذه الدراسة والذي يتعلق بالتحقق من مدى الاختلاف والتمييز بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف وذلك من حيث الاتجاهات التقويمية للرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف، وإمكانية تحديد أهم متغيرات الرضا الوظيفي الأكثر قدرة على التمييز بين الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف، واختبار صحة الفرض الثالث من فروض الدراسة والذي ينص على :

"ليس هناك تمييز ذو دلالة إحصائية Significant Discrimination بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف وذلك من حيث الاتجاهات التقويمية للرضا الوظيفي للعاملين (الرضا عن العائد المادي، الرضا عن سياسة الترقية، الرضا عن محتوى العمل، الرضا عن الإشراف، الرضا عن العلاقة مع الزملاء) في الجامعة".

ولقد تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد Two-group Discriminant Analysis على نموذج اشتهر على مجموعتين، الأولى تمثل في الإداريين، والمجموعة الثانية تمثل في أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف، وكذلك اتجاهاتهم التقويمية نحو الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

لقد تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز على العلاقة بين جامعة الطائف التي تنتهي إليها مجموعة الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس وبين اتجاهاتهم التقويمية نحو الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

دالة تحليل التمايز ومصفوفة التقسيم على أساس الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف في الجدول التالي :

() .

| Discriminant Function () | | | | | | | |
|---------------------------|--------|-----|---|---|-----|---|---|
| | | | | | % | | |
| , | , | , | , | , | , | , | , |
| Classification Matrix () | | | | | | | |
| | () | () | | | | | |
| (% ,) | (% ,) | | | | (%) | | |
| (% ,) | (% ,) | | | | (%) | | |
| | | | | | | | |
| % , | | | | | | | |

من خلال الجدول السابق والذى يتعلق بتحليل التمايز ومصفوفة التقسيم على أساس الرضا الوظيفى للعاملين فى جامعة الطائف يتضح ما يلى :

١ - أظهرت نتائج تحليل التمايز أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية (معامل الارتباط المتعدد يمثل ٠٤١) في جامعة الطائف التي تتسمى إليها مجموعة الإداريين وأعضاء هيئة التدريس وبين الاتجاهات التقويمية لهم فهو متطلبات تطبيق التمكين في جامعة الطائف.

-٢ أن التفاوت بين اتجاهات هذه المجموعات نحو الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف يعتبر ذو درجة عالية (نسبة التباين الذي أمكن تفسيره في النموذج يمثل ١٠٠٪ في تحليل التمايز).

-٣ أن النسبة المئوية للتصنيف الدقيق للإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف وفقاً لاتجاهاتهم التقويمية نحو مقومات التمكين تصل ٦٩.١٪ وهذه النسبة تعتبر عالية للتمييز بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف. أو بمعنى آخر أن هذه النسبة تعكس ضمنياً التفاوت بين تقييم هذه الفئات نحو مقومات التمكين في جامعة الطائف التي يتبعون إليها. وما يؤكّد النتيجة السابقة هو أن هناك حوالي ٣٠.٩٪ من مفردات العينة تتشابه فيما بينها وذلك من حيث اتجاهاتهم التقويمية نحو الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

()
أسلوب التحليل السابق أمكن تحديد الأهمية النسبية للرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف الأكثر قدرة على التمييز بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف.
ولقد اشتملت هذه المحددات على متغير واحد فقط ويتعلق بالرضا عن العائد المادي ومحفوبي العمل في جامعة الطائف، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١٠) :

().

| | | (Discriminant Analysis) | | | |
|--------|------|-------------------------|---|---|----|
| F Test | | | | | |
| | | | | | |
| , | ** , | , | , | , | * |
| | | Univariate F | | | |
| | | | | | ** |

ويلاحظ أن الرضا عن العائد المادى ومحلى العمل في جامعة الطائف يأتي في
مقدمة العوامل التي تميز بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف
(معامل التمايز يمثل ٠,٦٤ – انظر الجدول رقم ١٠).

)

: طبقاً لتحليل الاتجاهات التقويمية للإداريين وأعضاء هيئة التدريس على
أساس الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف، فإن قيمة الوسط الحسابي لإجابات
المستقصى منهم لمقومات التمكين تتمثل في ٣,٦٠، ٢,٧٥ بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس
والإداريين العاملين في جامعة الطائف على التوالي. وبمقارنة الوسط الحسابي لاتجاهات
مجموعات الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو كل متغير من متغيرات الرضا
الوظيفي، والأكثر قدرة على التمييز فيما بينهم (انظر الجدول رقم ١٠) أمكن التوصل
إلى وصف مقارن لهذه الأنواع من حيث الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

بالنسبة للإداريين في جامعة الطائف يبدو أنهم متتفقون بدرجة كبيرة على الرضا
عن العائد المادى ومحلى العمل كأحد الأبعاد الأساسية للرضا الوظيفي للعاملين في
جامعة الطائف (الوسط الحسابي ٢,٧٥). أما أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف
فإنهم يميلون إلى الموافقة بدرجة عالية على الرضا عن العائد المادى ومحلى العمل
كأحد الأبعاد الأساسية للرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف (الوسط الحسابي
٣,٦٠) في جامعة الطائف.

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل مأخذواً
بصورة إجمالية وذلك بعد أن تبين أن هناك تمايز ذو دلالة إحصائية بين مجموعتين
(الإداريةين، وأعضاء هيئة التدريس) العاملين في جامعة الطائف وذلك من حيث
الاتجاهات التقويمية للرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. ولقد اعتمد هذا القرار

على نتيجة كل من قيمة ويلكس لاما في تحليل التمايز والتي تصل إلى ٠.٨٤ ، حيث أن قيمة ويلكس لاما تند من الصفر إلى الواحد الصحيح ، وكلما كانت أقرب إلى الصفر كلما كان ذلك مؤشراً لوجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين هذه المجموعات تحت الاختبار والعكس صحيح (Spss user's guide, 1988) (انظر جدول رقم ٩). كما أن قيمة كا٢ المحسوبة (٥٩.٩٥) بدرجات حرية (١) والتي تفوق نظيرتها المجدولة (٦.٦٣) عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠١ (انظر جدول رقم ٩). ومن ناحية أخرى تقرر رفض نفس فرض عدم لأحد متغيرات الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف مأخذة بصورة فردية وذلك لوجود تمييز جوهري بين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف على أساس المتغير السابق عند مستوى دلالة احصائية ٠.٠١ أو ٠.٠٥ وذلك وفقاً لاختبار F Univariate (انظر جدول رقم ١٠).

(١،)

يسعى هذا الجزء إلى الإجابة على السؤال الرابع لهذه الدراسة والخاص بنوع ودرجة العلاقة بين مقومات التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. واختبار صحة الفرض الرابع من فروض الدراسة والذي ينص على : "ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية Statistically Significant Relation بين مقومات التمكين وبين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف".

ولقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis للتحقق من نوع وقوة هذه العلاقة وذلك من خلال برنامج الخطوات المتتالية STEPWISE ، ولعل هذا يرجع إلى كبر عدد المتغيرات (انظر جدول رقم ١) من ناحية، وجود علاقات تبادلية بين المتغيرات في المصفوفة الارتباطية من ناحية أخرى. وبتطبيق أسلوب الانحدار المتعدد أمكن الإجابة على السؤال السابق. ولقد تم تطبيق أسلوب

تحليل الانحدار المتعدد على العلاقة بين مقومات الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. ويمكن توضيح نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرين السابق الإشارة إليها، وكذلك الأهمية النسبية لمطالبات التمكين وذلك على النحو التالي :

()

تتلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين مقومات التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف في الجدول رقم (11) والذي يتضح منه ما يلي :

- ١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف (مأخوذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تثل ٧٧٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).
- ٢ - أن مقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ٥٩٪ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

() .

()

| | R | Beta | () | () |
|---|---|------|----------------|-----|
| , | , | ** , | | • |
| , | , | ** , | | • |
| , | , | , | R | • |
| , | , | , | R ² | • |
| , | , | , | | • |
| , | , | , | | • |
| | | | | • |

T- Test

**

()

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك متغيرين فقط تقلل أهم مقومات التمكين (المشاركة والإتصال، والحصول على المعلومات) وتتمتع دون غيرها بعلاقات ذات دلالة إحصائية فيما بينها وبين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة إلى أن هذه المتغيرات – مرتبة حسب درجة أهميتها – تشتمل على حصول الفئات المختلفة من الأفراد على المعلومات بحكم وظائفهم (٧١)، وكذلك أيضاً المشاركة والإتصال بين الأفراد في إنجاز الأعمال المكلفين بها (٣٤)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١١).

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠١ (وفقاً لاختبار F) بين مقومات التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. كما تقرر رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل لمتغيرين فقط من العدد الاجمالي للمتغيرات المستقلة في نموذج تحليل الانحدار، وذلك لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل منهم وبين المتغير التابع (الرضا الوظيفي) عند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠١ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر جدول رقم ١١).

(،)

يسعى هذا الجزء إلى الإجابة على السؤال الخامس لهذه الدراسة والخاص بنوع ودرجة العلاقة بين أبعاد التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. واختبار صحة الفرض الخامس من فروض الدراسة والذي ينص على :

"ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية Statistically Significant Relation بين أبعاد التمكين وبين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف".

ولقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis للتحقق من نوع وقوه هذه العلاقة وذلك من خلال برنامج الخطوات المتتالية STEPWISE ، ولعل هذا يرجع إلى كبر عدد المتغيرات (أنظر الجدول رقم ١) من ناحية ، ووجود علاقات تبادلية بين المتغيرات في المصفوفة الارتباطية من ناحية أخرى. وبتطبيق أسلوب الانحدار المتعدد أمكن الإجابة على السؤال السابق.

ولقد تم تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد على العلاقة بين أبعاد التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. ويمكن توضيح نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرين السابق الإشارة إليها ، وكذلك الأهمية النسبية لأبعاد التمكين وذلك على النحو التالي :

()

تلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين أبعاد التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف في جدول رقم (١٢) والذي يتضح منه ما يلي :
١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف (مأخذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تمثل ٨٣٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).
٢ - أن أبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ٦٩٪ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف.

() .

()

| | R | Beta | () |
|---|---|------|------------------|
| , | , | ** , | • |
| , | , | ** , | • |
| , | , | , | R • |
| , | , | , | R ² • |
| , | , | , | • |
| , | , | , | • |
| , | , | , | • |
| | | | |

T- Test ,

**

()

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك متغيرين فقط تثلل أهم أبعاد التمكين (الاختيار والمشاركة ، والأهمية) وتتمتع دون غيرها بعلاقة ذات دلالة إحصائية فيما بينها وبين الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة إلى أن هذه المتغيرات – مرتبة حسب درجة أهميتها – تشتمل على أهمية الأفراد العاملين في المنظمة (٠٨١)، وكذلك أيضاً اختيار ومشاركة الفئات المختلفة من الأفراد في أداء أعمالهم بحكم وظائفهم (٣٤٠)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١٢).

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل مأخذواً بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر غوذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ١٠٠٠ (وفقاً لاختبار F) بين أبعاد التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف. كما تقرر رفض فرض عدم وقبول

الفرض البديل لمتغيرين فقط من العدد الإجمالي للمتغيرات المستقلة في نموذج تحليل الانحدار، وذلك لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل منهم وبين المتغير التابع (الرضا الوظيفي) عند مستوى دلالة إحصائية 0.01 أو 0.05 وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر جدول رقم ١٢).

(،)

يسعى هذا الجزء إلى الإجابة على السؤال السادس لهذه الدراسة والخاص بنوع ودرجة العلاقة بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. واختبار صحة الفرض السادس من فروض الدراسة والذي ينص على : "ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية Statistically Significant Relation بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف".

ولقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis للتحقق من نوع وقوه هذه العلاقة وذلك من خلال برنامج الخطوات المتتالية STEPWISE ، ولعل هنا يرجع إلى كبر عدد المتغيرات (أنظر جدول رقم ١) من ناحية ، وجود علاقات تبادلية بين المتغيرات في المصفوفة الارتباطية من ناحية أخرى. ويتبيّق أسلوب الانحدار المتعدد أمكن الإجابة على السؤال السابق.

ولقد تم تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد على العلاقة بين الرضا الوظيفي للعاملين وكل متغير من متغيرات جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. ويمكن توضيح نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرين السابق الإشارة إليها ، وكذلك الأهمية النسبية وذلك على النحو التالي :

()

()

تتلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين الرضا الوظيفي وجودة الخدمة التعليمية (الاعتمادية) في جامعة الطائف في الجدول رقم (١٣) والذي يتضح منه ما يلي :

- ١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية (الاعتمادية) في جامعة الطائف (مأخوذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تصل ٥٤٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).
- ٢ - أن الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ٢٩٪ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (الاعتمادية) في جامعة الطائف.

| | R | Beta | | . |
|---|---|---------|----------------|----|
| , | , | ** , | | • |
| , | , | | R | • |
| , | , | | R ² | • |
| , | , | | | • |
| , | , | | | • |
| , | , | | | • |
| | | | | ** |
| | | T- Test | | , |

()

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة إلى أن الرضا الوظيفي يؤثر في جودة الخدمة التعليمية (الإعتمادية) وفقاً لمعامل الإنحدار Beta (٠,٥٣)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١٣).

في ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم قبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠١ (وفقاً لاختبار F) بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية (الإعتمادية) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠١ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر جدول رقم ١٣).

() ()

()

تلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين الرضا الوظيفي وجودة الخدمة التعليمية (الاستجابة) في جامعة الطائف في جدول رقم (١٤) والذي يتضح منه ما يلى :

- ١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية (الاستجابة) في جامعة الطائف (مأخوذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تمثل ٤٧٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).
- ٢ - أن الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ٢٢٪ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (الاستجابة) في جامعة الطائف.

() . () .

| | R | Beta | |
|---|---|---------|------------------|
| , | , | ** , | • |
| , | , | | R • |
| , | , | | R ² • |
| , | , | | • |
| , | , | | • |
| , | , | | • |
| | | | ** |
| | | T- Test | , |

()

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة إلى أن الرضا الوظيفي يؤثر في جودة الخدمة التعليمية (الإستجابة) وفقاً لمعامل الإنحدار Beta (٤٧، ٠٤)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١٤).

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم قبول الفرض البديل مأخذوا بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ١٠٠ (وفقاً لاختبار F) بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية (الإستجابة) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية ٠٠١ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر الجدول رقم ١٤).

() ()

()

تتلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين الرضا الوظيفي وجودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف في جدول رقم (١٥) والذي يتضح منه ما يلي :

- ١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف (مأخوذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تمثل ٤٥٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).
- ٢ - أن الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ٢٠٪ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف.

() . () .

()

| | R | Beta | |
|---|---|----------------|---|
| , | , | ** , | • |
| , | , | R | • |
| , | , | R ² | • |
| , | , | , | • |
| , | , | , | • |
| , | , | , | • |

T- Test

()

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هنا ويجب الإشارة إلى أن الرضا الوظيفي يؤثر في جودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) وفقاً لمعامل الإنحدار Beta (٠.٤٥)، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (١٥).

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية 1.00 (وفقاً لاختبار F) بين الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 1.00 وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر جدول رقم ١٥).

(،)

يسعى هذا الجزء إلى الإجابة على السؤال السابع لهذه الدراسة والخاص بنوع ودرجة العلاقة بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. واختبار صحة الفرض السابع من فروض الدراسة والذي ينص على: ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية Statistically Significant Relation بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف ."

ولقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis للتحقق من نوع وقوة هذه العلاقة وذلك من خلال برنامج الخطوات المتتالية STEPWISE ، ولعل هذا يرجع إلى كبر عدد المتغيرات (أنظر الجدول رقم ١) من ناحية ، ووجود علاقات تبادلية بين المتغيرات في المصفوفة الارتباطية من ناحية أخرى. ويتطبيق أسلوب الانحدار المتعدد أمكن الإجابة على السؤال السابق.

ولقد تم تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد على العلاقة بين مقومات تمكين العاملين وكل متغير من متغيرات جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. ويمكن توضيح نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرين السابق الإشارة إليها ، وكذلك الأهمية النسبية وذلك على النحو التالي :

(، ،)

()

تتلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين مقومات التمكين وجودة الخدمة التعليمية (الإعتمادية) في جامعة الطائف في جدول رقم (١٦) والذي يتضح منه ما يلى :

- ١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات التمكين وجودة الخدمة التعليمية (الإعتمادية) في جامعة الطائف (ما خوذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تبلغ ٤٣٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).
- ٢ - أن مقومات التمكين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ١٩٪ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (الإعتمادية) في جامعة الطائف.

| | R | Beta | | . |
|---|---|------|-------|-----------|
| , | , | ** , | . | () . () |
| , | , | | R | • |
| , | | | R^2 | • |
| , | | | | • |
| , | | | | • |
| , | | | | • |

T- Test , **

()

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هذا و يجب الإشارة إلى أن مقومات تمكين العاملين تؤثر في جودة الخدمة التعليمية (الاعتمادية) وفقاً لمعامل الانحدار Beta (٤٣، ٠)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١٦). وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية ، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ٠٠١ (وفقاً لاختبار F) بين متطلبات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الاعتمادية) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية ٠٠١ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر جدول رقم ١٦).

() () ()

()

تلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الشعور بالأمان والضمان) في جامعة الطائف في الجدول رقم (١٧) والذي يتضح منه ما يلي :

١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الشعور بالأمان والضمان) في جامعة الطائف (مأخذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تمثل ٥٢٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).

٢- أن مقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ٢٧٪ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (الشعور بالأمان والضمان) في جامعة الطائف.

| | R | Beta | |
|---|---|----------------|----|
| , | , | ** , | • |
| , | , | R | • |
| , | , | R ² | • |
| , | , | , | • |
| , | , | , | • |
| | | | ** |
| | | T - Test | , |

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة إلى أن مقومات تمكين العاملين تؤثر في جودة الخدمة التعليمية (الشعور بالأمان والضمان) وفقاً لمعامل الإنحدار Beta (٠.٥٢)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١٧). وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ٠٠١ (وفقاً لاختبار F) بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الشعور بالأمان والضمان) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية ٠٠١ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر الجدول رقم ١٧).

()

()

تتلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الإستجابة) في جامعة الطائف في جدول رقم (١٨) والذي يتضح منه ما يلي :

- ١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الإستجابة) في جامعة الطائف (مأخوذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تمثل ٤٤٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).
- ٢ - أن مقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ٢٠٪ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (الإستجابة) في جامعة الطائف.

() .()

()

| | R | Beta | |
|---|---|----------------|---|
| , | , | ** , | • |
| , | , | R | • |
| , | , | R ² | • |
| , | , | , | • |
| , | , | , | • |
| , | , | , | • |

T- Test

**

()

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة إلى أن مقومات تمكين العاملين تؤثر في جودة الخدمة التعليمية (الاستجابة) وفقاً لمعامل الانحدار Beta (٤٤، ٠٤)، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (١٨). وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم قبول الفرض البديل مأخذوا بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ٠٠١ (وفقاً لاختبار F) بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الاستجابة) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية ٠٠١ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر جدول رقم ١٨).

() () ()

()

تتلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين مقومات التمكين وجودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف في الجدول رقم (١٩) والذي يتضح منه ما يلى :

١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف (مأخذوا بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تمثل ٥٠٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).

-٢ أن مقومات تمكين العاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي٪ ٢٥ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف.

| | R | Beta | |
|---|---|---------|------------------|
| , | , | ** , | • |
| , | , | | R • |
| , | , | | R ² • |
| , | , | | • |
| , | , | | • |
| , | , | | • |
| | | | ** |
| | | T- Test | , |

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة إلى أن مقومات تمكين العاملين تؤثر في جودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) وفقاً لمعامل الإنحدار Beta (٠,٥٠)، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (١٩).

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم قبول الفرض البديل مأخذواً بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ١,٠٠ (وفقاً لاختبار F) بين مقومات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية ١,٠٠ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر جدول رقم ١٩).

(،)

يسعى هذا الجزء إلى الإجابة على السؤال الثامن لهذه الدراسة والخاص بنوع ودرجة العلاقة بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف.

واختبار صحة الفرض الثامن من فروض الدراسة والذي ينص علي :

"ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية Statistically Significant Relation بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف".

ولقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis للتحقق من نوع وقوه هذه العلاقة وذلك من خلال برنامج الخطوات المتتالية STEPWISE ، ولعل هنا يرجع إلى كبر عدد المتغيرات (أنظر الجدول رقم ١) من ناحية ، ووجود علاقات تبادلية بين المتغيرات في المصفوفة الارتباطية من ناحية أخرى. وبتطبيق أسلوب الانحدار المتعدد أمكن الإجابة على السؤال السابق.

ولقد تم تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد على العلاقة بين أبعاد تمكين العاملين وكل متغير من متغيرات جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. ويكون توضيح نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرين السابق الإشارة إليها، وكذلك الأهمية النسبية وذلك على النحو التالي :

() () ()

()

تلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الاعتمادية) في جامعة الطائف في الجدول رقم (٢٠) والذي يتضح منه ما يلي :

١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الاعتمادية) في جامعة الطائف (مؤخراً بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تمثل ٤٤٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).

٢ - أن أبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ٢٠٪ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (الاعتمادية) في جامعة الطائف.

| | R | Beta | |
|---|---|------|------------------|
| , | , | ** , | • |
| , | | | R • |
| , | | | R ² • |
| , | | | • • |
| , | | | • • |
| , | | | • • |
| | | | • • |

T- Test , **

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة

إلى أن متطلبات تمكين العاملين تؤثر في جودة الخدمة التعليمية (الاعتمادية) وفقاً لمعامل الانحدار Beta (.٤٤)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢٠).

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم وجود الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية .١٠٠ (وفقاً لاختبار F) بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الاعتمادية) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية .١٠٠ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر الجدول رقم ٢٠).

() () ()

()

تتلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الشعور بالأمان والضمان) في جامعة الطائف في جدول رقم (٢١) والذي يتضح منه ما يلى :

١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الشعور بالأمان والضمان) في جامعة الطائف (مأخوذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تمثل ٤٤٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).

٢ - أن أبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ١٩٪ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (الشعور بالأمان والضمان) في جامعة الطائف.

| | R | Beta | | |
|---|---|------|----------------|----|
| , | , | ** , | | * |
| , | , | , | R | * |
| , | , | , | R ² | * |
| , | , | , | , | * |
| , | , | , | , | * |
| , | , | , | , | * |
| | | | | ** |
| | | | T- Test | , |

()

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة إلى أن متطلبات تمكين العاملين تؤثر في جودة الخدمة التعليمية (الشعور بالأمان والضمان) وفقاً لمعامل الانحدار Beta (٠,٤٤)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢١).

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠١ (وفقاً لاختبار f) بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الشعور بالأمان والضمان) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠١ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر جدول رقم ٢١).

(, ,)

()

تتلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الإستجابة) في جامعة الطائف في جدول رقم (٢٢) والذي يتضح منه ما يلي:

- ١ أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الإستجابة) في جامعة الطائف (مأخذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تمثل ٤٩٪ (وفقاً لعامل الارتباط المتعدد).
 - ٢ أن أبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي ٢٥٪ (وفقاً لعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (الإستجابة) في جامعة الطائف.

() .()

()

| | R | Beta | |
|---|---|------|------------------|
| t | t | ** t | • |
| | t | | R • |
| | t | | R ² • |
| | t | | • |
| | t | | • |
| | t | | • |

()

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة إلى أن متطلبات تمكين العاملين تؤثر في جودة الخدمة التعليمية (الاستجابة) وفقاً لمعامل الانحدار Beta (٠,٤٩)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢٢).

وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ١٠٠ (وفقاً لاختبار F) بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (الاستجابة) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية ٠٠١ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر الجدول رقم ٢٢).

() () ()

()

تتلخص نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف في الجدول رقم (٢٣) والذي يتضح منه ما يلى :

١ - أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف (مأخوذة بصورة إجمالية). وأن هذه العلاقة تمثل ٤٧٪ (وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد).

٢- أن أبعاد تمكين العاملين في جامعة الطائف يمكن أن تفسر حوالي٪ ٢٢ (وفقاً لمعامل التحديد) من التباين الكلى في مستويات جودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف.

| | R | Beta | |
|---|---|------|------------------|
| , | , | ** , | • |
| , | | | R • |
| , | | | R ² • |
| , | | | • |
| , | | | • |
| , | | | • |
| | | | • |

T- Test , **

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تمكين العاملين وجودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف. هذا ويجب الإشارة إلى أن متطلبات تمكين العاملين تؤثر في جودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) وفقاً لمعامل الإنحدار Beta (٤٧,٠٠)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢٣). وفي ضوء ما تقدم فقد تقرر رفض فرض عدم قبول الفرض البديل مأخوذاً بصورة إجمالية، وذلك بعد أن أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية ١٠٠ (وفقاً لاختبار F) بين أبعاد تمكين العاملين

وجودة الخدمة التعليمية (التعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف وذلك عند مستوى دلالة إحصائية ١٠٠ وذلك وفقاً لاختبار T-Test (أنظر جدول رقم ٢٣).

-

أظهرت هذه الدراسة والخاصة بمتطلبات التمكين كأحد محددات الرضا الوظيفي وأثره على جودة الخدمة التعليمية في جامعة الطائف مجموعة من النتائج التي تستحق الدراسة والاهتمام من جانب الفئات المختلفة من العاملين بالجامعة، وتتلخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها وذلك على النحو التالي :

- ١ - أن هناك تباين بدرجة كبيرة بين الفئات المختلفة من العاملين (الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس) في جامعة الطائف وذلك من حيث الاتجاهات التقويمية نحو مقومات تمكين العاملين في هذه الجامعة، وتمثل أهم مقومات التمكين الأكثر قدرة على التمييز بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف في الدعم التنظيمي وكيفية حل المشكلات، وتشجيع وتدريب العاملين، والتقالفة التنظيمية، والثقة الإدارية بين العاملين داخل جامعة الطائف.
- ٢ - أن هناك اختلاف بدرجة كبيرة بين الفئات المختلفة من العاملين (الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس) في جامعة الطائف وذلك من حيث الاتجاهات التقويمية نحو أبعاد تمكين العاملين في هذه الجامعة، وتمثل أهم أبعاد تمكين الأكثر قدرة على التمييز بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف في الإختيار والمشاركة، والأهمية والقدرة على أداء العمل، وكفاءة أداء الأفراد العاملين في جامعة الطائف.

- ٣- أن هناك تمييز بدرجة كبيرة بين الفئات المختلفة من العاملين (الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس) في جامعة الطائف وذلك من حيث الاتجاهات التقويمية نحو الرضا الوظيفي للعاملين في هذه الجامعة، وتمثل أهم أبعاد تمكين الأكاديميين قدرة على التمييز بين الفئات المختلفة من العاملين في جامعة الطائف في الرضا عن العائد المادي ومحفوظ العمل في جامعة الطائف.
- ٤- أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مقومات تمكين العاملين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف، وتمثل أهم المقومات الالازمة لتطبيق التمكين الوظيفي والأكثر تفسيراً للاختلاف في مستوى الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف في المشاركة والإتصال، والحصول على المعلومات المختلفة داخل جامعة الطائف.
- ٥- أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد التمكين والرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف، وتمثل أهم أبعاد التمكين الأكاديميين تفسيراً للاختلاف في مستوى الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة الطائف في الإختيار والمشاركة، وأهمية الأفراد العاملين داخل جامعة الطائف.
- ٦- أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرضا الوظيفي للعاملين وأبعاد جودة الخدمة التعليمية (الإعتمادية، والإستجابة، والتعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف.
- ٧- أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مقومات تمكين العاملين وأبعاد جودة الخدمة التعليمية (الإعتمادية، والشعور بالأمان والضمان، والإستجابة، والتعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف.
- ٨- أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد التمكين وأبعاد جودة الخدمة التعليمية (الإعتمادية، والشعور بالأمان والضمان، والإستجابة، والتعاطف مع الطالب) في جامعة الطائف.

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يقترح مجموعة من التوصيات وذلك على النحو التالي :

١- العمل على خلق ثقافة التمكين في جامعة الطائف وذلك من خلال إشراك العاملين في إعداد وصياغة رؤى ومستقبل جامعة الطائف ، ومنحهم السلطات والمسؤوليات التي تشجعهم على المبادرة والابتكار ، وذلك في إطار تحقيق التكامل بين أهداف الجامعة وأهدافهم الشخصية.

٢- ضرورة قيام المسؤولين في جامعة الطائف بعملية التطوير التنظيمي بها وذلك بغرض توفير المناخ الملائم والذي يساعد العاملين على تقديم الخدمة التعليمية بكفاءة وفعالية . ويقترح أن تركز جهود التطوير التنظيمي على مقومات عملية التمكين (الثقافة التنظيمية ، والمشاركة ، والإتصال ، والتدريب ، والحوافز ، والثقة الإدارية ، وضوح الدور ، والدعم التنظيمي ، والحصول على المعلومات ، وفرق العمل).

٣- تصميم وتطوير إستراتيجية شاملة لتنفيذ أسلوب التمكين تدريجياً في جامعة الطائف. نظراً لأن الأسلوب التدريجي هو أفضل طرق التمكين ، وأن التنفيذ التدريجي لتمكين العاملين هو الأفضل ، نظراً لأن الأسلوب التدريجي يركز أولاً على محتوى الوظيفية ، ثم بعد ذلك يتم إشراك الموظفين الذين تمكينهم في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالوظيفة. وخلال مرحلة التمكين يمكن للإدارة متابعة مدى تقدم الموظفين لتقييم مدى استعداد المديرين للتخلص من السلطة للعاملين في المنظمة (Ford & Fottler, 1995 [٤٧].

٤- ضرورة الاهتمام بتنمية مهارات وقدرات العاملين في جامعة الطائف لممارسة وتطبيق عملية التمكين ، ويقترح أن يتم ذلك عن طريق البرامج التدريبية

الكافحة بتحسين مهارات التمكين لدى العاملين في كل مقوم من المقومات السابق الإشارة إليها ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إكساب العاملين مهارات جديدة ، وبالتالي زيادة دافعيتهم لتقديم الخدمة بصورة أفضل .

٥ - ضرورة قيام المسؤولين في جامعة الطائف بتطبيق مدخل تمكين العاملين كأحد المحددات الأساسية التي تساهم في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين من ناحية ، وبالتالي تحسين جودة الخدمة التعليمية من ناحية أخرى ، نظراً لأن الدراسة الحالية أثبتت أن التمكين يساهم بدرجة كبيرة في رفع مستوى الرضا الوظيفي للعاملين ، والذي بدوره يساهم في تحسين جودة الخدمة المقدمة. أو بمعنى آخر أن التمكين له أثر واضح على الرضا الوظيفي من ناحية ، وجودة الخدمة التعليمية من ناحية أخرى .

بالرغم من أن الدراسة الحالية حاولت الكشف عن مقومات وأبعاد التمكين في جامعة الطائف وأثر ذلك على الرضا الوظيفي للعاملين وجودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب إلا أن نطاق هذه الدراسة والأساليب المستخدمة فيها والنتائج التي توصلت إليها تشير إلى وجود مجالات لدراسات أخرى مستقلية لا تقل أهمية في هذا الصدد. ومن بين هذه المجالات البحثية ما يلي :

- تمكين العاملين وأثره على الالتزام التنظيمي.
- أثر تمكين العاملين على سلوك المواطن التنظيمية.
- العلاقة بين تمكين العاملين وإدارة الأزمات.
- تحليل العلاقة بين التمكين والأداء الوظيفي للعاملين.
- تحليل العلاقة بين التمكين وإحساس العاملين بالعدالة التنظيمية.

- [١] أبو نبعة، عبد العزيز، ومسعد فوزية، إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ١٣ - ١٥ ديسمبر، ١٩٩٨، ص ١ - ٣٤.
- [٢] إدريس، ثابت عبد الرحمن، إستراتيجية تقسيم السوق إلى قطاعات باستخدام تحليل المتغيرات المتعددة: دراسة تطبيقية لتقسيم سوق بعض منتجات الأكل السريع باستخدام أسلوب تحليل التمايز المتعدد، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية ١٩٩١.
- [٣] إدريس، ثابت عبد الرحمن، بحوث التسويق وأساليب القياس والتحليل واختبار الفروض، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
- [٤] إدريس، ثابت عبد الرحمن، تحليل الضغوط التنظيمية لمديري التسويق في المنظمات الصناعية لقطاع الأعمال العام: دراسة تطبيقية لأساليب تحليل العوامل، وتحليل الانحدار المتعدد، وتحليل التمايز لمجموعتين في البحوث الإدارية، مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ١٩٩٢.
- [٥] إدريس، ثابت عبد الرحمن، تحليل المحددات الرئيسية للتسويق الداخلي والتسويق الخارجي وأثرها على رضاء العملاء: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك الكويتية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الأول ، المجلد الثالث والثلاثون، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦.

- [٦] إدريس، ثابت عبد الرحمن، تحليل وقت التأخير الإجمالي في عملية اتخاذ قرارات شراء السلع الاستهلاكية مرتفعة الثمن: دراسة تطبيقية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، جامعة الكويت، المجلد الخامس، العدد الثاني، ١٩٩٨.
- [٧] إدريس، ثابت عبد الرحمن، توصيف سوق الحضانة الخاصة في الكويت وتقدير جودة الخدمة المقدمة: دراسة تطبيقية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، جامعة الكويت، المجلد الخامس، العدد الأول، نوفمبر ١٩٩٧.
- [٨] إدريس، ثابت عبد الرحمن، قياس جودة الخدمة باستخدام مقياس الفجوة بين الإدراكات والتوقعات: دراسة منهجية بالتطبيق على الخدمة الصحية بدولة الكويت، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، جامعة الكويت، المجلد الرابع ، العدد الأول ، نوفمبر ١٩٩٦.
- [٩] إدريس، ثابت عبد الرحمن، مدخل جديد لإستراتيجية تقسيم السوق إلى قطاعات: دراسة تطبيقية لنموذج كشف التفاعل التلقائي، *المجلة العربية للعلوم الإدارية* ، جامعة الكويت، المجلد السادس، العدد الثالث، ١٩٩٩.
- [١٠] إدريس، ثابت عبد الرحمن، وجمال الدين محمد المرسي، قياس جودة الخدمة وتحليل العلاقة بينهما وبين كل من الشعور بالرضا والميل للشراء، مدخل منهجي تطبيقي ، *المجلة العملية التجارة والتمويل* ، كلية التجارة جامعة طنطا، ١٩٩٣.
- [١١] بازرعة، محمود صادق، *بحث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية* ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ١٩٨٩ .

- [١٢] البطى، عبد الله محمد، إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في الميدان التربوي السعودي، مجلة التوثيق التربوي، العدد ٤٢، وزارة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- [١٣] الجضعى، خالد بن سعد، نظرية ديمينج في إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها التربوية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- [١٤] جوily، مها عبد الباقي ، دراسات تربوية في القرن الحادى والعشرين: المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
- [١٥] حلمى، إبراهيم، أبو على، سلطان، دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية: حالة مصر في التخصيصية والتصحیحات الهیكلیة في البلاد العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبى ، ١٩٨٨.
- [١٦] الخطيب، محمود أحمد، إمكانیات تطبيق مدخل تمکین العاملین في الشركات الصناعية، بحث مرجعی، المؤتمر العلمي الثاني، الاتجاهات الحدیثة في إدارة الأعمال، القاهرة، إبریل ٢٠٠٢.
- [١٧] طه، حسين السيد، تمکین العاملین كمدخل لزيادة الرضا الوظيفي وأثر ذلك على جودة الخدمة المصرفية في البنوك التجارية المصرية ، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول ، ٢٠٠٥.
- [١٨] عبد الباقي، صلاح، قضايا إدارية معاصرة ، الناشر غير مبين ، ٢٠٠١.

- [١٩] علاونه، معزوز جابر، مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، رام الله، جامعة القدس المفتوحة .٢٠٠٤.
- [٢٠] العلي، عبد الستار محمد، تطوير التعليم الجامعي باستخدام إدارة الجودة الشاملة ، ورقة عمل قدمت في المؤتمر الأول للتعليم الجامعي الإداري والتجاري في العالم العربي ، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، ١٤ - ١٢ مارس، ١٩٩٦ ، ص ١ - ١٢.
- [٢١] غانم، فتح الله، مدى تطبيق نظام إدارة الجودة وأثرها على أداء كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ٢٠٠٨ ، ص ٨٧٧ - ٩١٢.
- [٢٢] القربيوطى، محمد قاسم، والمطيرى، يوسف محمد، إدارة الجودة الشاملة للعملية التربوية في جامعة الكويت من منظور أعضاء هيئة التدريس ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (٢١) ، العدد (١)، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، ص ٥٧ - ٩٩.
- [٢٣] مرزوق، عبد العزيز، تكين العاملين كمدخل لتحسين مستوى جودة الخدمة المصرفية في البنوك التجارية المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة المنوفية ، ٢٠٠٧.
- [٢٤] المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، نظام إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقه في مجال العمل التربوي في دول الخليج العربي ، دراسة علمية مقدمة إلى مؤتمر الجودة (الكفاءة والإتقان والتميز) ، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، الكويت ، ٢٠٠٢ م.

[٢٥] الموسوعي، نعمان، تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي /المجلة التربوية ، عدد ٦٧ ، ٢٠٠٣ ، ص ٨٩.

[٢٦] ناجي، فوزية محمد، إدارة الجودة الشاملة والإمكانات التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي ، حالة دراسية جامعة عمان الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٨ .

Ali, N. and Akpovi, J. Total Quality Management in California Public Higher Education. Quality Assurance in Education, Vol 3, 2001, PP. 127- 131. [٢٧]

Appel, T., Missing the Boss : Not all Works Find Idea of Empowerment as Neat as it Sounds, The Wall Street Journal, September 1997, PP.1-5. [٢٨]

Ashness, D., & Lashley. C., Empowerment Service Workers at Harvester Restaurants, Personnel Review, Vol., 24. N0. 8. 1995. [٢٩]

Berry, L., & Parasuraman, A. Listening to Customer: The Concept of A Service Quality Information System, Sloan Management Review, VOL. 38, No.3, Spring, 1997. [٣٠]

Binder, C., Organizational Change and Staff Empowerment, Correction Tiday, Vol.65, No.1, 2003, PP,1-6. [٣١]

Bitner, M., Booms, B., and Tetreault, M., The Service Encounter: Diagnosing Favorable and Unfavourable Incidents, Journal of Marketing, January 1990, PP.71-84. [٣٢]

Boshoff, et. al., Quality Perceptions in Financial Services Sector: The Potential Impact of Internal Marketing, International Journal of Service Industry Management, Vol. 7, No. 5, 1996. [٣٣]

Brown, F. and Jacqueline, L., A Study in Organizational Change, The Attitude of Personal toward TQM Implementation in State Department of Education. Dissertation Abstract International, A 55(7), 1753, 1995. [٣٤]

Brown, M., Baldrige Winning Quality How to Interpret the Baldrige Criteria for Performance Excellence, 15th Ed., Productivity Press, 2006. [٣٥]

Carl, M., and Others, Total Quality Management in Higher Education, Quality Press, Vol.32, No.8, 1999, PP52-59. [٣٦]

Caudron, S., Create an Empowerment Environment, Personal Journal, Vol.38, 1995, PP.28-41 . [٣٧]

Cavaness & et al., Building Quality into Service, SAM Advanced Management Journal, Vol. 57. 1, 1993. [٣٨]

- Coate, E., Implementing Total Quality Management in a University Setting, [¶ ۹] Corvallis, Oregon State University, 1990.
- Colby, M., Premier Bank Prime Points Customer Concerns Service Quality [¶ ۰] Resource, Bank Marketing, Vol. 4, No. 24, 1992.
- Cook, S. The Culture Implication of Empowerment, Empowerment in [¶ ۱] Organization, Vol.2, No.1, 1994, PP.9-13.
- Costing, H. Reading in Total Quality Management, Copyright, by Har Court [¶ ۲] Brace & Company, Santiago, New York, 1994.
- Cronin, J., & Taylor, S., Measuring Service Quality: A Re-examination and [¶ ۳] Extension, Journal Marketing, Vol. 56, No.1, 1992.
- Edward, L., The Role of Information Technology in Quality Management [¶ ۴] Implementation and Its Impact on Organizational Performance: An Analysis of U.S. Telecommunications Organization Unpublished Doctoral Dissertation, USA, University of Capella, 2007.
- Meniawy, A., An Investigation into Customer Perception of Crevice El- [¶ ۵] Quality in Banks, Business and Economic Review, Vol., 1. 1994.
- Erhan, M., and Others, Quality Management Applied to Higher Education, [¶ ۶] Total Quality Management, Vol11, No.3, 2000, PP.353-354.
- Ford, R., and Fottler, M., Empowerment: A Matter of Degree, Academy of [¶ ۷] Management Executive, Vol.9, No.3, 1995, PP.21-30.
- Fram, E. Not So Strange Bedfellows marketing & Total Quality [¶ ۸] Management, Managing Service Quality, 5(1), 1995, PP. 50-56.
- Freed, J., Fife, J., A Culture of Academic Excellence: Implementing the [¶ ۹] Quality Principles in Higher Education, ERIC Clearinghouse on Higher Education DC. BBB32577. George Washington University DC. Graduate School of Education and Human Development. 1997.
- Ferguson, K., Human Resources Management Systems and Firm [¶ ۰] Performance, Unpublished Doctoral Dissertation, Kentucky University of Louisville, 2006.
- Gand, J., The Employee Empowerment Era, Business Quarterly, Vol.55, [¶ ۱] No.2, 1990, PP.74-84.
- Gardy, R., Customer Service offers A Promising from Work for Managing [¶ ۲] Employees, American Marketing Association, September/October 2001.
- Gopal, K., and Tambi, A., Total Quality Management in UK Higher [¶ ۳] Education Institution, Total Quality Management, Vol.10. Issue 1, 1999, PP. 129-154.

- Gronross, C., A Service Quality Model and its Implications, European Journal of Marketing, Vol. 18, 1983. [54]
- Hand, M., Empowerment: You Can't Give It, People Have to Want It, Management Development Review, Vol.8, No.3, 1995, PP.36-40. [55]
- Harline, M., and Ferrel, O., The Management of Customer-Contact Employees; An Empirical Investigation, Journal of Marketing, Vol.60, No.4, 1990, PP.52-70. [56]
- Harvey, D., and Brown, D., An Experiential Approach to Organizational Development 6th Ed., Prentice Hall, New Jersey, USA, 2001, P.132. [57]
- Heskett, J., Jones, T., Loveman, G., Sasser, W., and Schlesinger, L., Putting the Service Profit Chain to Work, Harvard Business Review, March-April, 1994, PP.164-174. [58]
- Hill, F., and Hug, R., Employee Empowerment: Conceptualization Aims and Outcomes, Total Quality Management, Vol.15, No.8, 2004. [59]
- Hurst, C., Total Quality Management in Higher Education: How Concepts and Processes Manifest Themselves in the Classroom, Dissertation, University of Idaho, 2002. [60]
- Johnson, J., An Exploration of Empowerment and Organizational Memory, Journal of Managerial Issues, Vol. 22, December 1998. [61]
- Kaboolian, L. and Brazaley, M, TQM in the Federal Sector: Discourse, Practices and Movements, Paper presented at the Annual Conference of the Association of Publicly and Management, San Francisco, 1990. [62]
- Kirkman, B., & Rosen, B., Beyond Self – Management Antecedents and Consequences of Team Empowerment, Academy of Management Journal, Vol. 42 , No.1., 1999, PP.544-557. [63]
- Langbein, L., Ownership, Empowerment and Productivity: Evidence on the causes and Consequence of Employee Dissertation, Journal of Policy Analysis and Management, Vol.19, No.3, 2000. [64]
- Larwood, D., Home Health Care Quality Improvement: Its Relationship to Organizational Culture and Its Effect on Employees Satisfaction and Organizational Performance, As Measured by Patient Outcomes, Unpublished Doctoral Dissertation, USA, University of Maryland, 2006. [65]
- Lashley, C. and McGoldrick, J., The Limits of Empowerment: A Critical Assessment of Human Resource Strategy for Hospitality Operations, Empowerment in Organization, Vol.2, No.3, 1994, PP.25-38. [66]
- Lehtinen, J., & Lehtinen, O., Service Quality: Study of Quality Dimensions, Unpublished Working Paper, Service Management Institute, Helsinki, Finland, 1982. [67]

- Lilius, J., Being There or Being Competent? How Co-Worker Support Contributes to Unit Performance, Unpublished Doctoral Dissertation, Michigan, University of Michigan, 2006. [٧٨]
- Lovelock, C., Classifying Service to Gain Strategic Marketing Insights, Journal of Marketing, Vol.47, No.3, 1983, PP. 9-20. [٧٩]
- Lu, Y., Information Technology, Uncertainty and Organizational Performance: Development of Measures and Empirical Examination, Unpublished Doctoral Dissertation, USA, University of Wisconsin, Milwaukee, 2006. [٧٠]
- Melhem, Y., Employee- Customer Relationships: An Investigation into the Impact of Customer- Contact Employees' Capabilities on Customer Satisfaction in Jordan Banking Sector, PhD Thesis, Nottingham University, UK, 2003. [٧١]
- Moye, M., and Henkin, A., Exploring Associations between Employee Empowerment and Interpersonal Trust in Managers, Journal of Management Development, Vol.25, No.2, 2006. [٧٢]
- Nicholls, J., Getting Empowerment into Perspective: A Three-Stage Training Framework, Empowerment in Organizations, Vol.3, No.2, 1995, PP.6-11. [٧٣]
- Nixon, B. Developing an Empowering Culture in Organization, Empowerment in Organization, Vol.2, No.1, 1994, PP.14-24. [٧٤]
- Ousley, A., A Study of attitudes of Faculty and DEOs at Iowa State University toward Deming's Principles of Total quality Improvement (TQI). Dissertation. Iowa State University, 1995. [٧٥]
- Pamela, E., A Track-By-Level Approach to Performance Competency Modeling, Unpublished Doctoral Dissertation, USA. Touro University International, 2006. [٧٦]
- Parasurman, A., et. al., SERVQUAL: A Multi- Item Scale for Measuring Consumer Perceptions of Service Quality, Journal of Retailing, Vol. 64, No.1, 1988. [٧٧]
- Parasurman, A., Zeithaml, V., and Berry, L., A Conceptual Model of Service Quality and Its Implications for Future Research, Journal of Marketing, Vol. 49, Fall 1985, PP.41-50. [٧٨]
- Piercy, G., The Dimensions of the Learning Organization as Performance Indicators in the Church, Unpublished Doctoral Dissertation, USA, University of Walden, 2007. [٧٩]
- Pietrzy, W., The Relationship of Reward Structure and the Performance of New Military Product Teams: An Exploratory Analysis, Unpublished Doctoral Dissertation, USA, University of Capella, 2006. [٨٠]

- Quinn, R., and Spreitzer, G., The Road to Empowerment: Seven Questions Every Leader Should Consider, *Organizational Dynamics*, Vol. 26, No.2, 1997, PP.37-49. [A1]
- Reiter, M., Empowerment Policing, *Law Enforcement Bulletin*, United States, Federal Bureau of Investigation, Vol.68, Issue, 2, 1999. [A2]
- Rucci, A., Kirn, S., and Quinn, R., Profit Chain at SERS, *Harvard Business Review*, Vol.76, No.1, 1998, PP.83-97. [A3]
- Seymour, D., TQM on Campus: What the Pioneers are Finding, *AAHE Bulletin*, Vol., 10, 1991, PP. 13-18. [A4]
- Smith, A., Service Quality: Relationships Between Banks and Their Small Business Clients, *International Journal of bank Marketing*, Vol. 57, No.1, 1989. [A5]
- Velthouse, B., Creativity and Empowerment: A Complementary Relationship, *Review of Business*, 1990. [A6]
- Waks, S., and Frank, M., Application of the T.Q.M Approach Principle and the ISO 9000 Standards in Engineering Education, *European Journal of Engineering Education*, Vol.24, No.3, ERIC, ED: 607090, 1996, P. 249-258, [A7]
- Wallace, J., The Case for Student as Customer, *Quality Progress*, Vol. 32, No.2, 1999, PP. 47-51. [A8]
- West J., The Relationship Between Environmental Sustainability Training and Environmental Compliance: An Investigation of Performance in Federal Organizations, Unpublished Doctoral Dissertation, USA, University of Capella, 2005 [A9]
- Zeithaml, et. al., Communication and Control Process in the Delivery of Service Quality, *Journal of Marketing*, Vol, 52, April, 1988. [A10]

(Received 22/7/2007; accepted for publication 13/8/2008)

Abstract. The general aim of this research is to study the employee empowerment as one of the determiners of employment satisfaction and its impact on the quality of educational service at Taif University. This is ascribed to the fact that quality of service has turned into a basic requirement of all organizations of all types and sizes. Besides, improving the quality of service is one of the fields in which empowerment plays a vital role.

The approach of employee empowerment is also one of the governing elements in applying comprehensive quality in the organization since empowerment makes employees have a feeling of responsibility and independence as well as freedom to act and to participate in decision making. It also helps raise the morale of employees and this in its turn leads to improvement in performance, productivity, quality of service in service-providing organizations, satisfaction of employees and customers and increasing organizational efficiency.

It should be indicated that raising the standard of educational service at Taif university may be realized via the analysis of the requirements and dimensions of the employee empowerment. This may take place through investigation and analysis of the actual practices of employee empowerment and its impacts on the realization of employment satisfaction for employee and consequently on the quality of educational service in Taif University. In other words, the diagnosis and analysis of the logical framework and natural procedures of raising the level of employment satisfaction for employees (internal customers) on the one hand and improving service on the other hand may lead to raising the level of satisfaction of customers (students) with the educational service in Taif University.

(/) - () ()

:

.

-

nodl@qu.edu.sa

(/ / / /)

:

(/)

 / / / /

:

:

:

()

:

:

:

:

:

(،)

هدف نظام السوق المالية الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م ٣٠) وتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣١ هـ، الموافق ٢٠٠٣/٦/٢ هـ، إلى إعادة هيكلة السوق المالية السعودية التي كان تنظيمها في السابق يخضع للأمر السامي الكريم رقم ١٢٣٠/٨ بتاريخ ١١/٧/١٤٢٤ هـ الموافق ٢٤/٤/١٩٨٣ م. نتج عن ذلك التنظيم الجديد تأسيس هيئة السوق المالية وما تضمنه النظام من تكوين مؤسسات رقابية وتنظيمية وإشرافية وتشغيلية بغية توفير مناخ ملائم للاستثمار. منح النظام الجديد هيئة سوق المال - كجهة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري - صلاحيات تساعدها على تحقيق مقاصد المشروع من تطوير وتنظيم وتحقيق الكفاءة والفاعلية لسوق المال كالقيام بالإجراءات الضرورية لتنفيذ أحكام نظام السوق المالية من تحرير وتحقيق في مخالفات أحكام النظام واللوائح التنفيذية (هيئة سوق المال، ٢٠٠٩) [١]. كما أعطى نظام السوق المالية هيئة سوق المال الحق في فرض عقوبات على الجهات الخاضعة لأحكام نظام السوق المالية في حالة مخالفة متطلبات الإلتزام المستمر لشركات القواعد والأنظمة أو متطلبات الإفصاح الأولي (للشركات في بداية الأدراج في السوق) أو الإفصاح المستمر (للشركات المدرجة في السوق) وغير ذلك من المتطلبات لتحقيق الدرجة المرجوة من التقييد ببنود نظام السوق المالية.

تفعيلًا لهذا الدور وخلال فترة لا تتجاوز ستة سنوات، فرضت هيئة سوق المال حوالي ٤٩ عقوبة - في الغالب مادية - على الشركات المدرجة في السوق المالية بسبب مخالفات متنوعة لبنود نظام السوق المالية. هذا التوجه من هيئة سوق المال الجديدة جدير بالاهتمام لما له من أهمية في تقييم جهود الهيئة في رفع درجة انضباط

الجهات أو الأطراف الخاضعة لأحكام نظام السوق المالية خاصة تلك المصدرة للأوراق المالية كالشركات المدرجة في السوق. عدم وجود دراسات سابقة تناولت هذه المخالفات في بيئه السوق المالي السعودي يزيد من أهمية النظر لهاذا التوجه وفق منهجهية علمية.

(،)

يهدف هذا البحث إلى دراسة الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال السعودية على الشركات المدرجة في السوق المالية في محاولة للتعرف على أهم ملامح مخالفات شركات المساهمة السعودية لأنظمة السوق المالية السعودية من حيث مدى وجود علاقة بين غرامات هيئة سوق المال وبين نوعية معينة من الشركات (قطاع)، علاقة بين غرامات هيئة سوق المال وبين التبع الزمني (السنوات)، علاقة بين غرامات هيئة سوق المال وبين نوعية معينة من العقوبات، علاقة بين غرامات هيئة سوق المال وبين نوعية معينة من متطلبات محددات الإفصاح.

(،)

في ضوء غرض البحث التعرف على أهم ملامح وأبعاد مخالفات شركات المساهمة السعودية لأنظمة السوق المالية من خلال دراسة الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال على الشركات المدرجة في السوق المالية تم صياغة أسئلة البحث كما يلي :

- ١ - هل هناك ارتباط (علاقة) بين غرامات هيئة سوق المال على الشركات المدرجة في السوق وبين نوعية الشركات المفروض عليها هذه الغرامات من حيث القطاع؟
- ٢ - هل هناك ارتباط (علاقة) بين غرامات هيئة سوق المال على الشركات المدرجة في السوق وبين الفترات الزمنية؟

...

- ٣ هل هناك ارتباط (علاقة) بين غرامات هيئة سوق المال على الشركات المدرجة في السوق وبين نوعية العقوبات المفروضة؟
- ٤ هل هناك ارتباط (علاقة) بين غرامات هيئة سوق المال على الشركات المدرجة وبين متطلبات معينة من محددات الإفصاح؟

(،)

خضعت لهذه الدراسة الغرامات التي فرضتها هيئة سوق المال منذ نشأة الهيئة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م وحتى ١٤٣١/٤/١٥هـ، الموافق ٢٠١٠/٣/٣١م، تغطي تلك الفترة جميع الشركات سواء كانت المتداولة في سوق المال السعودية قبيل نشأة الهيئة والتي بلغت ٧٠ شركة خلال منتصف ٢٠٠٣م (صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٨)[٢] وحتى تاريخ نهاية جمع البيانات في ١٤٣١/٤/١٥هـ، الموافق ٢٠١٠/٣/٣١م حيث بلغت ١٣٩ شركة (شركة السوق المالية السعودية "تداول" ، ٢٠١٠)[٣].

تبني هيئة سوق المال سياسة الإعلان المباشر للغرامات بعد الفصل في المخالفة وتعلن على الموقع الغرامات متضمنة توضيح لأسباب المخالفة و الشركة المفروض عليها الغرامة و قيمة الغرامة إن وجدت لذا جمعت البيانات الأرشيفية الخاصة بالغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال السعودي من خلال مسح تفصيلي لموقع هيئة سوق المال والإطلاع على جميع الإعلانات المنشورة على موقع الهيئة و للتأكد من كفاية الحصر لغرامات هيئة سوق المال على الشركات المتداولة تم القيام أيضاً بمسح لموقع تداول للإطلاع على أي إعلانات إضافية و موقع بعض الشركات و الصفحات الإلكترونية. في مرحلة تالية تم الحصول على

نسخة يدوية بجملة غرامات هيئة سوق المال ومقارنتها بالبيانات المجموعة وذلك للتأكد من موضوعية الحصر. في بعض الحالات كان من الضروري الرجوع ل الواقع أخرى للحصول على بيانات أكثر تفصيلاً عن المخالفات خاصة تلك التي رافقت نشأة الهيئة.

بلغ عدد صفحات الإعلانات في موقع هيئة سوق المال التي تم الإطلاع عليها حوالي ١٠٠ صفحة متضمنة حوالي ٥٠٠ إعلان، أول إعلان نشر على الموقع بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢ م. للحصول على معلومات تفصيلية عن الشركات تم زيارة موقع تداول بشكل أكبر وموقع الشركات ذاتها على الإنترنت جمعاً لبيانات تخص الشركات نفسها. فرغت هذه البيانات بعد ذلك بقوالب أعدت مسبقاً وفقاً لأغراض البحث.

بعد جمع هذه البيانات في المرة الأولى تم اختبار كفاية و مصداقية هذه البيانات من خلال إعادة جمع البيانات في وقت آخر باستخدام آليات البحث الموجودة على الموقع للتأكد من تطابق البيانات في المرحلتين حيث تبين وجود تطابقاً كبير ومصداقية ملائمة للبيانات في المرحلتين.

(،)

أظهرت الدراسة توجهاً عاماً من قبل الهيئة لتحقيق درجة عالية من تقيد الشركات المدرجة بالتنظيمات و القواعد و التعليمات ذات العلاقة خاصة في السنوات الأخيرة. تثل هذا التوجه بفرض غرامات على المخالفات شملت أغلب القطاعات مع ارتفاع نسبي للبعض بالنسبة لعدد الغرامات المفروضة على الشركات داخل القطاع كما في قطاع المصارف و الخدمات المالية، و قطاع الزراعة و الصناعات الغذائية، و قطاع التأمين. وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك علاقة

...

ذات اعتبار إحصائي يمكن توظيفها للتبؤ بحدى الواقع في مخالفات استنادا لنوعية قطاع الشركة. أكدت نتائج الدراسة أيضاً على حقيقة متوقعة وهي ارتباط معظم الغرامات بعقوبات مادية تراوحت بين ٥٠٠٠٠ ريال و ١٠٠،٠٠٠ ريال أحادية التأثير على مساهمي الشركة. الأمر الجدير بالذكر أن نتائج الدراسة بينت أن الجوانب الفنية للإفصاح المالي لم تكن عاملاً مؤثراً في فرض غرامات من قبل هيئة سوق المال السعودي حيث أوضحت التحليل أن هناك علاقة بين المخالفات الإدارية والإجرائية وبين فرض غرامات بواسطة هيئة سوق المال. بشكل أكثر تفصيلاً، فإنه باستثناء حالات محدودة فإن أغلب الغرامات كانت بسبب التأخير في الإعلان عن بعض التغيرات الإدارية أو تسريب هذه المعلومات لجهات أخرى قبل وصولها إلى هيئة سوق المال.. ولعل ذلك يعود إلى أن عمليات هيئة سوق المال نحو تحقيق درجة عالية من التقييد بمتطلبات الإفصاح لا يزال في بدايته وبالتالي ساد عليه التركيز على النواحي والجوانب الإدارية والسبب الآخر لذلك قد يتعلق بطبيعة السوق السعودي وأبعاده المضاربية (غير استثمارية) ونوعية المتداولين في توظيف المعلومات.

(،)

تعود أهمية الدراسة إلى عوامل متعددة من أهمها قلة الدراسات السابقة التي تناولت محاولات المشرع السعودي في تعزيز الإفصاح والشفافية في السوق السعودي باستخدام بيانات اعتماداً على وقائع ميدانية . ثانياً : أن نتائج هذه الدراسة قد تكون مفيدة للجهات المخولة بتنظيم وتطوير السوق السعودية لتوفير بيئة استثمارية ملائمة. ثالثاً : قد تفيid نتائج البحث المسؤولين والمستثمرين في الشركات المدرجة في سوق المال السعودية على الوصول إلى ممارسات أفضل

للافصاح وتجنيد الشركة غرامات يمكن تفاديهما وبناء سياسات داخلية للإفصاح. أخيراً : قد تساعد نتائج الدراسة على استشارة اهتمامات بحثية جديدة تهتم بالافصاح المالي للشركات السعودية.

(،)

تنقسم باقية الورقة البحثية إلى أربعة أجزاء حيث يتناول الجزء التالي الدراسات السابقة التي اهتمت بعقوبات وغرامات سلطات تداول الأوراق المالية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية مع الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت الإفصاح بشكل عام. يلي ذلك ، الجزء الثالث الذي يتناول التحليل الوصفي لغرامات هيئة سوق المال يتبعه الجزء الرابع الذي يعرض تحليل نتائج اختبارات الارتباط بين غرامات هيئة سوق المال وبين المغيرات تحت الدراسة . يقدم الجزء الأخير ملخصا للدراسة ثم يعرض التوصيات مع إلقاء الضوء على بعض حدود الدراسة.

-

في محيط بيئه السوق المالية السعودية ركزت المحاولات البحثية على الإفصاح المالي بحدود العرض والإفصاح المبلور في ثنيا القوائم المالية وتفاعل ذلك مع الأسواق المالية وأسهم الشركات من منطلق الفائدة من الإفصاح وفقاً لنظرية التفاعل بين المعلومات المالية وبين أسعار الأسهم (Market-Based Research) أو من خلال قياس درجة وشموليّة الإفصاح أو محاولة لتمييز بين مؤشرات الإفصاح الجيد وغير الجيد أو استعراض لتجارب الدول أو قطاعات معينة كالبنوك في المقابل لم يكن هناك محاولات لدراسة واقع العقوبات الفعلية

...

التي فرضت على الشركات المدرجة في الأسواق المالية بسبب مخالفات لأنظمة السوق المالية منها المرتبط بالإفصاح المالي وغير المالي. في هذا الجزء سوف يتم استعراض عينة من تلك الدراسات التي اهتمت بالإفصاح المالي بشكل عام سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي بعد ذلك سوف يوجه التركيز إلى تلك الدراسات التي حاولتربط عقوبات سلطات تداول الأوراق المالية بمخالفات في الإفصاح بصفة عامة و الظروف المحيطة بمخالفات في الإفصاح.

من أهم تلك الدراسات التي تناولت التقارير المالية في المملكة العربية السعودية، الدراسة التي قام بها كلًا من [٤] Al-Razeen and Karbhari والتي سعت إلى مقارنة التقارير المالية الإلزامية والاختيارية للشركات وأظهرت عدم وجود انخفاض في التنسيق و التعاون بين الإطراف المرتبطة بإعداد القوائم المالية. دراسة أخرى قام به [٥] El-Gazzar (2006) حيث حاول مقارنة ردة فعل السوق لتقارير المالية المؤيدة بتوثيق الإدارة لمسؤولياتها بخصوص القوائم المالية ومدى تقليل ذلك من وجود معلومات داخلية، حيث وجد علاقة بين ردة فعل السوق وجودة التقرير المالي. سبق تلك المحاولات دراسة قام بها سجيني (١٩٩٧)[٦] الذي حاول قياس درجة وجودة الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية السعودية من خلال دراسة ميدانية للقوائم المالية لتلك الشركات. وجدت دراسة سجيني ضعف في مستوى الإفصاح في الشركات الخاضعة للدراسة خاصة في الجوانب المتعلقة بالإدارة و المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة و التطويرات الحديثة و المستقبلية للشركة. المر الذي دفع الباحث إلى التوصية برفع كفاية الإفصاح للمعلومات المتعلقة بهذه الجوانب لما لها من أهمية في المملكة العربية السعودية.

هناك أيضاً مجموعة من الدراسات في المحيط العربي التي تناولت الإفصاح وارتباطها بالأسواق المالية. فمثلاً لطيف وآخرون (٢٠٠٣)^[٧] حاول دراسة دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار في سوريا، و عامر (٢٠٠٣)^[٨] تطبيقاً على السوق المصري وSenoun (١٩٩٣)^[٩] تطبيقاً على السوق القطري مقارنة بأسواق أخرى مثل المملكة المتحدة.

مجموعة من الدراسات الأخرى ركزت على جوانب معينة من متطلبات الإفصاح مثل الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ودور شركات القطاع الخاص في ذلك الجانب (خلف، ٢٠٠٩^[١٠] ، أو معوقات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير شركات المساهمة (أبو سمرة، ٢٠٠٩^[١١] مدى ارتباط التقارير المالية على الإنترن特 بوجود ممارسات جيدة لحكومة الشركات [١٢] (Hussainey and Al-nodel, ٢٠٠٨^[١٣]) أو تأثير قواعد حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح و جودة التقارير المالية (أبو حمام، ٢٠٠٩^[١٤]) أو مدى إمكانية التوفيق مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية (أحمد و محمد ، ٢٠١٠^[١٥] .

أخرى اهتمت بالإفصاح وجودته أو كفاية الإفصاح في قطاعات معينة مثل القطاع المصري في المملكة العربية السعودية و متطلبه مؤسسة النقد العربي السعودي كجهة المشرفة على القطاع المصري في المملكة (المبارك والعبيد، ٢٠٠٣^[١٦]) أو تطبيقاً على القطاع المصرفي التجاري في سوريا (لطيف و آخرون، ٢٠٠٧^[٧]) أو في قدرته على الإفصاح عن مخاطر محددة تواجه المنظمات (حسن، ٢٠٠٧^[١٧] .

يضاف إلى تلك الجهود البحثية مجموعة كبيرة من البحوث في الدول الغربية اهتمت بالإفصاح المالي و جودة و شمولية ذلك الإفصاح. فعلاً سبيل المثال هناك Cerf (١٩٦١)^[١٨] الذي ناقش عملياً بعض العوامل التي تؤثر بكفاية الإفصاح و

...

أنشئ مؤشر لقياس الإفصاح في القوائم المالية و [١٨] (Singhvi and Desai 1971) اللذين سعيا إلى تطوير هذا المؤشر. بعد ذلك تعاقبت الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب أنظر على سبيل المثال

. (Buzby 1975 [١٩]; Kahl and Belkaois, 1981 [٢٠]; Chow and Wong-Born, 1987 [٢١]; Adlikayi and Tondkar 1992 [٢٢])

الجزء الثاني من المجموعة من الدراسات التي سوف يتم استعراضها تلك التي اهتمت بالعقوبات المفروضة من قبل سلطات سوق المال على الشركات المتداولة في سوق المال. تلك الدراسات ذات العلاقة يمكن تصنيفها وفقاً لاهتماماتها البحثية في التطرق لغرامات سلطات تداول الأوراق المالية إلى مجموعة من الدراسات التي عنيت برصد كفاءة و كفاية الإفصاح في الأسواق المالية و مجموعة أخرى - وهي الأكثر - عنيت برصد تلك المخالفات كمعيار لتبني و فحص عمليات الغش و التضليل في القوائم المالية.

من أهم هذه الجهود [٢٣] (Loebbecke and Willingham 1988) التي حاولت الربط بين صفات أو مؤشرات وجود عمليات تضليل في القوائم المالية وبين الإجراءات المناسبة لاكتشاف هذه السلوكيات أو معالجتها و التقليل من احتمال حدوثها. اعتمدت هذه الدراسة على مراجعة للخطوات التي اخذتها سلطة السوق المالية الأمريكية (SEC) و كان من أهم نتائجها اقتراح الإطار النظري لربط مؤشرات خطر الغش في القوائم المالية بطريقة نظرية و عقلانية بدرجة احتمال وجود عمليات غش في القوائم المالية. يصور هذا الإطار النظري التضليل في القوائم المالية كنتيجة لمحددات ثلاثة هي الظروف (Conditions) السائدة لدى العميل التي تسهل عمليات الغش و التضليل في القوائم

المالية، الدوافع (Motivation) لدى الأشخاص المسؤولين عن عملية إعداد القوائم المالية في الشركة للقيام بعمليات التضليل في القوائم المالية، والسلوكيات (Attitude) لدى الأفراد المسؤولين للقيم بعمليات التضليل في القوائم المالية.

أيضاً من الدراسات التي عنيت بغرامات وعقوبات سلطات تداول الأوراق المالية الدراسة المعروفة بـ [٢٤] (1999) Treadway Commission التي تناولت عمليات التضليل و الغش في القوائم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و ترتب على أثرها عقوبات من قبل سلطة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٧ م. كان من بين نتائج تلك الدراسة تحديد بعض معامل تزايد مخالفات الشركات المدرجة لمتطلبات الإفصاح مثل أن أغلب مخالفات متطلبات الإفصاح تكثر في المنشآة الصغيرة من حيث الحجم وفي شركات التقنية و المعلومات و التصنيع والخدمات المالية و المنشآة الصحية و المنتجات الصحية من حيث نوعية النشاط. أما بخصوص الوضع المالي فيبيت الدراسة أن وجود مشاكل في الوصول إلى نتائج مالية مرضية سمة من سمات الشركات التي خالفت متطلبات الإفصاح. أيضاً وجدت الدراسة أن وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية كأن تكون الشركة مسيطر عليها من قبل مجموعة محدودة من الأفراد أو عدم فعالية لجان المراجعة الداخلية و قلة الخبرة لدى المتنفذين في الشركة أو وجود علاقات عائلية و اجتماعية مسيطرة على شئون الشركة صفات شائعة بين الشركات المخالفة. كما أشارت الدراسة إلى أمر مهم وهو أنه على الرغم من قلة أنواع التضليل في متطلبات الإفصاح المالي فإن تأثيرها المتراكم ذات أهمية كبرى. يبيت الدراسة أيضاً أنه على الرغم من وجود هذه المخالفات لمتطلبات الإفصاح فإن تقارير مراجعبي

...

الحسابات الخارجيين - على اختلاف أنوع المراجعين المرتبطين بهذه الشركات- وقت المخالفات لم تكن ذات تأثير كبير في بيان وجود هذه المخالفات.

وجدت دراسة أكثر شمولية قامت بها منظمة فاحصي الغش (Association of Certified Fraud Examiners "ACFE") في عام ٢٠٠٨ م أن عمليات الإخفاق في الإفصاح المالي أكثر شيوعاً في الشركات الصناعية، وشركات النقل وشركات التقنية والاتصالات وأقل بين المؤسسات التعليمية. بعد ذلك خلصت إلى أن الشركات الخاصة والصغيرة والحكومية أكثر عرضة لعمليات الاختلاس بينما الشركات الكبرى أكثر عرضة لعمليات الغش والتضليل في القوائم المالية [٢٥] (ACFE, 2008).

بينت دراسة حديثة لتصرفات SEC ضد تجاوزات الشركات لمتطلبات الإفصاح وردة فعل السوق على قرارات SEC دراسة قام بها [٢٦] (Bowen et al., 2005) أن الشركات تميل في تقريرها الربعي حسب نماذج سلطة تداول الأوراق المالية الأمريكية (Pro Forma) إلى محاول التأثير الإعلامي الذي له تأثير أكبر على ردة فعل الأسواق المالية.

ركزت بعض الدراسات على مدى توفر بيئة رقابية في الشركات الأكثر عرضة للمخالفات فعلاً سبيل المثال وجد [٢٧] (Beasley 1996) أنه في الشركات التي شهدت عمليات غش و تضليل في القوائم المالية نسبة قليلة جداً من أعضاء مستقلين في مجالس الإدارة وأنه وإن وجد أعضاء مستقلين في تلك الشركات فإن نسبة تغييرهم تكون قليلة جداً، وأن هناك علاقة متعارضة قوية بين وظائف أعضاء مجلس الإدارة ودورهم التنفيذي في الشركة مقارنة بالشركات التي لم تشهد عمليات غش أو تضليل في القوائم المالية. هذا دفع Beasley لتأكيد أهمية إجراءات الرقابة العليا في الشركات للحد من عمليات الغش والتضليل (أنظر أيضاً [٢٨])

القواعد المالية للشركات التي لديها لجنة مراجعة تحظى بشقة أكبر مقارنة بالشركات التي ليس لديها لجنة مراجعة من قبل المستخدمين لهذه القواعد المالية.

ووجد في دراسة أخرى بواسطة [٣٠] (1996) Dechow et al. أن الشركات التي تعرضت لواجهات مع سلطات تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) كانت لديها رغبات في الحصول على تمويل بتكلفة منخفضة، أو تعاني في الوفاء بمتطلبات تمويل مستحقة. كما أكدت على أنه في الغالب كان مؤسس الشركة يعمل كمدير تنفيذي وأن الشركة لديها بيئة رقابية ضعيفة.

أظهرت مراجعة الدراسات السابقة الحاجة لإنضاج غرامات هيئة سوق المال السعودية على الشركات المدرجة في سوق المال للفحص لقلة الدراسات السابقة التي تناولت محاولات المشرع السعودي في تعزيز الإفصاح والشفافية في السوق السعودي. تزداد أهمية ذلك إذا كانت نتائج البحث سوف تساعد المسؤولين والمستثمرين في الشركات المدرجة في سوق المال السعودية على الوصول إلى ممارسات أفضل للإفصاح وتجنب الشركة غرامات يمكن تفاديتها وبناء سياسات داخلية للإفصاح.

-

بلغت عدد الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال ٤٩ غرامة على عدد ٣٩ شركة بنسبة ٢٨٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في سوق المال. كما يتضح من الجدول رقم (١) فإن هناك عدد من الشركات (٣١) فرضت عليها الغرامة مرة واحدة في المقابل ٨ شركات فرضت عليها أكثر من غرامة.

...

. ()

| | | |
|-----|-----|---------------|
| | | . |
| %٧٢ | ١٠٠ | لا يوجد غرامة |
| %٢٣ | ٣١ | غرامة واحدة |
| %٤ | ٦ | غرامتين |
| %١ | ٢ | ثلاث غرامات |
| | ١٣٩ | إجمالي |

بشكل أكثر تفصيلاً، يعرض جدول رقم (٢) البيانات الوصفية لغرامات هيئة سوق المال خلال الفترة من ١٤٢٤/٦/٢ - الموافق ٢٠٠٣/٨/١ م وحتى ١٤٣١/٤/١٥ الموافق ٢٠١٠/٣/٣١ م ، حيث يوضح أنه باستثناء ثلاث قطاعات (الطاقة والمرافق الخدمية، النقل والإعلام والنشر) فإن جميع القطاعات تعرضت لنوع من الغرامات. قطاع المصارف والخدمات المالية وقطاع التأمين تأثرا بالنصيب الأكبر من الغرامات حيث بلغت نسبة الغرامات المفروضة على كل قطاع من هذه القطاعات ١٩٪ من إجمالي الغرامات. ينبغي ملاحظة أنه قد يكون هناك بعض الشركات داخل إحدى القطاعات قد تعرضتا لغرامتين أو أكثر. فعلى سبيل المثال هناك شركة في قطاع المصارف والخدمات المالية قد تعرضت لثلاث غرامات و شركتين من نفس القطاع قد تعرضتا لغرامتين. الأمر ينطبق على الشركات الأخرى في القطاعات الأخرى فقد تعرضت بعض الشركات لأكثر من غرامة.

بعد قطاعي المصارف والخدمات المالية والتأمين، قطاع الزراعة والصناعات الغذائية فرضت عليه ٨ غرامات بنسبة وصلت إلى ١٦٪، ثم قطاع شركات الاستثمار المتعدد بعدد ٥ غرامات وبنسبة وصلت إلى ١٠٪.

.) . / / . / / .

| | | |
|-----|----|--|
| | | |
| %١٩ | ٩ | المصارف و الخدمات المالية |
| %٨ | ٤ | الصناعات البترو كيماوية |
| %٤ | ٢ | الأسمدة |
| %٦ | ٣ | التجزئة |
| - | - | الطاقة و المرافق الخدمية |
| %١٦ | ٨ | الزراعة و الصناعات الغذائية |
| %٢ | ١ | الاتصالات و تقنية المعلومات |
| %١٩ | ٩ | التأمين |
| %١٠ | ٥ | شركات الاستثمار المتعدد |
| %٤ | ٢ | الاستثمار الصناعي |
| %٤ | ٢ | التشييد و البناء |
| %٦ | ٣ | التطوير العقاري |
| - | - | النقل |
| - | - | الإعلام و النشر |
| %٢ | ١ | الفنادق و السياحة |
| | | |
| | | |
| %٢٣ | ١١ | المادة ٢٦ من قواعد التسجيل والإدراج |
| %١٨ | ٩ | المادة ٢٥ من قواعد التسجيل والإدراج |
| %٢٣ | ١١ | المادة ٤٥ من نظام السوق المالية |
| %١٦ | ٨ | المادة ٤٦ من نظام السوق المالية |
| %٢ | ١ | المادة ٥ من لائحة سلوكيات السوق |
| %١٢ | ٦ | مخالفة تعليمات و قرارات للهيئة أو لوائح أخرى |
| %٦ | ٣ | مخالفة نظام الشركات السعودي |
| | | () |
| %٨ | ٤ | . |
| %١٦ | ٨ | ١٠٠٠٠ |

...

. ()

| | | |
|-----|----|--------|
| | | |
| %٤٣ | ٢١ | ٥٠٠٠٠ |
| %٢٧ | ١٣ | ١٠٠٠٠٠ |
| %٦ | ٣ | ٢٠٠٠٠ |
| | | () |
| - | - | ٢٠٠٤ |
| %٦ | ٣ | ٢٠٠٥ |
| - | - | ٢٠٠٦ |
| - | - | ٢٠٠٧ |
| %٤٣ | ٢١ | ٢٠٠٨ |
| %٣٥ | ١٧ | ٢٠٠٩ |
| %١٦ | ٨ | ٢٠١٠ |
| | | |

تنوعت مخالفات الشركات خلال هذه المدة فكانت مخالفات المادة ٤٥ من نظام السوق المالية والمادة ٢٦ من قواعد التسجيل والإدراج الأكثر تكراراً بين مخالفات الشركات بنسبة ٢٣٪ من إجمالي المخالفات. المادة ٤٥ من نظام السوق المالية تتناول في الفقرة (ج) الحضر بشكل أساسى إفشاء معلومات تعتبر سرية وفقاً للفقرة (أ/١، ٢، ٣) و الفقرة (ب/٣). المادة ٢٦ من قواعد التسجيل والإدراج تتناول إجراءات وآليات وتوقيت الإعلان عن النتائج المالية.

المادة ٢٥ من قواعد التسجيل والإدراج أيضاً تكررت بين مخالفات الشركات المدرجة في سوق المال السعودي بنسبة وصلت إلى ١٨٪ من إجمالي عدد المخالفات المفروضة على الشركات. المادة ٢٥ تفرض على الشركات المتداولة أسهمها في سوق المال ضرورة المسارعة في إخطار الهيئة بالتغييرات في مجالس

إدارتها أو بعض المراكز القيادية في الشركة. لم تفِ بهذا المطلب حوالي ثمان شركات حدث لديها تغييرات في أحدى المواقع القيادية ولم تبادر بإبلاغ الهيئة. قریب من هذه المخالفة كانت المخالفات للمادة ٤٦ من نظام السوق المالية حيث بلغت عدد المخالفات وفقاً لهذه المادة ٨ مخالفات بنسبة ١٦٪ من إجمالي المخالفات. تعاقب هذه المادة الشركات المتداولة أسمها في سوق المال السعودي في حالة عدم المبادرة بالإعلان عن بعض التغييرات أو الأحداث المهمة في الشركة.

أما من حيث نوعية العقوبة المفروضة على الشركات فكانت في غالبيها مادية وبلغت في مجملها ٣٠٣٠،٠٠٠ ريال. الأكثر تكراراً كانت الغرامة بخمسين ألف ريال بنسبة تصل إلى ٤٣٪ من إجمالي الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال السعودي. تبع ذلك غرامة بقيمة مائة ألف ريال بنسبة وصلت إلى ٢٧٪. أما من حيث أعلى غرامة من حيث القيمة المادية فكانت ٢٠٠،٠٠٠ ريال وتكررت ثلاثة مرات بنسبة ٦٪ من بين الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال السعودي. الجدير بالذكر أن هناك أربع غرامات أو عقوبات فرضت من قبل هيئة سوق المال و لم تكن مادية إلا أن تبعات ثلاثة من هذه العقوبات كانت كبيرة جداً. بالتحديد كانت عقوبات تعليق التداول لثلاث شركات استنادا لنظام الشركات السعودي خلال عام ٢٠٠٥ م بسبب عدم تقييد أحدى تلك الشركات بتقديم قوائمها المالية للهيئة و لشركةتين بسبب تجاوز خسائرهما لنسبة ثلاثة أرباع رأس مال الشركة وفقاً لنص نظام الشركات الذي يتطلب ضرورة النظر في استمرارية شركات المساعدة عندما تصل نسبة الخسائر المرحلة إلى ثلاثة أرباع قيمة رأس المال (نظام الشركات السعودي ، ١٣٨٥ هـ) [٣١].

...

أخيراً، توزعت هذه الغرامات على الأعوام التي أمدت من نشأة هيئة سوق المال في ٢٠٠٣/٨/١ و حتى تاريخ نهاية جمع البيانات في ٢٠١٠/٣/٣١ م. إلا أن معظم هذه الغرامات تركزت في العامين الأخيرين ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م حيث بلغ عدد الغرامات في هذين العامين مجتمعين ٤٢ غرامة (٢١ غرامة في عام ٢٠٠٨م و ١٧ غرامة في عام ٢٠٠٩م) أي بنسبة وصلت تقريباً ٨٦٪ من أجمالي الغرامات المفروضة. أما من حيث السنة الأكثر في عدد الغرامات المفروضة فكانت عام ٢٠٠٨م بنسبة وصلت إلى ٤٣٪.

-

من أبرز الاختبارات الإحصائية غير القياسية (Non-parametric tests) التي تستخدم في قياس مدى وجود علاقة بين متغيرين في حالة البيانات غير القياسية اختبار Pearson Chi-Square بالتزامن مع الجداول التوفيقية Crosstabulation [٣٢] (Bryman and Cramer, 2001) خاصة عند عدم استيفاء جميع شروط الاختبارات الإحصائية القياسية لذلك تم توظيف تلك الاختبارات الإحصائية للإجابة على اهتمامات البحث ويتم مناقشتها كما يلي :

١ - مدى وجود علاقة (ارتباط) بين غرامات هيئة سوق المال السعودي على الشركات المدرجة في سوق المال السعودي ونوعية معينة من القطاع (شركات) :

من اهتمامات البحث التعرف على مدى ارتباط الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال السعودي على الشركات المدرجة بسبب مخالفته لـ إحدى

الأنظمة أو القواعد أو اللوائح التنفيذ مع نوعية معينة من الشركات المتنمية لقطاع معين. أو بعبارة أخرى مدى تعرض نوعية معينة من الشركات المدرجة تحت قطاع معين لغرامات هيئة سوق المال السعودي أكثر من غيرها من الشركات المدرجة تحت قطاع آخر. تحليل البيانات أظهر عدم وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين غرامات هيئة سوق المال وبين نوعية القطاع ($P < .05$) حيث أنه في الغالب جميع القطاعات تعرضت لنوع معين من الغرامات ولم يكن هناك فرقات ذات دلالة إحصائية.

وبالنظر إلى تلك الفروق تعرضت كما يتضح من الجدول رقم (٣) جميع القطاعات لنوع من الغرامات وأن نسبة الغرامات إلى القطاع كانت تقارب مع عدد الشركات في كل قطاع إلى حد كبير. أكثر القطاعات التي تعرضت لغرامات هيئة سوق المال هي الشركات التي تندرج تحت ثلاث قطاعات المصارف والخدمات المالية، التأمين والزراعة والصناعات الغذائية.

| | | | | | | () . | () . |
|-----|-----|---|----|---|----|--------------------------|-------|
| | | | | | | | |
| | | | | | | | |
| %١٩ | %٣٦ | ٩ | ١١ | ٤ | ٧ | المصارف والخدمات المالية | |
| %٨ | %٢٩ | ٤ | ١٤ | ٤ | ١٠ | الصناعات البتروكيماوية | |
| %٤ | %١٣ | ٢ | ٨ | ١ | ٧ | الأسمدة | |

.)

| | | | | | | |
|-----|-----|---|----|---|----|-----------------------------|
| | | | | | | |
| %٦ | %٣٣ | ٣ | ٩ | ٣ | ٦ | التجزئة |
| - | - | - | ٢ | - | ٢ | الطاقة و المرافق الخدمية |
| %١٦ | %٤٧ | ٨ | ١٥ | ٧ | ٨ | الزراعة و الصناعات الغذائية |
| %٢ | %٢٥ | ١ | ٤ | ١ | ٣ | الاتصالات و تقنية المعلومات |
| %١٩ | %٢٥ | ٩ | ٢٨ | ٧ | ٢١ | التأمين |
| %١٠ | %٤٣ | ٥ | ٧ | ٣ | ٤ | شركات الاستثمار المتعدد |
| %٤ | %٨ | ٢ | ١٢ | ١ | ١١ | الاستثمار الصناعي |
| %٤ | %١٥ | ٢ | ١٣ | ٢ | ١١ | التشييد و البناء |
| %٦ | %٤٣ | ٣ | ٧ | ٣ | ٤ | التطوير العقاري |
| - | - | - | ٤ | - | ٤ | النقل |
| - | - | - | ٣ | - | ٣ | الإعلام و النشر |
| %٢ | %٥٠ | ١ | ٢ | ١ | ١ | الفنادق و السياحة |
| | | | | | | |

Pearson Chi-Square Tests= 17.48, $p < .05$, غير مؤثر إحصائياً

الصورة الأكثر إلحاحاً من التحليل الإحصائي لبيانات غرامات هيئة سوق المال وارتباطها بنوعية معينة من القطاع نجدها تظهر في قطاع الزراعة و الصناعات الغذائية.

فكمما يتضح من الجدول (٣) فإن حوالي نصف (٤٧٪) من الشركات المدرجة تحت هذا القطاع تعرضت لنوع معين غرامات هيئة سوق المال وأن نصيب هذا القطاع من إجمالي غرامات هيئة سوق المال حوالي ١٦٪. تعرض عدد كبير من شركات قطاع الزراعة والصناعات الغذائية لعدد أكبر من الغرامات مقارنة بالشركات في القطاعات الأخرى قد يعود لأسباب من أهمها انخفاض قدرة هذه الشركات لل التجاوب مع أنظمة وقواعد هيئة سوق المال إما بسبب ضعف الإدارات أو الأقسام القانونية أو الوضع المالي لبعض هذه الشركات أو بسبب موقعها الجغرافية التي تجعلها غير قادرة على تأهيل قدراتها البشرية لل التجاوب مع أي متطلبات جديدة لهيئة سوق المال. هذا يتفق إلى حد ما مع نتائج الدراسات السابقة أنظر على سبيل المثال [٢٥] (ACFE, 2008).

أما في قطاع المصارف والخدمات المالية بلغ نصيب الشركات في هذا القطاع من إجمالي الغرامات حوالي ١٩٪ بينما نسبة عدد الشركات في هذا القطاع المفروض عليها غرامات مقارنة بالشركات الأخرى داخل القطاع بلغت ٣٦٪. قد تكون هذه النتائج مفاجئة بحكم أن قطاع المصارف والخدمات المالية قطاع أكثر تنظيماً ويخضع لدرجة عالية من الرقابة من قبل مؤسسة النقد السعودي ولديه تجربة قديمة مع الأنظمة والقوانين وفي الغالب يوجد لديه أقسام أو إدارات قانونية عالية التأهيل تتميز بوجود عدد كبير من الكفاءات الإدارية أصحاب الخبرات العريقة والممارسات الإدارية المتميزة. قد يعود السبب الرئيس في تعرض شركات المصارف والخدمات المالية لأكثر من غيرها لغرامات هيئة سوق المال السعودي إلى التشريعات الجديدة الخاصة بتنظيم وإدارة تداول الأوراق المالية الذي عقب الانهيار الكبير في السوق السعودي وفصل تلك الخدمات بشركات مستقلة عن أعمال وأنشطة البنوك الأخرى. حيث أن التمعن العميق في نوعية الغرامات المفروضة على البنوك نجد أنها مرتبطة بالتأخر أو مخالفة

...

عمليات الفصل بين تلك الخدمات. السبب الآخر الذي لا ينبغي إغفاله في هذه الجانب الظروف العامة السائدة في السوق خلال هذه الفترة من انهيار كبير في سوق المال السعودي و انهيار آخر بعد ذلك بعام لأسواق المال الدولية و تأثير ذلك على السوق السعودي وبالتالي ارتفاع احتمالية حدوث مخالفات من قبل الأطراف المرتبطة بعمليات تداول الأوراق المالية.

تعرضت عدد من الشركات المدرجة تحت قطاع التأمين لعدد من غرامات هيئة سوق المال. فكما يتبيّن من الجدول رقم (٣) فإن نصيب الشركات في هذا القطاع من إجمالي الغرامات حوالي ١٩٪ بينما نسبة عدد الشركات في هذا القطاع المفروض عليها غرامات مقارنة بالشركات الأخرى داخل القطاع بلغت ٢٥٪. لعل السبب الأكثر احتمالاً ل تعرض شركات التأمين لعدد كبير من الغرامات مقارنة بالشركات الأخرى هو أن عدد الشركات في هذا القطاع كبير مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث تمثل نسبة تجاوز ٢٠٪ من عدد الشركات المدرجة في السوق السعودي. يضاف إلى ذلك قلة الخبرة والمعروفة بأنظمة سوق المال السعودي لكثير من شركات قطاع التأمين. شهد قطاع التأمين حديثاً إدراجات عد كثيرة نسبياً من الشركات الحديثة التكوين مقارنة بأي قطاع آخر. ففي سنوات قليلة ماضية لم يكن هناك سواه شركة تأمين واحدة يتم تداول أسهمها في السوق السعودي وفي الوقت الحالي قطاع التأمين يمثل نسبة تجاوز ٢٠٪ من عدد الشركات المدرجة في السوق السعودي بعد ٢٨ شركة. الدراسات السابقة أكدت على أهمية الخبرة والمعروفة الإدارية في تحقيق درجة أفضل من الإفصاح المالي

(Pincus, 1990 [٣٣]; Bloomfield, 1997 [٣٤] and Knapp and Knapp, 2000 [٣٥])

أما بخصوص الشركات المدرجة تحت قطاعات الطاقة و المرافق الخدمية ، النقل ، والإعلام فلعل أقوى الاحتمالات لعدم تعرض أي من تلك الشركات

لغرامات هيئة سوق المال أولاً : قلة عدد الشركات المدرجة تحت هذه القطاعات وبि�تالي انخفاض نسبة حدوث مخالفة ، ثانياً: الخبرة التراكمية لدى أغلب هذه الشركات بأنظمة سوق المال السعودي حيث أن معظم الشركات في هذه القطاعات موجودة ويتم تداول أسهمها من فترة طويلة جداً.

-٢- مدى وجود علاقة (ارتباط) بين غرامات هيئة سوق المال السعودي

على الشركات المدرجة في سوق المال السعودي بعقوبات محددة:

من اهتمامات البحث التعرف على مدى ارتباط الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال السعودي على الشركات المدرجة بسبب مخالفة لإحدى الأنظمة أو القواعد أو الإجراءات أو اللوائح التنفيذ بنوعية محددة من العقوبات. أظهر التحليل الإحصائي وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين غرامات هيئة سوق المال وبين نوعية العقوبة المفروضة من قبل هيئة سوق المال ($P < 0.05$). حيث يبين الجدول رقم (٤) أن العقوبات المالية ارتبطت بأنواع الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال السعودي خصوصاً في السنوات الأخيرة بعدد وصل إلى ٤٥ عقوبة (٩٢٪) مقارنة بأربع عقوبات تنوّعت بين الالكتفاء بعدم فرض عقوبة إلى تعليق التداول لثلاث شركات. من حيث قيمة العقوبة المالية الأكثر تكراراً فالعقوبة بـ ٥٠,٠٠٠ ريال المرتبطة بمخالفة المادة ٢٥ من قواعد التسجيل والإدراج ثم العقوبة بـ ١٠٠,٠٠٠ ريال المرتبطة أكثر بمخالفة المادة ٤٥ من نظام السوق المالية هما الأكثر ظهوراً على التوالي.

بلا شك أقصى العقوبات المفروضة من قبل هيئة سوق المال أرتبط بقرارات تعليق التداول لثلاث شركات. العامل المشترك بين هذه الحالات مخالفة نظام الشركات السعودي الذي يطالب في الفصل السابع "انقضاء شركة المساهمة" المادة ١٤٨ " بوجوب النظر في استمرارية الشركة أو حلها قبل الأجل المعين في نظامها

...

من قبل الجمعية العامة غير العادية إذا بلغت خسائر شركة المساهمة ثلاثة أرباع رأس المال وأنه إذا تعذر اتخاذ مثل هذه الإجراءات أو القرارات جاز لكل ذي مصلحة أن يطالب بحل الشركة. الجدير بالذكر أن جميع هذه الحالات كانت في السنوات الأولى لتشكيل هيئة سوق المال السعودي.

في المقابل نجد أن هناك حالة وحيدة لم ينتج عنها عقوبات مالية أو غيرها. تتمثل تلك الحالة بطلبة إحدى الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية بعد ورود رأي غير متحفظ لمراقب حسابات الشركة في تقريره المرفق بالقوائم المالية للشركة المقدمة لهيئة سوق المال.

.() .()

| | | | | | | | () | |
|----|---|---|----|----|---|---|---|--|
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| ١١ | - | - | ١ | ٢ | ٨ | - | المادة ٢٦ من قواعد التسجيل والإدراج | |
| ٩ | - | - | - | ٩ | - | - | المادة ٢٥ من قواعد التسجيل والإدراج | |
| ١١ | - | - | ٧ | ٤ | - | - | المادة ٤٥ من نظام السوق المالية | |
| ٨ | - | ١ | ٤ | ٣ | - | - | المادة ٤٦ من نظام السوق المالية | |
| ١ | - | - | - | ١ | - | - | المادة ٥ من لائحة سلوكيات السوق | |
| ٦ | - | ٢ | ١ | ٢ | - | ١ | مخالفة تعليمات وقرارات للهيئة أو لوائح أخرى | |
| ٣ | ٣ | - | - | - | - | - | مخالفة نظام الشركات السعودي | |
| ٤٩ | ٣ | ٣ | ١٣ | ٢١ | ٨ | ١ | إجمالي | |

Pearson Chi-Square Tests= ٩٥.٤١ ; p < .٠٥ مؤثر إحصائياً

٣- مدى وجود علاقة (ارتباط) بين غرامات هيئة سوق المال السعودي على الشركات المدرجة في سوق المال السعودي وبين الفترات الزمنية :

هدف البحث أيضاً إلى التعرف على مدى ارتباط الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال السعودي على الشركات المدرجة بسبب مخالفة لإحدى الأنظمة أو القواعد أو الإجراءات أو اللوائح التنفيذية بالفترات الزمنية منذ إنشاء هيئة سوق المال السعودي. التحليل الإحصائي بين وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين غرامات هيئة سوق المال وبين الفترات الزمنية ($P < 0.05$). يبين الجدول رقم (٥) أن غرامات هيئة سوق المال تزايدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة الماضية خاصة في عامي ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م، بلغت عدد الشركات التي تعرضت لغرامات هيئة سوق المال خلال عام ٢٠٠٨م و عام ٢٠٠٩م ١٨ شركة و ١٦ شركة بنسبة ١٤٪ و ١٢٪ على التوالي^(١).
هذا يعكس ثلاثة أمور: أولاً: زيادة جهود الهيئة في مراقبة عدالة التداول في سوق المال السعودي، ثانياً: زيادة الضوابط والقواعد المفروضة من قبل الهيئة التي كان يجب أن تقابل بتجاوز سريع من قبل الشركات المتداولة في السوق بالتقيد بتلك الضوابط والقواعد، ثالثاً: الحرص على الاستمرار في رفع كفاءة السوق منق قبل الهيئة.

(١) ينبغي ملاحظة أنه عند تحليل الارتباط تم إغفال تعرض الشركة لأكثر من غرامة ولكن أعتمد على مدى تعرض الشركة للغرامة وذلك لتحقيق شروط قياس الارتباط (على خلاف التحليل الوصفي في الجزء السابق).

. ()

| - | - | ٧٣ | - | ٧٣ | ٢٠٠٤ |
|----|-----|-----|----|-----|------|
| ٣ | %٤ | ٧٧ | ٣ | ٧٤ | ٢٠٠٥ |
| - | - | ٨٦ | - | ٨٦ | ٢٠٠٦ |
| - | - | ١١١ | - | ١١١ | ٢٠٠٧ |
| ٢١ | %١٤ | ١٢٧ | ١٨ | ١٠٩ | ٢٠٠٨ |
| ١٨ | %١٢ | ١٣٤ | ١٦ | ١١٨ | ٢٠٠٩ |
| ٧ | %٥ | ١٣٩ | ٧ | ١٣٢ | ٢٠١٠ |
| ٤٩ | | | | | |

Pearson Chi-Square Tests= 149.00, p < .05 ، مؤثر إحصائياً

٤- مدى وجود علاقة (ارتباط) بين غرامات هيئة سوق المال السعودي على الشركات المدرجة في سوق المال السعودي وبين نوعية معينة من الإخفاق في متطلبات الإفصاح :

سعى البحث أيضاً إلى محاولة إلقاء الضوء على مضمون غرامات هيئة سوق المال ومدى ارتباطها بجودة التقارير المالية. التقارير المالية تمثل مصدر أساس للمعلومات التي تبني عليها معظم القرارات الاستثمارية (عامر، ٢٠٠٣ [٨]: حسن، ٢٠٠٧)

[١٦] و لطيف و آخرون ، ٢٠٠٧ [٧]) و تساعد على قياس مدى كفاءة السوق المالية كسوق مالي استثماري يساعد على التوظيف الأمثل لمدخرات المواطنين.

تحليل مدى ارتباط الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال السعودي على الشركات المدرجة بسبب مخالفة لإحدى الأنظمة أو القواعد أو الإجراءات أو اللوائح التنفيذية بجواهر المخالفات أظهر ارتباط ذو دلالة إحصائية بين غرامات هيئة سوق المال وبين جواهر المخالفات ($P < 0.05$) والتي ساد عليها الطابع الإجرائي والإداري.

يبين الجدول رقم (٦) أن غرامات هيئة سوق المال ترتبط بشكل كبير بمخالفات لأمور غير مرتبطة بشكل مباشر بمخالفات ذات علاقة مباشرة بمصمون القوائم المالية بقدر ارتباطها بمخالفات إدارية و إجرائية. فأكثر المخالفات كانت تلك المرتبطة بأمور إدارية أو مخالفة لبعض الأنظمة الأخرى بحوالي عدد ٢٤ مخالفة وبنسبة (٤٩٪) من إجمالي المخالفات المفروضة من قبل هيئة سوق المال خلال الفترة. الأكثر تكراراً من بين مخالفات الشركات والتي تدرج تحت الأمور الإدارية وجود تغيرات في مجلس إدارة الشركة أو بعض الوظائف القيادية في الشركة والتأخر في إبلاغ الهيئة بتلك التغيرات، أو وجود بعض القرارات الإدارية المؤثرة و التأخر في بيان ذلك إلى هيئة سوق المال أو عدم التقيد ببعض قرارات هيئة سوق المال مثل الفصل بين عمليات البنوك عن عمليات التداول من خلال شركات مستقلة. هذه بمجملها تمثل إخفاق إداري وقانوني في التواصل مع هيئة سوق المال أو تأخر في التطبيق قرارات هيئة سوق المال أكثر من عكسها لمضمون التقارير والقواعد المالية. بعض الدراسات السابقة أشارت إلى قلة مثل هذه المخالفات ولكن بصورة أقل بكثير من ما هو موجود في السوق السعودي [٢٤]

.(Treadway Commission, 1999)

. () .

| إجمالي | جوهر الغرامة | | | | سنوات المخالفات |
|--------|--|---|---------------------------------------|--|-----------------|
| | أمور أخرى - إدارية ، أنظمة الشركات .. | مرتبط بشكل غير مباشر بـالقواعد المالية | مرتبط بشكل مباشر بـالقواعد المالية | | |
| ٣ | ٢ | - | - | ١ | ٢٠٠٥ |
| | - | - | - | - | ٢٠٠٦ |
| | - | - | - | - | ٢٠٠٧ |
| ٢١ | ٩ | ١٢ | - | - | ٢٠٠٨ |
| ١٨ | ٧ | ٩ | ٢ | - | ٢٠٠٩ |
| ٧ | ٦ | ١ | - | - | ٢٠١٠ |
| ٤٩ | ٢٤ | ٢٢ | ٣ | إجمالي | |
| %١٠٠ | %٤٩ | %٤٤ | %٦ | نسبة جوهر المخالفة إلى إجمالي المخالفات | |

Pearson Chi-Square Tests= ١٣.٥٠ , p < .٠٥ مؤثر إحصائياً

في المرتبة الثانية من حيث التكرار والارتباط بغرامات هيئة سوق المال، المخالفات المرتبطة بالقواعد المالية ولكن بشكل غير مباشر. فهذه النوعية من المخالفات بلغت حوالي عدد ٢٢ مخالفة وبنسبة وصلت إلى حوالي ٤٤٪ من إجمالي الغرامات المفروضة من قبل هيئة سوق المال منذ نشأة الهيئة. تركزت معظم هذه المجموعة في مخالفات مثل التأخر في إعلان القوائم المالية عن الفترة المحددة وفق النظام سواء القوائم المالية الأولية (الرباعية) أو القوائم المالية السنوية. في نفس الأهمية من حيث نوعية المخالفات التي تدرج تحت هذا التصنيف وتكررت بشكل كبير تسرب نتائج الشركات جزئياً أو كلياً إلى جهات أخرى قبل وصولها إلى هيئة سوق المال مثل الصحف أو موقع على الشبكة العنكبوتية.

أخيراً فإن أقل المخالفات التي استوجبت غرامات من هيئة سوق المال السعودي كانت تلك المرتبطة بشكل مباشر بـالقواعد المالية حيث حدثت تلك المخالفات ثلاث

مرات. ففي عام ٢٠٠٥م عجزت إحدى الشركات عن تقديم قوائمها المالية إلى هيئة سوق المال لوجود اختلافات كبيرة بين الشركة و مراقب الحسابات الخارجي بالتالي عدم القدرة على استيفاء إحدى متطلبات الإدراج في السوق السعودي و ما ترتب عليها من عقوبات بتعليق التداول. في عام ٢٠٠٩م حدث نوعين من المخالفات المرتبطة بالقواعد المالية : الأولى تتمثل بطلب الهيئة من إحدى الشركات إعادة إصدار قوائمها المالية بسبب ورود تقرير مراقب الحسابات برأي متحفظ ولم يترتب على ذلك إلى عقوبات ولكن تم طلب إعادة إصدار للقواعد المالية للشركة. أما المخالفة الثانية فهي جديرة بالذكر حيث تدخلت هيئة سوق المال بطلب تعديل في معالجة فنية لأحد حسابات الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة السعودية.

من خلال هذه النظرة يتضح أن معظم غرامات هيئة سوق المال ترتكز على جوانب خارج مضمون القوائم المالية و لعل أهم الأسباب. أولاً : حداثة هيئة سوق المال السعودي ورغبتها في تثبيت الإجراءات و القواعد الأساسية في البداية. ثانياً : ثقة هيئة سوق المال بنظامه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة و ما ينتج عنها من معايير مرتبطة بالتقارير المالية ويعمل تحت مسلطتها ورقابتها من مراجعين قانونيين وما يتحقق ذلك من وفر في التكاليف. ثالثاً : عدم وجود إدارة أو قسم أو عدد كافي من الفنيين قادرين على متابعة ما يرد من قوائم مالية لهيئة سوق المال و التأكد من استيفاء معايير معينة. رابعاً : حداثة السوق السعودي و المتعاملين فيه الأمر الذي قد يعني ضمنياً عدم أهمية المحتوى الفني مقابل التأكد من التقيد بالتعليمات الإدارية.

...

عملت هيئة سوق المال المشكّلة وفقاً لنظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢، الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١ م على ممارسة صلاحياتها لتحقيق درجة كبيرة من التقييد بتعليمات و الأنظمة و اللوائح و القواعد التنفيذية ذات الاختصاص من قبل الشركات المدرجة في السوق. من أهم آليات هيئة سوق المال لتحقيق الدرجة المرجوة من الإفصاح و الشفافية و العدالة في التداول فرض عقوبات على المخالفين للنظم و القواعد و الإجراءات و اللوائح المنظمة لذلك. لذا يهدف هذا البحث التعرف على أهم سمات مخالفات شركات المساهمة لنظام السوق المالية من خلال دراسة غرامات هيئة سوق المال السعودية المفروضة على الشركات المدرجة في السوق و مدى ارتباطها بمجموعة من المتغيرات كنوعية القطاع، وفترات زمنية محددة ، و نوعية معينة من العقوبة ، و محددات معينة لمتطلبات الإفصاح .

برر ذلك التغييرات الكبيرة في سوق المال السعودية كنتيجة لعوامل منها صدور نظام السوق المالية وما رافق ذلك من تطور في السوق من جميع جوانبه سواء من حيث آليات التداول وتنظيماتها إلى أمور اقتصادية وجيوسيايسية ساعدت على إحداث نقلة كبيرة في السوق من حيث القيمة السوقية وعدد المعاملين و عدد الشركات المدرجة.

اعتمدت الدراسة على البيانات الأرشيفية لغرامات هيئة سوق المال المفروضة على الشركات المدرجة في السوق منذ نشأة الهيئة من خلال مسح تفصيلي لموقع هيئة سوق المال والإطلاع على جميع الإعلانات المشورة على موقع الهيئة مشتملة على جميع الغرامات التي فرضتها هيئة سوق المال منذ نشأتها. أيضاً تم القيام بمسح للمواقع الأخرى ذات العلاقة مثل موقع تداول و مواقع بعض الشركات و الصفحات الإلكترونية.

أكَدت الدراسة التوجه العام لِهيئة سوق المال نحو الوصول إلى درجة أكبر من التقييد من قبل الشركات المدرجة بالتنظيمات والقواعد و التعليمات ذات العلاقة خاصة في السنوات الأخيرة. أما من حيث تفاصيل هذا التوجه فإن نتائج الدراسة أولاً : لم تظهر ارتباط معين ذو دلالة إحصائية بين غرامات هيئة سوق المال وبين نوعية معينة من الشركات وفقاً للقطاع الذي تنتهي إليه. حيث واجهت جميع القطاعات نوع من الغرامات ، هذا على الرغم من الارتفاع النسبي لبعض القطاعات من حيث عدد الغرامات المفروضة على الشركات داخل القطاع مثل قطاعات المصارف والخدمات المالية ، والزراعة و الصناعات الغذائية ، و التأمين. ثانياً : أظهرت النتائج وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بنوعية معينة من العقوبات. غالب على غرامات هيئة سوق المال العقوبات المادية التي تراوحت بين ٥٠,٠٠٠ ريال إلى ١٠٠,٠٠٠ ريال على الشركات. في المقابل لم يكن هناك أي إجراءات عقابية أخرى مثل مسائلة أو عقوبات شخصية لمجالس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للشركات أو تعليق لتداول أسهم الشركة المخالفة باستثناء حالات محدودة في الغالب في بدايات نشأة هيئة سوق المال. ثالثاً : أكَدت النتائج وجود ارتباط إحصائي بين غرامات هيئة سوق المال و الفترة الزمنية. حيث تبين من التحليل أن النسبة العظمى من غرامات هيئة سوق المال وقعت خلال عامي ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م ، مؤكداً بذلك توجه الهيئة العام نحو رفع درجة الانضباط بالنظم و القواعد و اللوائح و الإجراءات ذات العلاقة. رابعاً : وجدت الدراسة أن هناك ارتباط بين غرامات هيئة سوق المال وبين مخالفات تتصرف بجوانب إدارية و تنظيمية أكثر من ارتباطها بجوانب تتعلق بالإصلاح المالي للشركات. في الحقيقة فإنه باستثناء حالات قليلة جداً فإن أغلب الغرامات كانت بسبب التأخير في الإعلان عن

...

بعض التغيرات الإدارية أو النتائج المالية أو تسريب هذه المعلومات لجهات أخرى قبل وصولها إلى هيئة سوق المال.

الجوانب الفنية للإفصاح المالي أو الاهتمام بجودة التقارير المالية لم تكن عامل مؤثر في فرض غرامة من قبل هيئة سوق المال السعودي لعل ذلك يعود بشكل أساس إلى أمور عدة من أهمها طبيعة سوق المال السعودي الذي تمثل عمليات المضاربة نسبة كبيرة من عمليات التداول في السوق ، وحداثة هيئة سوق المال بشكل عام و التنظيمات والقواعد والإجراءات في السوق السعودية أو رغبة الهيئة في المرحلة الحالية التأكيد على الجوانب التنظيمية قبل الاهتمام بمضمون الإفصاح ذاته. كما قد تشير تلك النتائج إلى قناعة هيئة سوق المال السعودية بعدم قدرة السوق السعودي التجاوب مع مضمون الإفصاح مثل مكافأة الشركات المتميزة في الإفصاح وبالتالي عدم الاهتمام كثيراً بهذا الأمر لافتقاء مبررات الاهتمام بجواهر الإفصاح في المرحلة الحالية وبالتالي لم تفرض عقوبات متعلقة بهذا الجانب. (أنظر سجيني ، ١٩٩٧) [٧].

هذا البحث لا يخلو من بعض القصور التي ينبغي مراعاتها عند تفسير النتائج. أولاًً : على الرغم من أن البيانات تم جمعها من أرشيف هيئة سوق المال و الجهات الأخرى ذات العلاقة و اتصف تلك النوعية من البيانات بدرجة عالية من الاعتماد (Reliability) الداخلي و الخارجي و ملائمة كافية (Relevance) فإن عملية فرض غرامات يمر بعدة مراحل وقرارات تخضع للتقدير الشخصي وبالتالي قد يكون هناك غرامات فرضت من قبل هيئة سوق المال و لم يتم الإعلان عنها لتقديرات معينة . ثانياً : بعض الغرامات كانت بسبب مخالفة لأكثر من بند وبالتالي استلزم الأمر إعادة قراءة اللوائح ومن ثم تصنيف الغرامة حسب التفسير الأنسب اعتماداً على التصنيف الأساس الوارد في إعلان الهيئة. ثالثاً : لم يكن بوسع البحث في هذه المرحلة اختبار

عوامل أخرى من المحتمل أن يكون لها تأثير أو ارتباط بغرامات هيئة سوق المال مثل الربحية ، أو رأس المال ، أو ممارسات الحكومة داخل الشركات أو أي صفات أخرى خاصة بتلك الشركات التي قد تكون عوامل تفسيرية لبعض النتائج أو قد تتدخل مع العوامل التي خضعت للدراسة في هذا البحث.

نتائج الدراسة يمكن أن تساعده في صياغة مجموعة من التوصيات فمثلاً : بینت الدراسة أن هيئة سوق المال تعمل منذ نشأتها على تطوير وتنظيم سوق المال السعودية إلا أن هذه الجهد ينبع أن لا تغفل أهمية جودة التقارير المالية في توجيهه مدخلات المعاملين في السوق بما يخدم أهداف التنمية. لا ينبغي أن تأخذ التقارير المالية على أنها منتج نهائي بل ينبغي المشاركة في تشكيل هذا المنتج من خلال : أولاً : المساهمة بشكل فعال في صياغة المعايير التي على أساسها تم إخراج هذه التقارير المالية ، خاصة وأن النظام يعطي هذا الحق لهيئة سوق المال وأن معظم سلطات تداول الأوراق المالية وفق آليات (نماذج) الأسواق المالية في الدول المتقدمة تمارس هذه الصالحيات. ثانياً : المتابعة والرقابة على التقيد بمعايير جودة التقارير المالية أمر ذو أهمية ويمكن تحقيقه من خلال المسارعة بممارسة هيئة سوق المال لحقوقها وصلاحياتها وفقاً لنظام وذلك من خلال إعداد معايير وشروط لمدقي حسابات الشركات التي يتم تداول أسهامها في السوق السعودي وإنجاز آليات للمسائلة لتلك المكاتب المصنفة من قبل هيئة سوق المال. هذا الأمر من المرجح أن يساعد الهيئة في الوقت الحالي على تحقق مستوى معين من الجودة في التقارير المالية المقدمة لسوق السعودي. أخيراً : غالب على معظم غرامات هيئة سوق المال السعودي معاقبة للشركات في شكلها الخارجي إما بسبب تقصير أو تصرف من مسؤول في إحدى الشركات ذلك يطرح سؤال عن مدى إمكانية النظر في آلية معينة تساعد على إنصاف المساهمين.

...

أما بخصوص الشركات المدرجة في سوق المال فإن الدراسة أوضحت أن معظم غرامات هيئة سوق المال كانت مرتبطة بإخفاقات قانونية كان يمكن تقاديمها مثل التأخير في إخطار أو إبلاغ الهيئة بتغيرات مهمة في الشركة أو تأخر في إعلان القوائم المالية. ينبغي أن تدرك الشركات المدرجة في السوق أن هذه الغرامات المالية المفروضة على الشركة من المحتمل أن يكون لها أثار سلبية تتعدي تلك الغرامة المالية لذا ينبغي عليها تبني آليات إدارية ناجعة للتواصل مع هيئة سوق المال السعودي. كانت مجموعة من الغرامات بسبب حالات تسريب أخبار نتائج الشركة للصحف والموقع الإلكتروني، لذا ينبغي على مجالس الإدارة في الشركات تبني إلية لمحاسبة المسئول عن ذلك الإخفاق الذي قد يؤدي إلى تحويل الشركة غرامات. لجان المراجعة في شركات المساهمة ينبغي أن تولي هذه الغرامات أهمية كبيرة ومناقشة الإدارة عند أي إخفاقات من هذا النوع. أخيراً ينبغي على الشركات بشكل عام إعادة النظر في تدريب وتأهيل أشخاص أو أقسام لتولي الأمور القانونية للشركة خاصة وأن هيئة سوق المال تبين في الأدلة التي تنشرها متطلبات الإلتزام المستمر لشركات بالقواعد والأنظمة كما توضح متطلبات الإفصاح الأولي (للشركات في بداية الأدراج في السوق) والإفصاح المستمر (للشركات المدرجة في السوق) وغير تلك من المتطلبات التي يجب على الإدارات القانونية متابعتها بشكل مستمر.

أخيراً، البحث أظهر الحاجة لمجموعة من البحوث في هذا المجال مثل تبني وسيلة أخرى لتصنيف غرامات هيئة سوق المال كالإطلاع على المخاطبات بين هيئة سوق المال وبين الشركات التي وقع عليها المخالففة أو استخدام وسيلة المقابلات مع المسؤولين عن متابعة التزام الشركات بالتعليمات سواء في هيئة سوق المال أو داخل الشركات. لم يكن بوسع البحث في هذه المرحلة اختبار عوامل أخرى من المحتمل أن يكون لها تأثير أو ارتباط بغرامات هيئة سوق المال مثل الرجبية ، أو رأس المال ، أو ممارسات الحكومة

داخل الشركات أو أي صفات أخرى خاصة بتلك الشركات وبالتالي فإن محاولة اختبار تلك العلاقات جدير بالاهتمام البحثي. أخيراً قد يكون من المجدى قياس ردة فعل السوق مثل هذه المخالفات بواسطة عمل بحثي آخر.

- [١] هيئة سوق المال. "قواعد التسجيل والإدراج العام." www.cma.org.sa/cma_ar. مايو(٢٠٠٩).
- [٢] صندوق النقد العربي. "الشركات المدرجة في السوق السعودية." www.amf.org.ae . مارس (٢٠٠٨).
- [٣] الشركة السوق المالية السعودية "تداول". "قائمة الشركات المدرجة في السوق السعودية" www.tadawul.com.sa . أبريل (٢٠١٠).
- [٤] Al-Razeen, A. and Karbhari, Y. "Interaction between compulsory and, voluntary disclosure in Saudi Arabian corporate reports". Managerial Auditing Journal Vol. 19, Issue 3 (2004), 351-360.
- [٥] El-Gazzar, S. M. "Transparency in financial reporting and investors' confidence: the case of CEO's and CFO's certification of financial statements in the Kingdom of Saudi Arabia and the U.S.A." Working paper. Pace University (2006).
- [٦] سجيني، طلال إبراهيم عرابي. "قياس درجة و مدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية (دراسة عملية)." المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد. العدد الثامن (١٩٩٧). ١٣٧ - ١٧٣ .
- [٧] لطيف، زيود.، قيطيم حسان.، مكية، نغم أحمد فؤاد. "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار." ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٩ . عدد ١ (٢٠٠٧)، ١٧١ - ١٨٨ .

...

[٨] عامر، نعمان صلاح الدين "مخاطر السوق المرتبطة بالتعامل في المشتقات المالية من منظور المفهوم والاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي: دراسة نظرية وتطبيقية "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية - تجارة بنها- جامعة الزقازيق ، ، (٢٠٠٣) ٢٣٧ - ٢٦٨ .

[٩] Senoun, Aly, E. " Financial reporting in Qatar-an empirical analysis." Journal of Administrative Sciences and Economics. The University of Qatar Vol. 3 (1993). 1-46.

[١٠] خلف ، عبيبي هاتو. "الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية." رسالة ماجستير. الأكاديمية العربية في الدنمارك. (٢٠٠٩).

[١١] أبو سمرة، حامد أحمد صالح." معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات و إدارة الشركات)". رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية – غزة. (٢٠٠٩).

[١٢] Hussainey, K. and Al-nodel, A." Corporate governance online reporting by Saudi listed companies." Research in Accounting in Emerging Economies. Vol.8 (2008).39-64.

[١٣] أبو حمام، ماجد إسماعيل. "أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)." رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية – غزة. (٢٠٠٩).

[١٤] أحمد، زغدار و محمد، سفير. " خيار الجزائر في التكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)." مجلة الباحث. عدد ٧٧ . ٩١ - ٨٣. (٢٠١٠)

[١٥] المبارك، نبيل و العبيد، سليمان سعود. "الإفصاح و الشفافية الفاعلة في القطاع المصرفي السعودي." ورقه عمل. الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة. جامعة الملك سعود - القصيم. (٢٠٠٣).

[١٦] حسن، مصطفى محمد كامل، "القياس و الإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات: دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٢ ، (٢٠٠٧)، مجلد رقم ٤١ ، ١ - ٤٤ .

Cerf, Alan R." Corporate reporting and investment decisions." The University [١٧] of California Press. (1961).

Singhvi, Surendra S. and Desai, Harsha, B." An empirical analysis of the [١٨] quality of corporate financial disclosure." The Accounting Review. January, (1971). 129-138.

Buzby, Stephen, L. " Nature of Adequate disclosure." Journal of [١٩] Accountancy, April (1974).

Kahl, Alfred and Belkaovi, A. " Bank annual report disclosure adequacy [٢٠] international." Journal of Accounting and Business Research. Summer, (1981). 189-195.

Chow, Chee, W. and Wong-Boren, Adrian." Voluntary financial disclosure [٢١] by Mexican corporations." The Accounting Review. July (1987). 533-541.

Adhikari, A.and Tondkar, R. H. "Environmental factors influencing [٢٢] accounting disclosure requirements of Global stock exchange." Journal of International Financial Management and Accounting. Vol 4, no.2 (1992). 75-105.

Loebbecke, J and Willingham, J. "Review of SEC accounting and auditing [٢٣] enforcement releases." Working paper University of Utah. (1988).

Committee Sponsoring Organization of the Treadway Commission. [٢٤] "Fraudulent financial reporting: 1987 - 1997: an analysis of US public companies."(1999).

Association of Certified Fraud Examiners. " Report to the Nation." Certified [٢٥] Fraud Examiner. www.acfe.com. April, (2010).

...

- Bowen, R., Davis, A. and Matsumoto. " Emphasis on Pro forma versus [٢٦] GAAP earnings in quarterly press releases: determinants, SEC intervention, and market reactions." The Accounting Review. October, (2005). 1011-1038.
- Beasley, M.S. "an empirical analysis of the relation between board of [٢٧] directors composition and financial statements fraud." The Accounting Review. 71, October (1996). 443-465.
- Loebbecke, J., Eining, M. and Willingham, J.. "Auditors' experience with [٢٨] material irregularities: frequency, nature, and delectability." Auditing: A Journal of Practice & Theory. Vol. 9, No.1, (1989).1-28.
- McMullen, D.A. "Audit committee performance: An investigation of the [٢٩] consequences associated with audit committees." Auditing: A Journal of Practice & Theory. 15, Spring,(1996). 87-103.
- Dechow, P.M., R.G. Sloan, and A.P. Sweeney. "Causes and consequences of [٣٠] earnings manipulation: An analysis of firms subject to enforcement actions by the SEC." Contemporary Accounting Research. 13, Spring, (1996).1-36.
- وزارة التجارة "نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ في [٣١] ١٣٨٥هـ." إدارة الشركات - الرياض. (١٣٨٥).
- Bryman, A. and Cramer, D. "Quantitative Data Analysis with SPSS [٣٢] Releasen10; [32] A guide for Social Scientists." Routledge, Hove. (2001).
- Pincus, K.V. "Auditor individual differences and fairness of presentation [٣٣] judgments." Auditing: A Journal of Practice and Theory. 9, Fall, (1990). 150- 166.
- Bloomfield, R. J. " Strategic dependence and the assessment of fraud [٣٤] risk: a [34] libratory study." The Accounting Review. 72, October, (1997). 517- 538.
- Knapp, C. A. and Knapp, M. C. "The effects of experience and explicit [٣٥] fraud [35] risk assessment in detecting fraud with analytical procedures." (2000). Accounting Organizations and Society.

NATURE OF VIOLATION OF SAUDI CORPORATIONS OF THE CAPITAL MARKET LAW: AN EMPIRICAL STUDY OF THE CAPITAL MARKET AUTHORITY'S ACTIONS ON LISTED COMPANIES

Ali Alnodel*

*College of Economy and Administration, Qassim University
P.O. Box 4667, Burydah 51412 Al-Qassim, Saudi Arabia , Email: nodl@qu.edu.sa*

(Received 20/3/2007; accepted for publication 4/5/2008)

Abstract. Purpose: The Saudi stock market has observed significant changes during the last five years. One of the most important changes was the establishment of the Saudi Capital Market Authority (CMA, thereafter). Since, then, CMA carried out significant improvements in order to strengthen financial transparency. One tool was establishing closer observation on listed companies' financial disclosure by means of executing sanctions on those companies not performing the minimum required disclosure. This study reports on a research conducted to investigate sanctions on listed companies by CMA in order to enlighten our understanding of the dimensions of transparency of financial disclosure in Saudi stock market.

Methodology and Findings: All sanctions imposed by CMA since its emerging were collected and analyzed. The findings suggest that the culture of Saudi business and investments are still playing significant role in directing the market rather than the consequences of the efforts of CMA. Most of the CMA sanctions were more related to the fighting of managerial un-compliance with rules and procedures, rather than with the core of the disclosure itself.

Importance and Implications: The importance of the findings of this research is that it brings light on the efforts of the CMA to increase compliance with the Saudi capital market law. It also helps regulators of CMA to enlighten their efforts to enhance transparency of their stock market and similar stock markets to benefits of the experience of CMA.

(/) - () ()

-

(/ / / /)

" ;
" ; " ;
" ; " ;
" ;

/ / / /

(+ -) (+ -)

(Z)

(% %)

...

نالت الأحداث المالية وغير المالية المشورة عن الشركات وعن الاقتصاد اهتماماً متزايداً بشأن تأثيرها على تحركات أسعار الأسهم داخل أسواق الأوراق المالية حيث أنها قد تحمل أخباراً جيدة أو سيئة تؤثر على المتعاملين في السوق مما يؤدي في النهاية إلى تحركات أسعار الأسهم في اتجاه معين وفقاً لتفسير هذه الأحداث والتبؤ بآثارها المستقبلية.

وتسمم سوق الأوراق المالية المرتفعة الكفاءة في معرفة تأثير هذه الأحداث على أسعار الأوراق المالية ومعرفة مدى الاستجابة لها مما يمكن المستثمرين من الحكم على الحالة المالية للشركات التي تداول أسهمها في السوق، وهذه الأسواق المالية المرتفعة الكفاءة تقوم على فرض كفاءة السوق والذي يعني أن أسعار الأوراق المالية المتداولة تعكس جميع المعلومات المرتبطة بالسوق بحيث لا يستطيع أي مستثمر أو مجموعة من المستثمرين تحقيق أرباح غير عادلة، كما أن أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق تعبّر – عادة – عن القيمة الحقيقية مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة من جانب المستثمرين وتخصيص مدخلات المجتمع على أفضل الاستثمارات، كما تمتاز هذه الأسواق بأن كل المعلومات متوافرة وحاضرة لدى جميع الأطراف ذوى العلاقة، ولذلك فإن التعديلات التي تحدث في أسعار الأسهم تتم بشكل فوري أو خلال فترة زمنية قصيرة جداً من وقوع الحدث، وعليه فإن وقوع حدث ما يؤثر على الفرص المستقبلية للأسهم المتداولة، ومتى تزداد هذه الأسواق – كذلك – بأن المستثمرين يقومون بتقييم كل المعلومات الناتجة عن هذه الأحداث وتأثيرها على الأداء الحالي والمستقبلية للأسهم الشركة صاحبة الحدث، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه الأحداث المالية والمعلومات المتاحة في تطوير السوق وخدمة المتعاملين فيه.

ويعتبر منهج دراسات الحدث من أهم المناهج التي اهتمت بتوضيح تأثير الإعلان عن أحداث معينة على تحركات أسعار الأسهم واتجاهاتها داخل سوق الأوراق المالية التي تعكس أسعار الأسهم داخلها كافة المعلومات المتاحة للأطراف ذوى العلاقة والتي تساعدهم في اتخاذ القرار الاستثماري السليم، وما زاد من أهمية منهج دراسات الحدث زيادة اهتمام المستثمرين بالمستقبل الذي ستكون عليه الشركة إلى جانب الاطمئنان على ماضيها، فلم يعد المساهم – باعتباره أحد الأطراف الخارجية – يهتم فقط بالأرباح التي تتحققها الشركة ولكنه أصبح أكثر اهتماماً ب مدى قدرتها على تحقيق الأرباح في المستقبل ، فأصبح بحاجة إلى معلومات تجعله مطمئناً على رأس ماله المستثمر في هذه الشركة من جانب وعلى الأرباح المتوقع الحصول عليها من جانب آخر ، وعليه فإن المعلومات التاريخية لم تعد كافية للأطراف الخارجية بل أصبح الاهتمام منصباً حول الحصول على معلومات تتعلق بالمستقبل ، ويمكن استخدام منهج دراسات الحدث لاختبار رد فعل الأطراف الخارجية تجاه الأخبار المالية وغير المالية سواء الجيدة أو السيئة وتقييم مدى تأثيرها على الأرباح المستقبلية المتوقعة لهذه الشركات.

ومن هنا تظهر مشكلة البحث الرئيسية وهي الإجابة على الأسئلة التالية: هل توجد علاقة بين الأحداث التي تتعرض لها الشركات والتغيرات التي تحدث في أسعار الأسهم داخل سوق الأوراق المالية؟ وهل هناك تأثير للأحداث المالية وغير المالية المشورة على الأسعار والأرباح المستقبلية للأسهم؟ وكيف يمكن قياس تأثير هذه الأحداث والإفصاح عنها؟

والهدف الرئيسي لهذا البحث هو قياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم تجاه الإعلان عن أحداث معينة ومعرفة أثر الإفصاح عن هذه الأحداث على الأسعار

...

المستقبلية للأسهم في سوق الأسهم السعودي وذلك باستخدام منهج دراسات الحدث،

وي يكن تقسيم هذا المهد الرئيسي إلى الأهداف الفرعية التالية :

١- التعرف على منهج دراسات الحدث وكيفية استخدامه في الدراسات
المحاسبية.

٢- قياس تأثير الإفصاح عن بعض الأحداث التي تتعرض لها الشركات التي
تتداول أسهمها داخل السوق على أسعار الأسهم، وقياس رد فعل السوق تجاه هذه
الأحداث.

٣- معرفة مدى استجابة سوق الأسهم السعودي لتأثيرات الأحداث الواقعة
وذلك من خلال دراسة سعر السهم قبل وقوع الحدث وأثناء وقوعه وبعد وقوع
الحدث.

٤- تحديد العائدات الشادة، (الأرباح غير العادية أو الخسائر غير العادية)،
الناتجة عن وقوع الحدث.

وي يكن بيان أهمية البحث من خلال النقاط التالية :

١- تزايد حاجة المستثمرين إلى المعلومات المتعلقة بمستقبل المشروع لضمان
حماية رؤوس أموالهم والحصول على عوائد جيدة وتجنب المخاطر التي تتعرض لها
هذه الأموال من خلال معرفة أثر الأحداث التي تتعرض لها الأسهم وقياس رد الفعل
المستقبلي للسهم تجاه تلك الأحداث.

٢- تزايد الحاجة إلى دراسات متعمقة في أسواق الأوراق المالية الصاعدة
وذلك لتحديد الخصائص المتعلقة بسلوك أسعار الأسهم ومدى تأثير الإفصاح عن
الأحداث الواقعة على سلوك المتعاملين في هذه الأسواق.

- ٣- الحاجة إلى دراسات باللغة العربية تتعلق بأثر الإعلان عن الأحداث المالية وغير المالية على الأسعار المستقبلية للأسهم وقياس رد فعل الأسهم والسوق تجاه هذه الأحداث.
- ٤- التعرف على منهج دراسات الحدث وكيفية استخدامه في المحاسبة حيث أنه أصبح أداة تحليلية هامة وأصبح يحوز على اهتمام الباحثين في الدول المتقدمة لأنه يقوم بتوفير المعلومات وإعطاء النتائج المرتبطة بوقوع حدث معين.
- ٥- حظي منهج دراسات الحدث بأهمية لدى الجامعات الأمريكية والأوروبية حيث صنفت هذه الجامعات منهج دراسات الحدث ضمن المواضيع المالية المتقدمة التي تتعلق بكفاءة السوق والأسعار المستقبلية للأسهم.
- ٦- إن الإفصاح عن الأحداث المتعلقة بالشركة يعتبر مصدراً هاماً للمعلومات التاريخية والمستقبلية التي تؤثر على قرارات المستثمرين في أسواق الأوراق المالية.
- ٧- العمل على رفع الوعي الاستثماري لدى جمهور المستثمرين في سوق الأسهم السعودي مما يعمل على دفعهم نحو الاستثمار داخل السوق وبالتالي العمل على رفع كفاءته ودفعه نحو المنافسة مع الأسواق المالية الأخرى الأكثر كفاءة. ويقوم البحث على فروض ثلاثة يمكن بيانها كالتالي :
- الفرض الأول H1:** توجد علاقة جوهرية بين المعلومات المنشورة عن وقوع أحداث معينة والأسعار المستقبلية للأسهم.
- الفرض الثاني H2:** توجد علاقة جوهرية بين كفاءة السوق ومقدار تأثير الحدث على الأسعار المستقبلية للأسهم داخل سوق الأسهم السعودي.
- الفرض الثالث H3:** يمكن قياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم تجاه وقوع أحداث معينة من خلال قياس العائدات الشاذة الإيجابية والسلبية.

...

ولتحقيق أهداف البحث واختبار فروض تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ويعرض للإطار العام لمنهج دراسات الحدث.

المبحث الثاني : ويعرض لنتائج الدراسات السابقة المرتبطة بهدف البحث.

المبحث الثالث : ويعرض للدراسة التطبيقية التي تمت على بعض الشركات

المساهمة المسجلة في سوق الأسهم السعودي.

:

أصبح موضوع تقلب الأسعار وحدوث الأزمات في أسواق المال من الأمور المتكررة التي تمثل تحدياً واضحاً لاستقرار هذه الأسواق ونموها وخاصة في الأسواق المالية الصاعدة ، ولذلك اقترح بعض الباحثين استخدام منهج دراسات الحدث لمعرفة أسباب التقلب في أسعار الأسهم وقياس رد فعل تلك الأسعار تجاه الأحداث والتقلبات التي تمر بها الأسواق لمحاولة توقع تلك الأزمات والخلولة دون وقوعها أو تقليل آثارها ، ومن خلال هذا المبحث يتناول الباحث مفهوم منهج دراسات الحدث وخطواته وعلاقته بأسواق الأوراق المالية.

يعد منهج دراسات الحدث Event Studies Approach من أهم المناهج التي اهتمت بمعرفة تأثير الإعلان عن الأحداث المالية Financial Events والأحداث غير المالية Non – Financial Events على تحركات أسعار الأسهم واتجاهاتها في أسواق الأوراق المالية حيث يستخدم هذا المنهج لقياس أو اختبار رد فعل السوق تجاه الإعلان عن أحداث معينة [1].

ولقد عرف كلاً من Bhagat & Romano [٢] منهج دراسات الحدث بأنه: "المنهج الذي يقيس التغيير غير المتوقع في سعر السهم بسبب المعلومات الجديدة التي يتم الإعلان عنها بشرط أن تكون هذه المعلومات متوافرة وحاضرة وغير محجوبة عن فئة من فئات المستفيدين حيث يمكن في هذه الأحوال حساب العائدات الشاذة (الأرباح أو الخسائر غير العادية) المترتبة على الأحداث المعلن عنها".

وعرف كل من Harrison & Oler & Allen [٣] منهج دراسات الحدث بأنه: "المنهج الذي يستخدم لقياس رد فعل أسعار الأسهم نتيجة الإعلان عن أحداث معينة مثل تجزئة الأسهم Stock Splits أو توزيعات الأرباح Earnings Dividends أو التغيير في البيكل التنظيمي للمنظمة أو غير ذلك من الأحداث حيث يمكن تقييم الأثر المستقبلي على أسعار الأسهم وكذلك تقييم الأثر الاقتصادي الناتج عن وقوع الحدث بدقة ودون تحيز".

وعرف كل من Michelle & Shiguang [٤] منهج دراسات الحدث بأنه: "المنهج الذي يعمل على قياس رد فعل أسعار الأسهم تجاه الإعلان عن أحداث معينة وقياس العائدات الشاذة المترتبة عليها سواء أكانت عائدات ايجابية (أرباح) أو عائدات سلبية (خسائر) ومعرفة تأثيرها على أسعار تلك الأسهم".

أما ما قد عرفا منهج دراسات الحدث بأنه "المنهج الذي يقوم على الإعلان عن معلومات جديدة تحدث تغيراً في سعر الأسهم ينعكس على تقييم المستثمرين للقيمة المستقبلية لأسعار الأسهم من خلال تقدير العائدات الشاذة مما يمكنهم من قياس رد الفعل المستقبلي لسوق الأوراق المالية تجاه الإعلان عن هذه الأحداث".

...

وما سبق يرى الباحث أن منهج دراسات الحدث هو المنهج الذي يقيس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية نتيجة الإعلان عن معلومات جديدة تتعلق بأحداث معينة، ويشرط لنجاح هذا المنهج أن تكون هذه المعلومات متوافرة ومتاحة لكافة الأطراف حتى يمكن من خلالها قياس العائدات الشاذة المرتبطة على هذه المعلومات والتخاذل القرارات الاستثمارية السليم بعد تقدير التغيرات المتوقع حدوثها في أسعار الأسهم.

يعتمد منهج دراسات الحدث على آلية معينة حتى يتمكن مستخدموه من الوصول لنتائج سلémة يمكن من خلالها التبؤ بأسعار الأسهم خلال فترة مستقبلية وقياس رد فعلها تجاه الإعلان عن الأحداث المتعلقة بهذه الأسهم، ويمكن بيان هذه الآلية من خلال الخطوات التالية :

١ - تحديد الأحداث المعلن عنها Events Identified ، وتعد هذه الخطوة من أولى خطوات منهج دراسات الحدث لأن تحديد هذه الأحداث بدقة يمكن من استخدام المنهج بطريقة أكثر فاعلية ، كما يمكن من تحديد النموذج الإحصائي الملائم الذي ينبغي استخدامه لقياس رد فعل أسعار الأسهم داخل السوق ، والأحداث هي الأخبار المالية وغير المالية التي يتم الإعلان عنها خلال مدة معينة ، وقد تكون هذه الأخبار جيدة أو سيئة بحيث تعكس في صورة عائدات شاذة ايجابية (أرباح) أو عائدات شاذة سلبية (خسائر) لأسعار الأسهم المرتبطة بهذه الأخبار ، ومن أمثلة الأحداث المالية الإعلان عن توزيعات الأرباح وتجزئة الأسهم وزيادة رأس المال واندماج الشركات وغيرها [٦] ، أما الأحداث غير المالية فمن أمثلتها التغير في سعر الفائدة وارتفاع أو انخفاض

معدلات التضخم والتعديلات في مجالس الإدارة والقضايا المرفوعة من الشركة أو عليها، وكذلك الأحداث المتعلقة بالحروب والانتخابات والأحداث الإرهابية [٢].

-٢ تحديد نافذة الحدث Event Window ، وتعرف نافذة الحدث بأنها المدى الزمني الذي يتم فيه اختبار تأثير الحدث الواقع على سعر السهم [٧]، ويمكن تقسيم هذه النافذة إلى ثلاثة أنواع :

(أ) نافذة الحدث القصيرة ، وعادة ما تكون يوم قبل وقوع الحدث ويوم وقوع الحدث ويوم بعد وقوع الحدث ، وهذه النافذة تناسب الأسواق العالمية الكفاءة حيث أن هذه الأسواق تستجيب لتأثير الحدث بسرعة وتنعكس المعلومات المتوافرة والمتحدة من الحدث على أسعار الأسهم خلال فترة وجيزة [٨]، ويفضل الباحثون استخدام هذه النافذة لأن استخدام النوافذ الطويلة يؤدي إلى تداخل المعلومات المتعلقة بالأحداث المختلفة مما يجعل النتائج غير دقيقة ومشكوك فيها ، ويرى الباحث أن هذه النوافذ القصيرة لا تناسب الأسواق المالية الصاعدة المنخفضة الكفاءة والتي يشيع فيها خاصية تسريب المعلومات المتعلقة بالأحداث قبل الإعلان عن هذه المعلومات رسمياً.

(ب) نافذة الحدث المتوسطة ، وعادة ما تكون هذه النافذة يومين قبل وقوع الحدث ويوم وقوع الحدث ويومين بعد وقوع الحدث أو أسبوع قبل وقوع الحدث ويوم وقوع الحدث وأسبوع بعد وقوع الحدث ، ويمكن استخدام هذه النوافذ المتوسطة في الأسواق المالية المتوسطة الكفاءة.

(ج) نافذة الحدث الطويلة ، وعادة ما تكون هذه النافذة أسبوعين قبل وقوع الحدث ويوم وقوع الحدث وأسبوعين بعد وقوع الحدث ، وقد تكون أكبر من ذلك بحيث تصل إلى عدة شهور لأسباب تتعلق بطبيعة الأحداث [٩] ، وهذه النوافذ الطويلة تعمل على تلافي المشكلات التي تواجه نافذة الحدث ، كما أنها توفر بعض الإيجابيات

...

حيث تعمل على تقييم اثر الإعلان عن حدث معين على سعر السهم بصورة قريبة للواقع ، وتعطى الفرصة لقياس رد أفعال أسهم الشركات المنافسة للشركة صاحبة الحدث ، غير أنها تعطى نتائج إحصائية ضعيفة وغير دقيقة نتيجة تداخل الأحداث المعلن عنها ، كما أنها تعمل على خفض كفاءة سوق المال [١٠].

ويرى الباحث أن عملية اختيار وتحديد النافذة المناسبة تتوقف على طبيعة ونوع الحدث وأنه كلما زادت كفاءة السوق كلما كانت نافذة الحدث قصيرة.

-٣- قياس العائدات الشاذة Abnormal Return ، ويقصد بها الأرباح أو الخسائر غير العادية التي تتعرض لها أسعار الأسهم نتيجة وقوع حدث معين [١١] ، ويتم قياس هذه العائدات الشاذة عن طريق بعض الأساليب الإحصائية المناسبة.

تعرف السوق الكفء Efficient Market بأنها "السوق التي تعكس أسعار الأسهم فيها كل المعلومات الجديدة بسرعة وبدون تحيز" [١٢] ، وهناك مجموعة من الشروط يجب توافرها في السوق الكفء أهمها :

- ١- وضوح القواعد والمبادئ المحاسبية المستخدمة.
- ٢- أن تكون جميع معلومات السوق متاحة لكافة الأطراف بدون تكلفة.
- ٣- أن تستجيب أسعار الأسهم للمعلومات المعلن عنها بشكل فوري.
- ٤- أن يكون المستثمرون لديهم القدرة على قراءة واستخدام المعلومات المعلن عنها.
- ٥- توافر السيولة بالسوق وإزالة القيود المتعلقة بالتدخل الحكومي.
- ٦- أن يكون كل المتعاملين في السوق لديهم توقعات مماثلة لاستخدام المعلومات الجديدة.

ويُمكن تصنيف كفاءة السوق إلى ثلاثة أنواع :

١ - أسواق الأوراق المالية ذات الكفاءة الضعيفة Weak Form of Market

Efficiency: وهي الأسواق التي تعسّر أسعار الأسهم فيها المعلومات التاريخية Historical Information فقط حيث يعتمد المستثمرون في هذه الأسواق على هذه الأسعار التاريخية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وفي هذه الأسواق تتم التغيرات في أسعار الأسهم بشكل عشوائي، كما أنها تعانى من مشاكل أخرى أهمها تدنى السيولة Liquidity وزيادة حدة التدخل الحكومي، وعدم وجود مستثمرين لديهم الوعي الاستثماري الكافى [١٣].

٢ - أسواق الأوراق المالية ذات الكفاءة المتوسطة Semi – Strong Form Market

Efficiency: وهي الأسواق التي تعكس المعلومات المتوفّرة بشكل علني، ويُمكن تحليل العائدات الشاذة التي تحدثها هذه المعلومات في أسعار الأسهم من خلال التقارير السنوية أو البيانات المنشورة [١٤]، ويُمكن من خلال هذه المعلومات قياس رد فعل أسعار الأسهم تجاه الأحداث المعلن عنها.

٣ - أسواق الأوراق المالية ذات الكفاءة العالية Strong Form of Market

Efficiency: وهي الأسواق التي يعكس سعر السهم فيها كافة المعلومات سواء كانت معلومات عامة أو خاصة، وهذه المعلومات الخاصة هي المعلومات السرية أو الجانبيّة Secret or Inside Information ويعد تحقيق هذا الشكل من الكفاءة من الأمور الصعبة الوجود في الحياة العملية [١٥]، وعليه فلا يُمكننا أن نقول أن سوق نيويورك للأوراق المالية SEC – مثلاً – سوق ذات كفاءة عالية وأن الأسواق المالية الصاعدة أسواق ذات كفاءة منخفضة ولكن الأفضل أن نقول أن سوق نيويورك أكثر كفاءة من الأسواق المالية الصاعدة.

وما سبق تتضح العلاقة بين منهج دراسات الحدث وكفاءة أسواق المال حيث أن الأسواق الأكثر كفاءة توفر المعلومات بسرعة وبشكل علني مما يحدث تغييراً في أسعار

...

الأسهم داخل السوق ، وهنا يكون قياس التغيرات في أسعار الأسهم الناتجة عن المعلومات المتوفرة باستخدام منهج دراسات الحدث أكثر سهولة وأكثر دقة. ولقد زادت أهمية منهج دراسات الحدث في السنوات الأخيرة نتيجة لأسباب عديدة أهمها ما يلي [١٢]:

- ١ - تطور الأسواق المالية وارتفاع كفاءتها مما أدى إلى توفير المعلومات بشكل فوري وبدون تحيز.
- ٢ - تطور القطاع المالي والمصرفي وارتفاع معدلات السيولة في معظم الأسواق المالية العالمية.
- ٣ - زيادة أوجه و مجالات الاستثمار في الأسواق المالية نتيجة لزيادة عدد الشركات المقيدة.
- ٤ - زيادة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين وزيادة فئة المستثمرين طويلاً ومتوسطياً الأجل.
- ٥ - زيادة التفاعل والترابط بين الأسواق المالية العالمية نتيجة للتطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت وشبكة الاكتسانات [١٤].
- ٦ - تطور الفرض والأساليب الإحصائية التي تعد أدلة مهمة لمنهج دراسات الحدث.

يعتمد تصنيف منهج دراسات الحدث على الأساليب الإحصائية المستخدمة والتي تنقسم إلى طرق معلمية Parametric Methods وطرق غير معلمية – Non Parametric Methods ويمكن توضيح أهم الفروق بينهما على النحو التالي :

- ١ - تستخدم الطرق المعلمية لاختبار معنوية الفروق بين المتosteطات لعينات تمأخذها من مجتمع أو مجتمعات لها توزيع إحصائي معروف بمعنى أن تكون معالم مجتمع الدراسة معروفة، أما الطرق غير المعلمية فتستخدم في جميع الأحوال وخاصة في حالة عدم معرفة التوزيع الإحصائي لمجتمع الدراسة.
- ٢ - تستخدم الطرق المعلمية في حالة الاعتماد على القيم العددية للمتغيرات المتعلقة بمجتمع الدراسة، أما الطرق غير المعلمية فتستخدم في حالة الاعتماد على رتب أو ترتيب هذه المتغيرات.
- ٣ - الطرق غير المعلمية تمتاز بالبساطة وسهولة عملياتها الحسابية وتصبح هي البديل الوحيد المتاح في حالة العينات الصغيرة جداً (التي تقل عن ١٠ متغيرات) كما أنها تعطي نتائج أكثر دقة في حالة العينات الصغيرة (التي تتراوح بين ١٠ ، ٣٠ متغير)، ولكن لا يفضل استخدامها في حالة العينات الكبيرة.
- ٤ - في حالة الباحثين الذين يقومون بدراسات استطلاعية تعتمد على مقياس Likert Scale والذي لا يتوافر له الافتراضات الخاصة بالتوزيع الإحصائي للمجتمع، فإنه من غير الملائم استخدام أسلوب الاختبارات المعلمية ويكون أسلوب الاختبارات غير المعلمية هو الأسلوب الأكثر ملائمة.
- ٥ - من أمثلة الطرق المعلمية مقاييس النزعة المركزية Measures Of Central Tendency كالوسط الحسابي والوسطي والمنوال ، ومقاييس التشتت Measures of Dispersion كالتباین والاخراف المعياري ، أما الطرق غير المعلمية فمن أمثلتها اختبار مربع کای (χ^2) Chi-Square واختبار کروسکال- والـس واختبار مان وتنى واختبار کولمگروف سميرنوف واختبار معامل ارتباط سپیرمان واختبار معامل اتفاق کندال وغيرها.

...

ويعتمد تصنیف نماذج منهج دراسات الحدث على الأساليب الإحصائية المستخدمة، ويمكن تصنیف هذه النماذج إلى نوعين: نماذج منهج الحدث القياسي ونماذج منهج دراسات الحدث الشرطي وذلك على النحو التالي:

١- نماذج دراسات الحدث القياسي Standard Event Studies وهي النماذج التي تعتمد على البيانات الوصفية لإثبات صحة أو عدم صحة الفروض التي يستخدمها الباحثون، وتعتمد هذه النماذج على الأساليب الإحصائية غير المعلمية، ويعد نموذج السوق The Market Model ونموذج التسعير الرأسمالي من أشهر النماذج التي يستخدمها منهج دراسات الحدث القياسي [١٥]، ويرى الباحث أن معظم الدراسات التي استخدمت منهج دراسات الحدث في قياس رد فعل أسعار الأسهم تجاه الأحداث المعلن عنها قد اعتمدت على هذه النماذج القياسية للأسباب التالية [١٥]:

- (أ) تمكن من الوصول لاستدلالات إحصائية موثوقة بها إلى حد ما.
- (ب) تمكن من التغلب على مشكلة قلة البيانات التي تواجه الباحثين في أغلب الأحيان حيث يمكن استخدامها مع العينات صغيرة الحجم.
- (ج) تتمكن من تجنب فقدان الثقة في الاختبارات الإحصائية المعلمية التي لا يمكن قبول نتائجها بشكل قاطع موثوق فيه.
- (د) يمكن استخدامها في الدراسات التجريبية أو الاختبارية غير الخاضعة لشروط معينة لقياس العائدات الشاذة المتوقعة وغير المنشورة.
- (ه) تتمكن من استخدام فرض العدم لقياس العائدات الشاذة التي تحدث في أسعار الأسهم نتيجة للإعلان عن أحداث معينة.

٢- نماذج دراسات الحدث الشرطي Conditional Event Studies وهي النماذج التي تعتمد على البيانات الكمية لإثبات صحة أو عدم صحة الفروض التي يستخدمها

الباحثون، وتعتمد هذه النماذج على الأساليب الإحصائية المعلمية وهي الأساليب التي تتطلب افتراضات معينة حول مجتمع الدراسة أهمها أن يكون توزيع المجتمع توزيعاً طبيعياً أو متجانس التباين وهذه النماذج تصلح للعينات الكبيرة كما أنها تناسب البيانات الفئوية أو النسبية ولكن يعاب عليها أنها تستغرق وقتاً طويلاً وتحتاج إلى عمليات حسابية معقدة، ويتم تطبيق النموذج الشرطي في دراسات الحدث في الواقع العملي وفقاً للخطوات التالية [٦]:

(أ) تحديد الشروط الإحصائية الواجب توافرها في البيانات المراد تحليلها وال المتعلقة بالأحداث المعلن عنها.

(ب) جمع البيانات والمعلومات المتوفرة عن الأحداث موضوع الدراسة والتحليل.

(ج) حساب الارتباط بين المعلومات والعوائد الشاذة لمعرفة مدى التأثير على سعر السهم في ضوء الشروط الإحصائية المحددة.

ويرى الباحث أن اختيار أحد النماذجين (النموذج القياسي أو النموذج الشرطي) يتوقف على عدة عوامل أهمها ما يلي :

- ١ طبيعة الأحداث المستخدمة ومدى توافر البيانات اللازمة.
- ٢ طبيعة المعلومات المتوفرة عن الأحداث المعلن عنها.
- ٣ حجم العينة المستخدمة في الدراسة.
- ٤ طبيعة الفروض التي تقوم عليها الدراسة.

وسوف يقوم الباحث باستخدام النموذج الشرطي لنهج دراسات الحدث في هذا البحث لقياس رد فعل أسعار بعض الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي تجاه الأحداث المعلن عنها والتي سوف يتم تحديدها في الجزء التطبيقي من خلال استخدام

...

الأساليب الإحصائية المعلمية التي تعتمد على السلاسل الزمنية Time Series باستخدام نماذج الانحدار Regression والمتوسطات المتحركة التكاملية Regressive Model حيث أن تلك الأساليب تناسب المعرف باسم ARIMA حيث أن تلك الأساليب تناسب البيانات الكبيرة التي سوف يستخدمها الباحث لقياس تأثير مجموعة مختلفة من الأحداث على أسعار بعض الأسهم المتداولة داخل سوق الأسهم السعودي خلال مدة معينة (نافذة الحدث) كما أنها تناسب طبيعة المعلومات المتعلقة بأسعار إغفال الأسهم اليومية بحيث يتم التعبير عنها في شكل سلسلة زمنية خلال نافذة الحدث المستخدمة لقياس رد فعل الأحداث المعلن عنها على أسعار الأسهم، وتعرف السلاسل الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تؤخذ على إحدى الظواهر خلال فترة زمنية متتابعة، وهذه المشاهدات أو القياسات عادة ما تكون غير مستقلة وتعتمد على بعضها البعض مما يمكن من التوصل إلى تنبؤات مستقبلة موضوع بها إلى حد كبير [١٧].

:

يتناول الباحث في هذا المبحث أهم الدراسات السابقة المتعلقة بنهج دراسات الحدث وكيفية استخدامه في قياس رد فعل أسعار الأسهم في الأسواق المالية تجاه الأحداث المالية والأحداث غير المالية سواء كانت هذه الأسواق من الأسواق المالية المتقدمة المرتفعة الكفاءة أم من الأسواق المالية الصاعدة المتوسطة أو المنخفضة الكفاءة.

قام Machinaly [١٨] بدراسة لتوضيح العلاقة بين كل من نافذة الحدث وحجم العينة من ناحية ومستوى الأرباح غير العادية التي تتحققها المنظمة من ناحية أخرى حيث أثبتت أن هناك علاقة طردية بينهما بمعنى أنه كلما زادت نافذة الحدث وحجم

العينة كلما زادت احتمالات تحقق الأرباح غير العادية، وقد توصلت الاختبارات

الإحصائية التي استخدمها الباحث إلى النتائج التالية :

- ١ - إذا كانت نافذة الحدث يوماً واحداً وكان حجم العينة ٢٥ شركة ومستوى الثقة ٩٥٪ ومستوى الأرباح غير العادية $\frac{1}{2} \%$ ، ٪١٢ ، ٪٧١ على التوالي فإن احتمالات تتحقق مستويات الأرباح غير العادية يكون ٪٢٤ ، ٪٧١ ، ٪١٠٠ على التوالي.
- ٢ - إذا زاد حجم العينة إلى ٥٠ شركة فإن احتمالات تتحقق مستويات الأرباح غير العادية هي ٪٤٢ ، ٪٦٤ ، ٪١٠٠ على التوالي.
- ٣ - إذا زاد حجم العينة إلى ١٠٠ شركة فإن احتمالات تتحقق مستويات الأرباح غير العادية هي ٪٧١ ، ٪١٠٠ ، ٪١٠٠ على التوالي.
- ٤ - إذا زاد المدى الزمني لنافذة الحدث إلى يومين وكان حجم العينة ٢٥ شركة فإن احتمالات تتحقق مستويات الأرباح غير العادية هي ٪٢٤ ، ٪١٠ ، ٪٧١ على التوالي.
- ٥ - إذا زاد المدى الزمني لنافذة الحدث إلى يومين وكان حجم العينة ٥٠ شركة فإن احتمالات تتحقق مستويات الأرباح غير العادية هي ٪٤٢ ، ٪٩٤ ، ٪١٤ على التوالي.
- ٦ - إذا زاد المدى الزمني لنافذة الحدث إلى يومين وكان حجم العينة ١٠٠ شركة فإن احتمالات تتحقق مستويات الأرباح غير العادية هي ٪٧١ ، ٪٢٤ ، ٪١٠٠ على التوالي.

قام Kenneth [١٩] بدراسة تناولت التحليل التخطيطي لمنهج دراسات الحدث باستخدام عينة مكونة من ٣٠ حدثاً للإعلان عن توزيعات الأرباح وكانت النافذة المستخدمة ± 15 يوم، ولقد اعتمدت هذه الدراسة على متغيرين أساسيين أحدهما

...

المتغير المستقل وهو فترة الإعلان عن الحدث. وثانيهما المتغير التابع وهو المحتوى المعلوماتي للحدث، ومن خلال المنهج التجريبي أثبتت الدراسة أن القدرة على تحديد تاريخ الحدث والحد من تسرب المعلومات يتناسب طردياً مع القدرة على تصميم اختبارات تساعد على قياس العائدات الشاذة المرتبطة بالحدث وبيان مدى تأثير أسعار الأسهم بتلك الأحداث. ولقد أكدت الدراسة أن تحديد نافذة الحدث المستخدمة يعد من أهم المتغيرات التي تؤثر على قياس العائدات الشاذة لسعر السهم تجاه الإعلان عن توزيعات الأرباح، وأن قوة الاختبارات الإحصائية المستخدمة يتناسب عكسياً مع طول نافذة الحدث المستخدمة، ويعاب على هذه الدراسة أنها استخدمت المنهج التخططي ولم تستخدم الأساليب الإحصائية ولذلك فإنها لم تقدم دلالات إحصائية للنتائج التي توصلت إليها.

قام Seiler [٢٠] بدراسة أوضحت أن منهج دراسات الحدث أصبح منهجاً أساسياً لمعرفة وقياس تأثير الأحداث على عائدات الأسهم وحساب العائدات الشاذة الناتجة عن هذه الأحداث وأنه من خلال استخدام فرض عدم الفرض البديل يكون لدى الباحثين القدرة على اختيار المنهج الأكثر ملائمة للعينة المستخدمة في الدراسة إلا أنها لم توضح متى يتم استخدام الفرض عدم ومتى يتم استخدام الفرض البديل والآثار السلبية المترتبة على استخدام الفرض البديل بل أنها وجهت النقد للدراسات التي استخدمت الفرض البديل عند استخدام منهج دراسات الحدث في قياس العائدات الشاذة ولكنها لم تقدم دليلاً يمكن من خلاله تفضيل استخدام فرض عدم.

قام كل من Bhagat & Ramano [٢] بدراسة تكونت من جزئين، تناول الجزء الأول منها مفهوم منهج دراسات الحدث وأهميته وخطواته وعلاقته بفرض كفاءة السوق وكيفية استخدامه في قياس رد فعل أسعار الأسهم تجاه الأحداث المتعلقة

بالشركات من الناحية القانونية ، وانتهى هذا الجزء من الدراسة إلى أن منهج دراسات الحدث قد أصبح من أكثر المنهاج المستخدمة في اختبار فرضية كفاءة الأسواق المالية وتوضيح مدى تأثر أسعار الأسهم بالمعلومات المتاحة التي يستطيع المستخدم من خلالها تحقيق أرباح غير عادلة ، ودللت على ذلك بكتراة استخدام هذا المنهج في الدراسات المحاسبية الأكاديمية وفي تحليل الأحداث المالية المتعلقة بالشركات مثل إعادة شراء الأسهم (أسهم الخزينة) وتجزئة الأسهم وتوزيعات الأرباح وتغيير مجالس الإدارات.

أما الجزء الثاني [٢] فقد تناول فيه الباحثان كيفية استخدام منهج دراسات الحدث في مجال القانون المتعلق بالشركات حيث أن منهج دراسات الحدث يقيس التغير غير المتوقع في سعر السهم بسبب الأحداث أو المعلومات الجديدة وقد تكون هذه الأحداث أو المعلومات تتعلق بالتعديلات في قوانين الشركات ، أي أنه يعمل على قياس التغير في أسعار الأسهم نتيجة التغير الذي يحدث في النظام القانوني المتعلق بالأسواق المالية ، وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد تناولت منهج دراسات الحدث من الناحية القانونية إلا أنها تعتبر من أهم الدراسات التي تعرضت لهذا المنهج.

قام كل من Graciela & Sergio [٢١] بدراسة تناولت مشكلة عدم استقرار أسواق المال الصاعدة ومدى تأثير التغيرات السيادية على عائدات تلك الأسواق ، ومن خلال استخدام منهج دراسات الحدث تم قياس تأثير التغيرات الاقتصادية العالمية – الممثلة في أزمة العملة العالمية التي حدثت بتركيا في فبراير عام ٢٠٠١ – على عدم استقرار الأسواق المالية الصاعدة من خلال نافذة حدث قصيرة ± 10 أيام ، و تكونت عينة الدراسة من ستة عشر سوقاً صاعداً للأوراق المالية موزعة على أوروبا وأسيا وأمريكا اللاتينية ، وقد بلغ إجمالي الأحداث في هذه الأسواق ثلاثة وسبعين حدثاً ،

...

وأظهرت النتائج الإحصائية للدراسة أن التغيرات الاقتصادية العالمية قد أثرت على تقديرات وتوقعات أسواق العينة الستة عشر بما يزيد عن ٥٠٪ ، كما أظهرت النتائج أيضاً أن أزمة العملة العالمية لم تكن هي السبب الوحيد في عدم استقرار أسواق المال الصاعدة بل أن هناك أسباباً أخرى أهمها أن غالبية المستثمرين في هذه الأسواق يقومون باستثمار أموالهم دون النظر إلى السياسات الاقتصادية والمالية المستخدمة متبعين "سياسة القطيع" وغياب الشفافية نتيجة لقيام بعض المستثمرين باستخدام سياسات غير أخلاقية للحصول على بعض المعلومات الهامة التي لا تتوافر لكل الأطراف ، فضلاً عن الضعف الاقتصادي لبعض بلدان هذه الأسواق الصاعدة الذي يعمل على زيادة رد فعل هذه الأسواق تجاه الأحداث الدولية ، فزيادة أسعار الفائدة العالمية يكون تأثيره أكبر على الأسواق المالية ذات الاقتصاديات الضعيفة نتيجة لانخفاض السيولة وضعف القطاع المصرفي بها.

قام كل من Subramani & Walden [22] بدراسة تناولت الأحداث المتعلقة بالتجارة الإلكترونية باستخدام ١٥٠٠ حدث للنوافذ القصيرة (\pm يوم، \pm ٥ أيام، \pm عشرة أيام)، ٣٥٠ حدث للنوافذ الطويلة (\pm ٦ شهور، \pm ٩ شهور، \pm سنة) خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٠ بالتطبيق على الأسواق المالية الأمريكية (نيويورك ، ناسداك ، امكس) ، ولقد كانت العائدات الشاذة غير واضحة عند استخدام النوافذ القصيرة في حين كانت أكثر وضوحاً عند استخدام النوافذ الطويلة وكانت هذه العائدات تتشابه مع تقلبات السوق إلى حد كبير ، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ١ - أن أسواق المال المرتبطة الكفاءة أسرع تأثراً بالأخبار المعلنة من أسواق المال المنخفضة الكفاءة وأن تأثير الإعلان عن المعلومات المتعلقة بأسعار الأسهم يتآثر بعدة

عوامل أهمها مدى الغموض الذي تتعرض له تلك المعلومات ومدى تأثير تلك المعلومات على قطاعات معينة أو شركات معينة ومدى توافر تلك المعلومات للأطراف ذوي العلاقة.

- ٢ - يفضل استخدام نوافذ الحدث الطويلة لقياس العائدات الشاذة المرتبطة بالأحداث المتعلقة بالتقنيات المتكررة مثل التجارة الالكترونية، أما نوافذ الحدث القصيرة فيفضل استخدامها مع الأحداث التقليدية المتكررة مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح وتجزئة الأسهم وزيادة رأس المال وغيرها.

قام كل من Sandy & Etienne [23] بدراسة لقياس رد فعل أسعار الأسهم تجاه الإعلان عن اندماج الشركات Business Combinations، وتكونت عينتهما من ٢٣٧ حدثاً تعرضت له بعض شركات الأدوية خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠ ، وبلغت نافذة الحدث المستخدمة ± 3 أيام بالتطبيق على سوق نيويورك وناسداك للأوراق المالية، ولقد قامت الدراسة على الفروض التالية :

١ - أن هناك علاقة ارتباط بين العائدات الشاذة التي تحدث في أسعار الأسهم وبين الاندماجات التي تحدث بين شركات قطاع الأدوية.

٢ - أن هناك علاقة طردية بين الأرباح المحققة ودرجة الاندماج.

٣ - أن هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة وقيمة الاندماج.

وتوصلت الدراسة إلى أن تأثر أسعار الأسهم يعتمد على نسبة السيطرة بين الشركات المتحالفه أو المندمجه وطبيعة التحالف أو الاندماج والأرباح المتوقع تحقيقها بعد الاندماج والقدرة على السيطرة بعد الاندماج.

قام كل من Gao & Tse [24] بدراسة لاستخدام منهج دراسات الحدث في قياس رد فعل أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية الصيني تجاه الإعلان عن

...

توزيعات الأرباح، ولقد تم قياس ذلك وفقاً لمجموعتين من المعايير المحاسبية، المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الصينية، ولقد أثبتت الدراسة أن الزيادة في توزيعات الأرباح تؤدي إلى تحقيق عائدات شادة إيجابية، أما النقص في توزيعات الأرباح فيؤدي إلى تحقيق عائدات شادة سلبية، كما أن المستثمرين الصينيين يثرون في المعلومات المحاسبية التي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بدرجة تفوق ثقتهم في المعلومات المحاسبية التي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الصينية وأن الكثير منهم يطالبون بتحقيق نوع من التوافق بين المعايير الدولية والمعايير الصينية بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتطوير سوق الأوراق المالية الصيني وتحقيق الاندماج مع الأسواق المالية العالمية.

قام كل من Bredin & Gavin & Reilly [٢٥] بدراسة تناولت أثر التغيرات في السياسات النقدية المتمثلة في تغير أسعار الفائدة الدولية والمحلية على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الإيرلندي باستخدام منهج دراسات الحدث من خلال نافذتين للحدث ، نافذة قصيرة \pm يوم ، \pm ٣ أيام ، نافذة طويلة \pm شهر ، \pm ٣ شهور ، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١ - أن التغيرات غير المتوقعة في السياسات النقدية تؤثر على أسعار الأسهم بشكل سريع.

٢ - أن التغير في سعر الفائدة الدولية كان له تأثير هام على سوق الأوراق المالية في إيرلندا مما يعني تأثر الأسواق المالية المختلفة بالتغييرات في السياسات النقدية الدولية.

٣ - أن سوق الأوراق المالية في إيرلندا يتأثر بالسياسات النقدية الأمريكية بطريقة تزيد عن تأثيره بالسياسات النقدية الأوروبية ، ويرجع السبب في ذلك – كما

ذكرت الدراسة – أن أغلب الشركات العاملة في إيرلندا شركات أمريكية وأن معظم المستثمرين في إيرلندا يستثمرون أموالهم في الأسواق الأمريكية.

قامت New Orleans University [٢٦] بدراسة استهدفت رد فعل أسواق المال تجاه التغيرات في مجالس إدارات الشركات باستخدام عينة مكونة من ٨٧٠ حدثاً يتعلّق بعضها بتعيين مجالس إدارات جديدة ويتعلّق بعضها الآخر بإجراء تعديلات في مجالس الإدارات القائمة، وتم التطبيق على سوق الأوراق المالية في سنغافورة خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٢ باستخدام نافذة حدث مقدارها ١٧٠ يوماً قبل الإعلان عن التغيير أو التعديل، ويوم وقوع الحدث، ٢٠ يوماً بعد الإعلان عن الحدث. وقامت الدراسة على الافتراضات الأربع التالية :

- ١ - أن التغيير في مجالس إدارات الشركات من خلال تعيين مدیرین غیر تنفیذیین یحدث عائدات شاذة إيجابیة في أسعار الأسهم.
 - ٢ - أن الإدارات المتعددة لها تأثير سلبي على أداء المدير المعین بما یحقق عائدات شاذة سلبیة.
 - ٣ - أن مجالس الإدارات العائلية والتغيرات التي تحدث فيها يتوقف تأثيرها على مدى الكفاءة والقدرة على اتخاذ القرار وحسن العلاقة بين مجلس الإدارة العائلي ومدى تعارض مصلحة مجالس الإدارة مع مصلحة المساهمين.
 - ٤ - أن المديريں العائليں معینون لمصالح عائلية وليس للخبرة والكفاءة التي تعمل على حماية مصالح وحقوق المساهمين.
- ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة أهمها ما يلي :
- ١ - وجود علاقة ايجابية بين التغيرات في مجالس الإدارة والعائدات الشاذة المحققة.

...

- ٢ وجود عائدات شاذة سلبية عند إسناد أكثر من مهمة لأحد المديرين لاعتقاد المستثمرين أن هؤلاء المديرين ليس لديهم الوقت الكافي للقيام بالأعمال المتعددة المسندة إليهم.
- ٣ أن التغيرات التي تحدث في مجالس الإدارات من خلال تعيين مديرين غير تنفيذيين قد يضيف إلى قيمة الشركة من خلال المعلومات والأفكار الجديدة.
- ٤ يؤدي التغيير في مجالس الإدارات إلى حدوث عائدات شاذة في أسعار الأسهم إذا قام المديرون الجدد بوضع استراتيجيات للشركة والعمل على حل مشاكلها وتطوير أعمالها وخاصة إذا كانوا يتمتعون بالخبرة والكفاءة.
- ٥ توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الإحصائية تمثل في حدوث عائدات شاذة سلبية لتعيين المديرين المعينين في إدارات متعددة بمقدار (٣٤٥٪) وحدوث عائدات شاذة إيجابية عند تعيين مدير غير تنفيذي لشغل إدارة واحدة بالشركة بمقدار ١٧٤٪ وحدوث عائدات شاذة سلبية لتعيين مديرين عائليين بمقدار (١٩٨٤٪).

قام [11] Nels بدراسة استخدمت منهج دراسات الحدث لقياس تأثير الأحداث غير المتوقعة على أسعار الأسهم وتحليل التطورات التي تحدث في سعر السهم وما يترب عليها من عائدات شاذة إيجابية أو سلبية ، وتم تطبيق الدراسة على سهم شركة Johnson & Johnson التي تلف أحد منتجاتها المسكن للألم (Tylenol) وتسبب في حدوث الكثير من حالات التسمم عام ١٩٨٢ وكان هذا المنتج يسيطر على حوالي ٣٧٪ من سوق الأدوية المستخدمة في تسكين الألم ، واستخدمت الدراسة نافذة حدث طويلة مدتها ٢٥٢ يوم بدأت في ٢٨ ديسمبر ١٩٨١ وانتهت في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٢ وأظهرت النتائج انخفاض سعر السهم يومي ٢٨ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٨١ بمقدار ١٠

دولار، أما متوسط الانخفاض في سعر السهم خلال كامل المدة فبلغ ١.٤٤ دولار، ويرى الباحث أن هذه الدراسة تعد من الدراسات التطبيقية الجيدة إلا أنها استخدمت نافذة حدث طويلة جداً، كما أنها قامت بدراسة رد فعل السوق تجاه سهم الشركة صاحبة الحدث فقط دون معرفة أثر الحدث على باقي أسهم الشركات المنافسة أو التي تنتهي إلى نفس قطاع الأدوية، وهل حققت هذه الشركات عائدات شاذة إيجابية على حساب شركة Johnson & Johnson؟ أم أنها حققت عائدات شاذة سلبية مثلها؟

قام كل من Kothari & Warner [٢٧] بدراسة أكدت أن منهج دراسات الحدث لم يعد منهجاً مهماً ومتكاملاً إلا بعد أن اكتملت ملامحه كمنهج من خلال الكتابات العديدة التي تمت في العقود الماضية وأنه أصبح أداة مهمة في التحليل الاقتصادي والمحاسبي والإداري، كما تناولت أهمية وفوائد استخدام هذا المنهج في تحليل المعلومات المتعلقة بأسعار أسهم الشركات في الأسواق المالية، كما توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي :

١ - يمكن استخدام منهج دراسات الحدث في تقدير الأداء الشاذ للسهم وقت وقوع الحدث أي أنه يعد دليلاً ومقاييساً لتأثير الحدث على ثروة المستثمر المتمثلة في الأسهم التي يمتلكها.

٢ - يعد منهج دراسات الحدث أداة هامة يمكن من خلالها اختبار كفاءة سوق المال فمن خلال النتائج التي يمكن التوصل إليها يمكن معرفة مدى كفاءة السوق.

٣ - استخدام منهج دراسات الحدث يؤدي إلى تطوير العديد من العلوم كالمحاسبة والاقتصاد والإدارة، والدليل على ذلك تزايد الأبحاث المنشورة في المجالات والدوريات العلمية والأكادémie التي تناولت منهج دراسات الحدث منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ٢٠٠٠.

...

٤ - أن منهج دراسات الحدث أصبح مستقراً و معروفاً رغم اختلاف الباحثين في النماذج التي يمكن أن يستخدمها هذا المنهج كنماذج المحاكاة ونموذج السوق.

قام كل من Robert & Andrew & Jennings [٢٨] بدراسة استخدمت منهج دراسات الحدث لقياس رد فعل أسعار الأسهم نتيجة لاستخدام التجارة الالكترونية بالتطبيق على سوق نيويورك للأوراق المالية خلال الفترة من يوليو ١٩٩٩ حتى أبريل ٢٠٠٣ مستخدمة نافذة حدث مدتها ١٢٠ يوماً قبل تعديل المعلومات على موقع الشركات المدرجة على شبكة الانترنت الدولية، ١٠٠ يوم بعد إجراء هذا التعديل، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١ - أصبحت التجارة الالكترونية تلعب دوراً هاماً في سوق نيويورك للأوراق المالية.

٢ - وجود عائدات شاذة ايجابية نتيجة تطبيق أساليب التجارة الالكترونية في الشركات المقيدة بسوق نيويورك للأوراق المالية.

٣ - أن التغيرات التي تحدث في موقع الشركات على شبكة الانترنت الدولية تؤثر على أسعار أسهم تلك الشركات بشكل فوري.

قام Knight [٢٩] بدراسة استخدمت منهج دراسات الحدث لقياس تأثير بعض الأحداث السياسية على أسعار أسهم الأسواق المالية الأمريكية وكان الحدث المستخدم هو حدث الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٠ واستخدمت الدراسة عينة من ٧٠ شركة منها ٤١ شركة كانت تدعم المرشح الجمهوري جورج بوش الابن، ٢٩ شركة كانت تدعم المرشح الديمقراطي آل جور، ولقد استخدمت الدراسة نافذة حدث قصيرة وهي يوم إعلان النتيجة النهائية للانتخابات ونافذة أخرى طويلة تعتمد على الأحداث

المعلن عنها قبل إعلان النتائج النهائية بستة أشهر، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١ - ارتفاع أسعار أسهم الشركات التي كانت تدعم حملة جورج بوش بمتوسط عائدات إيجابية مقدارها ٣٪، ومن أشهر هذه الشركات شركة Pfizer التي ارتفعت أسعارها بنسبة ٤.١٪ وشركة Exxon التي ارتفعت أسعارها بنسبة ١.٣٪ وشركة Philip Morris التي ارتفعت أسعارها بنسبة ٦.٥٪.

٢ - انخفاض أسعار أسهم الشركات التي كانت تدعم حملة آل جورج بمتوسط عائدات سلبية مقدارها ٦٪، ومن أشهر هذه الشركات شركة Microsoft التي انخفضت أسعارها بنسبة ١٥٪ وشركة الطاقة التي انخفضت أسعارها بنسبة ١٦٪.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة تعد من الدراسات القليلة التي أوضحت أثر الأحداث السياسية على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية إلا أنها لم تقم بقياس رد فعل السوق بعد إعلان نتيجة الانتخابات بفترة من الوقت حيث اكتفت بيوم إعلان النتيجة النهائية للانتخابات وبفترة الستة أشهر السابقة لهذا اليوم.

قام كل من Otovio & Alberto [٣٠] بدراسة استخدمت منهج دراسات الحدث لقياس رد فعل سوق ساو باولو البرازيلي Sao Paulo Stock Market تجاه القضايا المرفوعة ضد بعض الشركات التي تتداول أسهمها بالسوق خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٣ ، واستخدمت عينة مكونة من ٨٠ حدثاً وكانت نافذة الحدث المستخدمة ١٥ يوماً قبل الإعلان عن القضية ويوم الإعلان وسنة بعد الإعلان عنها، وقامت الدراسة على فرض أساسي مضمونه "أن الإعلان عن الأحداث المتعلقة بالقضايا المرفوعة ضد إحدى الشركات لا يتربّ عليه وجود عائدات شاذة في أسعار أسهم هذه الشركة" ، ولقد قسمت الدراسة ردود أفعال السوق إلى ثلاثة أقسام :

...

- ١ أحداث ليس لها تأثير على أسعار الأسهم.
- ٢ أحداث لها آثار سلبية على أسعار الأسهم.
- ٣ أحداث لها آثار إيجابية على أسعار الأسهم.

ولقد أظهرت النتائج الإحصائية للدراسة وجود عائدات شاذة سلبية في الفترة التي سبقت الإعلان عن الحدث مقدارها (٤.٦٪) ووجود عائدات شاذة سلبية قوية يوم الإعلان عن الحدث مقدارها (١١.٣٪)، أما الفترة التالية للحدث (فترة السنة) فلم تظهر أي عائدات شاذة في أسعار الأسهم، ويرى الباحث أن ظهور العائدات الشاذة السلبية في الفترة السابقة للإعلان عن الحدث تشير إلى حدوث تسريب للمعلومات المتعلقة بالحدث قبل الإعلان عنها، كما أن استخدام نافذة مدتها سنة بعد الإعلان عن القضية والحكم فيها لا يعد منطقياً حيث أنها فترة كافية جداً لمعالجة نتائج العائدات الشاذة التي ظهرت نتيجة للحدث، وكان يجب أن تكون هذه النافذة مدتها ١٥ يوماً أو شهر على الأكثـر.

قام كل من Andrew & Thomas [١٠] بدراسة استخدمت منهج دراسات الحدث لتوضيح تأثير العمليات الإرهابية على أسواق المال العالمية، وقامت الدراسة على افتراض رئيسي مضمونه أن مثل هذه الأحداث الإرهابية تؤدي إلى بث الرعب المالي داخل الأسواق مما يؤدي إلى الفوضى وهبوط الأسعار بشدة لأن أسعار الأسهم ما هي إلا انعكاس للأمال أو مخاوف المستثمرين حول المستقبل، واستخدمت الدراسة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لقياس رد فعل الأسواق الأمريكية وبعض الأسواق المالية الأخرى العالمية الكفاءة وبعض الأسواق المالية الأخرى الصاعدة المتوسطة الكفاءة، ولقد تم استخدام ثلاثة نوافذ للحدث، يوم الحدث، بعد الحدث بخمسة

أيام، بعد الحدث بعشرة أيام، ويوضح الجدول رقم (١) ردود أفعال الأسواق الأمريكية والأسواق الأخرى.

.()

| | | | |
|--------|--------|--------|-----------|
| | | | |
| | | | |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | Dow Jones |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | NASDAQ |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | S & P 500 |
| | | | |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | () |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | () |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | () |
| | | | |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | |
| (% ،) | (% ،) | (% ،) | |

ومن ردود الأفعال السابقة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الأحداث الإرهابية تؤثر على أسعار الأسهم بصورة أكبر من الأحداث الأخرى، كما أنها تؤثر على كافة الأسواق العالمية وليس السوق صاحب الحدث فقط، وأن الأسواق الأمريكية (صاحبة الحدث) كانت أكثر مرونة من باقي الأسواق الأخرى لأن القطاع

...

المصرفي الأمريكي (جينذاك) كان أكثر استقراراً من غيره مما أدى إلى زيادة السيولة وامتصاص الحدث وتقليل التقلبات التي يتعرض لها السوق.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة استخدمت نافذة حدث قصيرة جداً لا تتفق مع ضخامة الحدث وكان يجب أن تتبع النافذة لتكون بعضها قصيرة الأجل وبعضها متوسطة الأجل وبعضها طويلة الأجل حتى يمكن معرفة الفترة التي استغرقتها الأسواق للعودة إلى الاستقرار مرة أخرى.

قام جلال العبد [7] بدراسة لاختبار مدى سرعة استجابة سوق الأسهم السعودي للمعلومات المالية المنشورة المرتبطة بأحداث معينة حيث قام الباحث بوضع فرض مؤداه أن المعلومات المالية المنشورة عن أحداث معينة لا تؤثر على تحركات أسعار الأسهم بصورة تؤدي إلى تحقيق أرباح غير عادلة، ولاختبار هذا الفرض قام الباحث برصد ٤٥ حدث خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ ترتبط باثنين وعشرين شركة من الشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودي من خلال نافذتين للحدث \pm يوم ، \pm ٢ يوم ، وقد توصلت نتائج اختبار (Z) الذي قام الباحث باستخدامه إلى النتائج التالية :

- ١ - سرعة استجابة سوق الأسهم السعودي للمعلومات المالية المنشورة.
- ٢ - وجود عائدات شاذة (إيجابية وسلبية) بعد الإعلان عن الأحداث داخل السوق.
- ٣ - أن عمليات الإفصاح عن الأحداث المالية قد أثرت تأثيراً كبيراً على سلوك المعاملين داخل السوق السعودي.

قامت شركة Microsoft [31] بدراسة لتوضيح كيفية استخدام منهج دراسات الحدث لقياس رد فعل أسعار أسهم الشركة والشركات المعاملة معها وهي شركات

حتى عام ١٩٩٩ باستخدام نافذة حدث مدتها ٣٠ يوما تم تقسيمها إلى ٩ أيام قبل وقوع الحدث، يوم وقوع الحدث، ٢٠ يوما بعد وقوع الحدث حيث أن فترة ما قبل الحدث تعمل على تفادي أي تسريب يكون قد حدث للمعلومات قبل الإعلان عن الحدث، أما فترة ما بعد الحدث فلمعرفة مدى تأثير أسعار أسهم شركات العينة بالأحداث المعلن عنها، ولقد أظهرت النتائج الإحصائية للدراسة حدوث بعض التغيرات في أسعار أسهم شركة Microsoft وحدوث تغيرات أكثر حدة في أسعار أسهم باقي شركات العينة، وكانت هذه التغيرات تتناسب طردياً مع مقدار علاقة كل شركة بشركة Microsoft، ولقد انتهت الدراسة إلى اقتراح هام يقضي بتقسيم شركة Microsoft إلى شركتين أحدهما لصناعة أنظمة التشغيل والأخرى لصناعة البرامج والتطبيقات المختلفة لتخفييف شبهة الاحتكار الموجهة للشركة.

قام سعيد الإمام [٣٢] بدراسة لاختبار فرض كفاءة سوق الأسهم السعودي من خلال دراسة تأثير حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار تداول الأسهم خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦ ، ولقد استخدمت الدراسة عينة مكونة من ٢٠٧ حدثاً تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات :

- المجموعة الأولى تضم ٨٦ حدثاً تتضمن الإعلان عن زيادة التوزيعات.
 - المجموعة الثانية تضم ٦١ حدثاً تتضمن الإعلان عن عدم تغيير التوزيعات.
 - المجموعة الثالثة تضم ٦٠ حدثاً تتضمن الإعلان عن نقص التوزيعات.
- ولقد استخدمت الدراسة نوعين من نوافذ الحدث تحسباً لعملية تسرب المعلومات المتعلقة بالأحداث المعلن عنها، كما استخدمت نموذج السوق لقياس رد الفعل الحادث في أسعار تداول الأسهم، ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة وهي

...

أن الإعلان عن التوزيعات في سوق الأسهم السعودي لم يحدث أي عائدات شاذة (إيجابية أو سلبية) في جميع مجموعات الدراسة الثلاث وأن هذا يدل على كفاءة سوق الأسهم السعودي.

من الدراسات السابقة التي استعرضها الباحث يمكن التوصل للنتائج التالية :

- ١ - يعتبر منهج دراسات الحدث أحد المناهج الهامة المستخدمة في تحليل وقياس رد فعل أسعار الأسهم تجاه الأحداث المعلن عنها سواء كانت هذه الأحداث أحداثاً مالية أم أحداثاً غير مالية.
- ٢ - يعمل منهج دراسات الحدث على تطوير أسواق المال لوجود علاقة بينه وبين كفاءة هذه الأسواق، كما يمكن من خلاله معرفة درجة الارتباط بين الأسواق المالية المختلفة إزاء بعض الأحداث العالمية مثل الأحداث المتعلقة بالتغييرات في السياسات النقدية الدولية والأزمات المالية الدولية والأحداث المتعلقة بالحروب والإرهاب والكوارث الطبيعية.
- ٣ - أثبت استخدام منهج دراسات الحدث أن الأسواق المالية المتقدمة أكثر قدرة من الأسواق المالية الصاعدة على امتصاص آثار الأحداث السيئة وتفاديها نتيجة لقوة قطاعها المصرفي وتوافر السيولة لديها، كما أن هذه الأسواق أكثر تأثراً بالأحداث والتغيرات والتقلبات التي تحدث في الأسواق الأخرى لزيادة الشفافية، بعكس الأسواق المالية الصاعدة التي تعاني من نقص المعلومات أو تسريبها قبل الإعلان عنها.
- ٤ - اهتمت الكثير من الدراسات السابقة بنافذة الحدث المستخدمة كإحدى خطوات أو آليات تطبيق منهج دراسات الحدث وأوضحت أن النجاح أو الفشل في

استخدام هذا المنهج يتوقف – إلى حد كبير – على مدى النجاح في تحديد نافذة الحدث المناسبة.

٥ - على الرغم من قدم منهج دراسات الحدث إلا أنه لم يتم استخدامه كأدلة تحليلية لقياس رد فعل أسعار الأسهم تجاه الأحداث المعلن عنها إلا في أوائل القرن الحالي ، وهذا الاستخدام تم تطبيقه في الدول التي تملك أسواقاً مالية متقدمة في حين أن الأسواق المالية الصاعدة كانت أقل حظاً في تطبيق هذا المنهج.

:

يتناول الباحث في هذا المبحث الدراسة التطبيقية التي قمت على بعض الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق الأسهم السعودي والتي بلغ عددها ٥٢ شركة مع رصد الأحداث التي تعرضت لها هذه الشركات خلال الفترة من ٢٠٠٦/١/١ حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠ والتي بلغت ١٠٧ حدث.

قامت هذه الدراسة التطبيقية على فرض ثلاثة :

الفرض الأول H1: توجد علاقة جوهرية بين المعلومات المنشورة عن وقوع أحداث معينة والأسعار المستقبلية للأسهم.

الفرض الثاني H2: توجد علاقة جوهرية بين كفاءة السوق ومقدار تأثير الحدث على الأسعار المستقبلية للأسهم داخل سوق الأسهم السعودي.

الفرض الثالث H3: يمكن قياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم تجاه وقوع أحداث معينة من خلال قياس العائدات الشاذة الإيجابية أو السلبية.

...

قام الباحث بتجميع الأحداث التي أعلنت عنها الشركات التي تم اختيارها خلال فترة الدراسة، وبعد ذلك تم تصنيف هذه الأحداث إلى مجموعتين رئيسيتين: أحاديث مالية Financial Transactions وأحداث غير مالية Non – Financial Transactions وتنقسم الأحداث المالية من ٧٢ حدثاً موزعة على خمسة أنواع من الأحداث كالتالي:

- ١ حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح في صورة نقدية وعددتها ١٦ حدثاً.
- ٢ حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح في صورة أسهم مجانية وعددتها ١٦ حدثاً.
- ٣ حدث الإعلان عن تجزئة الأسهم وعددتها ١٠ أحداث.
- ٤ حدث الإعلان عن القوائم المالية وعددتها ١٥ حدثاً.
- ٥ حدث الإعلان عن زيادة رأس المال وعددتها ١٥ حدثاً.

أما الأحداث غير المالية فتتشكل من ٣٥ حدثاً موزعة على نوعين من الأحداث

- كالتالي:
- ١ حدث الإعلان عن تعديلات مجالس الإدارة وعددتها ١٥ حدثاً.
 - ٢ حدث الأخبار غير الرسمية المتداولة في السوق وعددتها ٢٠ حدثاً.

يعتمد الباحث على استخدام نافذتي حدث إحداهما قصيرة (- ١ ، صفر، ١+) والأخرى متوسطة (- ١٠ ، صفر، ١٠+) ، ولقد تم استخدام هاتين النافذتين لتحقيق بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تطبيق منهج دراسات الحدث على الأسواق الصاعدة ومن أهم هذه الاعتبارات :

- ١ - محاولة علاج مشكلة تسرب المعلومات قبل الإعلان عنها.
- ٢ - محاولة علاج مشكلة عدم قدرة بعض الأطراف ذوى العلاقة في الحصول على المعلومات في نفس التوقيت.
- ٣ - محاولة علاج مشكلة الأحداث المتداخلة وهى الأحداث التي تقع في توقيت واحد.
- ٤ - مقارنة متوسط العائدات الشاذة المحققة في كل نافذة من النافذتين. وسوف يقوم الباحث بعرض أسعار إغفال الأسهم خلال أيام نافذة الحدث المتوسطة ومدتها ٢١ يوماً، ويتمثل ذلك في سعر الإغفال ليوم وقوع الحدث وأسعار الإغفال للعشرة أيام السابقة لوقوع الحدث وأسعار الإغفال للعشرة أيام التالية لوقوع الحدث لتكوين سلسلة زمنية بأسعار الإغفال، وهى السلسلة التي سيتم الاعتماد عليها في التنبؤ بالعائدات الشاذة المستقبلية مع ملاحظة أن سعر الإغفال ليوم وقوع الحدث هو سعر إغفال السهم في نهاية تعاملات يوم الإعلان عن الحدث ، وفي حالة الإعلان عن الحدث بعد انتهاء التداول أو إعلانه أثناء إغلاق السوق فإن سعر الإغفال ليوم وقوع الحدث يعتبر هو سعر الإغفال في نهاية تعاملات اليوم التالي لوقوع الحدث.

قام الباحث بقياس العائدات الشاذة باتباع الخطوات التالية :

- ١ - تحديد أسعار إغفال الأسهم يوم وقوع الحدث (صفر) من خلال نافذتي الحدث المستخدمتين (- ١ ، ١ +) ، (- ١٠ ، ١٠ +).
- ٢ - التنبؤ بسعر السهم خلال فترة مستقبلية حددتها الباحث بعشرة أيام تقع بعد انتهاء النافذة المتوسطة مباشرة ويتم ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي Auto – Regressive Integrated Moving Average للمتوسطات المتحركة التكاملية

...

(ARIMA)، وسوف يتم ذلك بالتعرف على الموصفات الأولية للسلسلة الزمنية من خلال اختبار رتب النموذج (رتبة الانحدار الذاتي لعدد المشاهدات السابقة ويرمز لها بالرمز P ، ورتبة الفروق المتتالية لتحقيق السكون في السلسلة الزمنية ويرمز لها بالرمز D ، ورتبة المتوسطات المتحركة المتكاملة لعدد المتغيرات التي يشملها النموذج الملائم للتنبؤ ويرمز لها بالرمز Q مع استخدام رتبتين للنموذج هما (P_1, D_0, Q_1) للسلسلة الزمنية الساكنة، (P_1, D_1, Q_1) للسلسلة الزمنية غير الساكنة.

-٣- قياس العائد المتوقع Expected Return للسهم خلال فترة التنبؤ المحددة بعشرة أيام ويتم ذلك بالمعادلة التالية :

$$\text{العائد المتوقع } ER_{it} = \text{سعر إغلاق السهم} - \text{سعر إغلاق السهم خلال النافذة حيث (i) هي العائد المتوقع للسهم في اليوم (t).}$$

-٤- تحديد العائد الفعلي للسهم Actual Return خلال نافذتي الحدث $(+1)$ ، $(+10)$ ، ويتم ذلك بالمعادلة التالية :

$$\text{العائد الفعلي للسهم } AR_{it} = \text{سعر إغلاق السهم بعد وقوع الحدث} - \text{سعر الإغلاق يوم وقوع الحدث حيث (i) هي العائد الفعلي للسهم في اليوم (t).}$$

-٥- تحديد العائدات الشاذة Abnormal Return (الأرباح أو الخسائر غير العادية) ويتم ذلك بالمعادلة الآتية :

$$\text{العائدات الشاذة } ABR_{it} = \text{العائد المتوقع } ER_{it} - \text{العائد الفعلي } AR_{it} \text{ حيث (i) هي العائد الشاذ للسهم في اليوم (t).}$$

٦ - تحديد العائدات الشاذة المتراكمة للحدث Cumulative Abnormal Return (CABR_{it}) وهو يساوى مجموع العائدات الشاذة خلال نافذة الحدث ويمكن حسابها باستخدام المعادلة الآتية :

$$CABR_{it} = \sum_{i=1}^{t=10} ABR_{it}$$

حيث (i) هي العائدات الشاذة للسهم خلال أيام النافذة (t) والتي تساوى عشرة أيام.

٧ - استخدام إحصائية (Z) لاختبار ما إذا كانت العائدات الشاذة تختلف عن الصفر أم لا وتحليل نتائجها لكل نافذة على حدة وبيان أثرها على سوق الأسهم السعودي من خلال مستويين للثقة (مستوى ثقة ٩٥٪، ومستوى ثقة ٩٩٪).

٨ - يعد حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح في صورة نقدية Cash Dividends من أكثر الأحداث التي تناولتها معظم دراسات الحدث في الأسواق المالية المختلفة لأنه من الأحداث الهامة التي تؤثر على أسعار تداول الأسهم في هذه الأسواق ، ويوضح الجدول رقم (٢) العائدات الشاذة (الأرباح أو الخسائر غير العادية) لكل حدث من الأحداث الستة عشر المتعلقة بالإعلان عن توزيعات الأرباح في صورة نقدية خلال الأيام العشرة لنافذة الحدث المتوسطة والقيمة التراكيمية لهذه العائدات الشاذة في نهاية هذه النافذة ، كما يوضح الوسط الحسابي للعائدات الشاذة لجميع الأحداث الستة عشر خلال نافذة الحدث القصيرة ، أي بعد يوم واحد من وقوع الحدث ، وخلال نافذة الحدث المتوسطة ، أي بعد عشرة أيام من وقوع الحدث.

()

| CAR _t | () | | | | | | | | | | |
|------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| | , | , | , | (,) | , | , | , | (,) | (,) | (,) | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) | , |
| , | , | , | , | , | (,) | , | , | , | , | (,) | (,) |
| , | (,) | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , | , | , | , |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) | (,) |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | (,) | , | , | , |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) | (,) |
| , | (,) | (,) | (,) | , | , | , | , | , | , | , | , |
| , | (,) | (,) | , | , | , | , | , | , | , | , | , |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) |
| (,) | (,) | (,) | , | , | , | , | , | (,) | , | , | , |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) |
| , | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | (,) |

ومن الجدول رقم (٣) يمكن عرض نتائج إحصائية (Z) خلال نافذتي الحدث المستخدمتين، وتكشف هذه النتائج عن تحقيق عائدات شاذة سلبية قيمتها (0.3717) بعد يوم واحد من وقوع الحدث، وهذه العائدات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪، كما تكشف النتائج الإحصائية – كذلك – عن تحقيق متوسط عائدات شاذة إيجابية قيمتها 0.2576 بعد عشرة أيام من وقوع الحدث، وهذه العائدات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪.

| | | | | | |
|-------|-------|---------|-------|-------|-------|
| (+) | (+) | | | (Z) | () . |
| % | % | % | % | | |
| , | , | (,) | (,) | | |
| , | , | ((,) | (,) | (Z) | |
| , | , | , | , | | |

ومن هذه النتائج الإحصائية يتضح ضعف استجابة السوق وعدم تأثيرها بأحداث الإعلان عن توزيعات الأرباح في كل من الأجل القصير والمتوسط حيث أدت هذه الأحداث إلى تحقيق متوسط عائدات شاذة سلبية ضعيفة في الأجل القصير وإلى تحقيق متوسط عائدات شاذة ايجابية تكاد تقترب من الصفر في الأجل المتوسط ، وهذا الأمر يدل على أن المستثمر السعودي لا يهتم بالربح النقدي الموزع قدر اهتمامه بالتراكم الرأسمالي لقيمة أسهمه ، وأن نصيب السهم في الأرباح الموزعة ليس هو العامل المؤثر على شراء الأسهم في السوق السعودي.

يعتبر حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح في صورة أسهم مجانية Stock Dividends من الأحداث المالية الهامة التي يتربّط عليها حدوث تغيرات في سعر السهم عقب الإعلان عنها ، ولقد قام الباحث برصد عدد من أحداث الإعلان عن توزيع هذه الأسهم المجانية خلال فترة الدراسة لبيان تأثيرها على سوق الأسهم السعودي من خلال معرفة ما إذا كانت العائدات الشاذة المحققة تختلف عن الصفر أم لا باستخدام إحصائية (Z) .

ويوضح الجدول رقم (٤) العائدات الشاذة (الأرباح أو الخسائر غير العادية) لكل حدث من الأحداث الستة عشر المتعلقة بالإعلان عن توزيعات

الأرباح في صورة أسهم مجانية خلال الأيام العشرة لنافذة الحدث المتوسطة والقيمة التراكمية لهذه العائدات الشاذة في نهاية هذه النافذة، كما يوضح الوسط الحسابي للعائدات الشاذة لجميع الأحداث عشرة أيام نافذة الحدث الصغيرة أي بعد يوم واحد من وقوع الحدث، وخلال نافذة الحدث المتوسطة أي بعد عشرة أيام من وقوع الحدث.

أما الجدول رقم (٥) فيوضح نتائج إحصائية (Z) خلال نافذتي الحدث المستخدمتين وتكشف هذه النتائج عن تحقيق متوسط عائدات شادة سلبية قيمتها (0.8077) بعد يوم واحد من وقوع الحدث وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪، كما تكشف النتائج الإحصائية – كذلك – عن تحقيق متوسط عائدات شادة إيجابية قيمتها 3.7151 بعد عشرة أيام من وقوع الحدث وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪.

(Z) . ()

| (+) | | (+) | | | | |
|-------|---|-------|-------|-----|--|--|
| % | % | % | % | | | |
| , | , | (,) | (,) | | | |
| , | , | (,) | (,) | (Z) | | |
| , | , | , | , | | | |

ومن هذه النتائج الإحصائية يتضح قوة استجابة سوق الأسهم السعودي للمعلومات أو الأخبار المنشورة عن توزيعات الأسهم المجانية في الأجل القصير، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يرجع إلى أن الإعلان عن حدث توزيع الأسهم المجانية يعطى الحق لحامل السهم في الحصول على هذه الأسهم المجانية خلال مدة معينة قبل وقوع الحدث ، وبالتالي يزيد الإقبال على شراء السهم ، وعقب الانتهاء من توزيعات الأسهم المجانية لا يكون هناك إقبال على السهم مما يحدث متوسط للعائدات الشادة السلبية أقل من الواحد الصحيح.

...

ويشير التحليل الإحصائي – كذلك – إلى قدرة السوق السعودي على امتصاص أثر النتائج السلبية المحققة بعد مرور يوم واحد من وقوع الحدث وتحويلها إلى عائدات شاذة ايجابية من خلال نافذة الحدث الطويلة، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يرجع إلى قيام حامل السهم ببيع الأسهم المجانية وجنى الأرباح المتربعة على ذلك.

تجزئة السهم Stock Splits معناه تحويل السهم الواحد إلى عدد من الأسهم، ويتم ذلك في حالة ارتفاع القيمة السوقية للسهم ارتفاعاً كبيراً يحد من سهولة تداوله في سوق الأسهم، وهنا قد تتدخل إدارة الشركة وتقدم بطلب لمبيئة سوق المال للسماسرة لها بتجزئة السهم الواحد إلى عدد من الأسهم لتصبح القيمة السوقية للسهم – بعد التجزئة- في متناول قطاع أكبر من المستثمرين.

ويعد حدث تجزئة السهم من الأحداث المالية الهامة التي تتعرض لها أسواق المال، ولقد قام الباحث برصد عدد من أحداث الإعلان عن تجزئة الأسهم خلال فترة الدراسة لبيان أثرها على سوق الأسهم السعودي خلال معرفة ما إذا كانت العائدات الشاذة تختلف عن الصفر أم لا باستخدام إحصائية (Z).

ويوضح الجدول رقم (٦) العائدات الشاذة (الأرباح أو الخسائر غير العادلة) لكل حدث من الأحداث العشرة المتعلقة بالإعلان عن تجزئة الأسهم خلال الأيام العشرة لنافذة الحدث المتوسطة والقيمة التراكمية لهذه العائدات الشاذة في نهاية هذه النافذة، كما يوضح الوسط الحسابي للعائدات الشاذة لجميع الأحداث العشرة خلال نافذة الحدث القصيرة وخلال نافذة الحدث المتوسطة.

.()

| CARit | () | | | | | | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| | | | | | | | | | | | | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| , | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , | , | , | , | , | |
| (,) | , | (,) | , | , | , | , | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| (,) | , | , | , | , | (,) | , | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , | , | , | |
| , | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | , | |

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج إحصائية (Z) خلال نافذة الحدث المستخدمتين، وتكشف هذه النتائج عن تحقيق عائدات شادة إيجابية تزيد عن الواحد الصحيح بعد يوم واحد من وقوع الحدث (نافذة الحدث القصيرة) وبعد عشرة أيام من وقوع الحدث (نافذة الحدث المتوسطة) وهذه النتائج ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ وعند مستوى ثقة ٩٩٪، ومن هذه النتائج يتضح سرعة استجابة سوق الأسهم السعودي للمعلومات أو الأخبار المنشورة عن تحزئة الأسهم وأن هذه المعلومات تعمل على تحريك أسعارها محققة عائدات شادة إيجابية في الأجلين القصير والمتوسط بعد الإعلان عن الحدث.

.()

(Z)

| (+) | | (+) | | | | |
|-------|---|-------|---|--|-----|--|
| % | % | % | % | | | |
| , | , | , | , | | | |
| , | , | , | , | | (Z) | |
| , | , | , | , | | | |

يعد حدث الإعلان عن القوائم المالية Financial Statements من الأحداث المالية الهامة التي تؤثر على أسواق الأسهم ، ولقد استخدم الباحث عينة مكونة من ١٥ حدثاً لشركات قامت بالإعلان عن قوائمها المالية لمعرفة مدى تأثير سوق الأسهم السعودي بتلك الأحداث ، ويوضح الجدول رقم (٨) العائدات الشاذة (الأرباح أو الخسائر غير العادية) لكل حدث من الأحداث الخمسة عشر المتعلقة بالإعلان عن القوائم المالية خلال الأيام العشرة لنافذة الحدث المتوسطة والقيمة التراكمية لهذه العائدات الشاذة في نهاية هذه المدة ، كما يوضح الوسط الحسابي للعائدات الشاذة لجميع الأحداث الخمسة عشر خلال نافذة الحدث القصيرة وخلال نافذة الحدث المتوسطة.

.()

(Z)

| CARit | () | | | | | | | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| | | | | | | | | | | | | | |
| (,) | , | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) | (,) | , | , | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | (,) | (,) | , | , | , | , | , | |
| , | (,) | (,) | (,) | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| , | , | , | , | , | (,) | (,) | , | , | , | , | (,) | , | |
| , | (,) | (,) | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) | (,) | , | |

. ()

| CARit | () | | | | | | | | | | |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-----------------|-------|-------|--|
| | | | | | | | | | | | |
| (,) | , | , | , | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| , | , | , | , | , | (,) | (,) | (,) | , | (,) | (,) | |
| (,)(,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , | |
| (,)(,)(,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , | , | , | , | |
| (,)(,)(,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , | (,) | , | , | |
| (,)(,)(,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) | |
| (,)(,) | , | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | (,)(,)(,) | | | |
| (,) | - | - | - | - | - | - | - | - | - | , | |

ومن الجدول رقم (٩) يمكن عرض نتائج إحصائية (Z) خلال نافذتي الحدث المستخدمتين، وتكشف هذه النتائج عن تحقيق عائدات شادة إيجابية بعد يوم واحد من وقوع الحدث (نافذة الحدث القصيرة) أكبر من الواحد الصحيح ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪، كما تكشف النتائج – كذلك – عن تحقيق عائدات شادة سلبية بعد عشرة أيام من وقوع الحدث (نافذة الحدث المتوسطة) أقل من الواحد الصحيح وهي نتائج ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪.

...

ومن هذه النتائج الإحصائية يتضح استجابة سوق الأسهم السعودي لحدث الإعلان عن القوائم المالية في الأجل القصير حيث تحققت عائدات شادة إيجابية أكبر من الواحد الصحيح، أما في الأجل المتوسط فإن العائدات الشادة التراكمية تكون أقرب إلى الصفر مما يعني عدم تأثر السوق السعودي كثيراً بحدث الإعلان عن القوائم المالية في الأجل المتوسط.

. (Z) . () .

| (+) | (+) | | | |
|-------|-------|---|---|-----|
| % | % | % | % | |
| (,) | (,) | , | , | |
| (,) | (,) | , | , | (Z) |
| , | , | , | , | |

وفقاً لقانون الشركات السعودي فإن القرار الذي يصدر بتأسيس الشركة المساهمة يحدد رأس المال المصرح به Authorized Capital وهو الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه، وفي بداية نشاط الشركة قد يرى مجلس الإدارة عدم حاجته إلى كل رأس المال المصرح به فيقوم بإصدار جزء من رأس المال يقل عن رأس المال المصرح به يسمى رأس المال المصدر Issued Capital وبعد أن تتسع الشركة في نشاطها فإنها قد تحتاج إلى زيادة رأس المال ليصل إلى رأس المال المصرح به، ومن جهة أخرى فإن بعض الشركات المساهمة قد تقوم بإصدار رأس المال المصرح به بالكامل ونتيجة للتوسيع في أنشطتها فإنها قد تحتاج إلى زيادة رأس المال المصرح به وهنا لابد من موافقة هيئة سوق المال السعودي على هذه الزيادة، ويحيط قانون

الشركات السعودية إصدار هذه الأسهم الإضافية إما بقيمتها الاسمية أو بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية أي بعلاوة إصدار Additional Paid In Capital ل لتحقيق العدالة بين المساهمين القدامى والمساهمين الجدد الذين سيشاركونهم في أرصدة الاحتياطيات والأرباح المبقة الحقيقة في الماضي ، وفي الحياة العملية إذا اقتصر الاكتتاب في الأسهم الإضافية على المساهمين القدامى بنسبة ما يتلکونه من أسهم قدية فإن أسهم الزيادة عادة ما تصدر بقيمتها الاسمية ، أما إذا عرضت أسهم الزيادة للأكتتاب العام فإنها تصدر – عادة – بعلاوة إصدار.

ويعد حدث زيادة رأس المال من الأحداث المالية الهامة التي تؤثر على أسواق الأسهم ، ولقد استخدم الباحث عينة مكونة من خمسة عشر حدثاً لشركات قامت بزيادة رأسمالها لمعرفة مدى تأثير سوق الأسهم السعودي بتلك الأحداث ، ويوضح الجدول رقم (١٠) العائدات الشاذة (الأرباح أو الخسائر غير العادية) لكل حدث من الأحداث الخمسة عشر المتعلقة بالإعلان عن زيادة رأس المال خلال الأيام العشرة لنافذة الحدث المتوسطة والقيمة التراكمية لهذه العائدات الشاذة في نهاية هذه المدة ، كما يوضح الوسط الحسابي للعائدات الشاذة لجميع الأحداث الخمسة عشر خلال نافذتي الحدث القصيرة والمتوسطة.

ومن الجدول رقم (١١) يمكن عرض نتائج إحصائية (Z) خلال نافذتي الحدث المستخدمتين ، وتكشف هذه النتائج عن تحقيق عائدات شاذة سلبية بعد يوم واحد من وقوع الحدث (نافذة الحدث القصيرة) أكبر من الواحد الصحيح وذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪ ، كما تكشف النتائج الإحصائية عن تحقيق عائدات شاذة سلبية أكبر من الواحد الصحيح بعد عشرة أيام من وقوع الحدث (نافذة الحدث المتوسطة) وهي نتائج ذات دلالة

...

إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪، ومن هذه النتائج الإحصائية يتضح سرعة تأثر السوق السعودي بأحداث زيادة رأس المال، ويرى الباحث أن السبب في ذلك هو إقبال المستثمرين على بيع الأسهم الأخرى والتوجه نحو الاستثمار في الأسهم الجديدة مما يعمل على انخفاض مستوى السيولة داخل السوق وبالتالي حدوث عائدات شاذة سلبية أكبر من الواحد الصحيح سواء في الأجل القصير أو الأجل المتوسط.

() .

| CARit | () | | | | | | | | | | | | | | |
|------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| | | | | | | | | | | | | | | | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | (,) | | |
| , | , | , | (,) | (,) | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| (,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| (,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | | |
| , | , | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , | , | , | (,) | , | , | | |
| (,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | | |
| (,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | | |
| (,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | | |
| (,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | | |
| (,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | | |
| (,)(,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | | |
| (,)(,) | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | (,) | | | |

| (+) (%) | | (+) (%) | | (Z) | (%) |
|---------|-------|---------|-------|-----|-----|
| % | % | % | % | | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (Z) | |
| (,) | (,) | , | , | | |

تعد تعديلات مجالس الإدارة من الأحداث غير المالية التي تؤثر على أسعار الأسهم داخل سوق الأوراق المالية لما يمثله رأس المال الفكري Intellectual Capital من أهمية، ولقد قام الباحث برصد عدد من أحداث تعديلات مجالس الإدارة خلال فترة الدراسة لبيان أثرها على سوق الأسهم السعودي من خلال معرفة ما إذا كانت العائدات الشاذة الحقيقة تختلف عن الصفر أم لا باستخدام إحصائية (Z).

ويوضح الجدول رقم (١٢) العائدات الشاذة (الأرباح أو الخسائر غير العادية) لكل حدث من الأحداث الخمسة عشر المعلقة بالإعلان عن تعديلات مجالس الإدارة خلال الأيام العشرة لنافذة الحدث المتوسطة والقيمة التراكمية لهذه العائدات الشاذة في نهاية هذه النافذة، كما يوضح الوسط الحسابي للعائدات الشاذة لجميع الأحداث الخمسة عشر خلال نافذة الحدث الصغيرة أي بعد يوم واحد من وقوع الحدث، وخلال نافذة الحدث المتوسطة أي بعد عشرة أيام من وقوع الحدث.

ويوضح الجدول رقم (١٣) نتائج إحصائية (Z) خلال نافذتي الحدث المستخدمتين وتكشف هذه النتائج عن تحقيق متوسط عائدات شاذة إيجابية قيمتها 0.1056 بعد يوم واحد من وقوع الحدث وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪، كما تكشف عن تحقيق عائدات شاذة سلبية قيمتها

(10.6446) بعد عشرة أيام من وقوع الحدث وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪، ومن هذه النتائج يستخلص الباحث أن سوق الأسهم السعودي لا يستجيب لحدث تعديلات مجالس الإدارة خلال الأجل القصير حيث إن العائدات الشاذة المحققة بعد يوم واحد من وقوع الحدث تقترب من الصفر، أما في الأجل المتوسط فإن هناك متوسط عائدات شاذة سلبية تزيد عن الواحد الصحيح مما يعني تأثر سوق الأسهم السعودي بحدث تعديلات مجالس الإدارة في الأجل المتوسط.

.()

| | | | | | |
|-------|-------|-------|-----|-----|-----|
| . | | | (Z) | . | () |
| (+) | | (+) | | | |
| % | % | % | % | | |
| (,) | (,) | , | , | | |
| (,) | (,) | , | , | (Z) | |
| , | , | , | , | | |

الأخبار غير الرسمية Informal News هي الإشاعات والأقاويل التي تتعلق بشركات معينة وتتردد داخل سوق الأوراق المالية، وتلتزم هذه الشركات بالرد على هذه الأخبار غير الرسمية بالتأكيد أو النفي طبقاً لتعليمات هيئة سوق المال السعودي، ويوضح الجدول رقم (١٤) العائدات الشاذة (الأرباح أو الخسائر غير العادية) لكل حدث من الأحداث العشرين المتعلقة بالأخبار غير الرسمية المتداولة في سوق الأسهم السعودي خلال الأيام العشرة لنافذة الحدث المتوسطة، كما يوضح القيمة التراكمية للعائدات الشاذة في نهاية هذه المدة والوسط الحسابي لهذه العائدات الشاذة لجميع الأحداث العشرين خلال نافذة الحدث القصيرة وخلال نافذة الحدث المتوسطة.

| | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| CARit | . | . | () | () | . | () |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) |
| , | , | , | (,) | , | , | (,) |
| (,) | , | , | , | (,) | (,) | (,) |

.()

| CARit | () | | | | | | | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| | | | | | | | | | | | | | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | (,) | , | , | , | , | , | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , | , | , | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | , | , | , | , | , | |
| (,) | , | , | , | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| , | (,) | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| , | (,) | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | (,) | |
| (,) | , | , | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| , | , | , | , | , | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| , | (,) | (,) | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| , | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | (,) | , | , | , | , | , | |
| , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | , | |
| (,) | , | , | , | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | |
| , | , | , | , | , | (,) | , | , | (,) | (,) | , | , | , | |
| (,) | (,) | , | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | (,) | , | , | |
| , | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | (,) | |

...

ومن الجدول رقم (١٥) يمكن عرض نتائج إحصائية (Z) خلال نافذتي الحدث المستخدمتين، وتكشف هذه النتائج عن تأثير عائدات شادة سلبية بعد يوم واحد من وقوع الحدث (نافذة الحدث القصيرة) أقل من الواحد الصحيح وذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪، كما تكشف عن تحقيق عائدات شادة إيجابية أقل من الواحد الصحيح بعد عشرة أيام من وقوع الحدث (نافذة الحدث المتوسطة) وهي نتائج ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪، مستوى ثقة ٩٩٪، ومن هذه النتائج يرى الباحث أن الأخبار غير الرسمية المتداولة في السوق السعودي تؤثر بشدة على سهم الشركة صاحبة الحدث في الأجلين القصير والمتوسط، أما على مستوى السوق ككل فإن الاستجابة تكون ضعيفة في كل من الأجلين القصير والمتوسط.

| (+) . | | (+) . | | (Z) | (.) . |
|-------|---|-------|-----|-----|-------|
| % | % | % | % | | |
| , | , | (,) | (,) | | |
| , | , | (,) | (,) | (Z) | |
| , | , | , | , | | |

من النتائج الإحصائية التي توصل إليها الباحث يمكن القول إن سوق الأسهم السعودي تتأثر بالأحداث التي يتم الإعلان عنها داخل السوق سواء كانت تلك الأحداث مالية أو غير مالية مع وجود تباين لرد فعل السوق تجاه الأحداث المختلفة المعلن عنها من خلال نافذتي الحدث المستخدمتين (النافذة القصيرة والنافذة

...

المتوسطة)، ومن هذه النتائج يستطيع الباحث اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة كما يلي :

- ١ - بالنسبة للفرض الأول "توجد علاقة جوهرية بين المعلومات المنشورة عن وقوع أحداث معينة والأسعار المستقبلية للأسهم" أثبتت النتائج الإحصائية استجابة سوق الأسهم السعودي وتأثر الأسعار المتداولة داخل السوق بالأحداث المعلن عنها بدلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ومستوى ثقة ٩٩٪ في كل من الأجل القصير والأجل المتوسط مما يعني صحة الفرض الأول الذي قامت عليه الدراسة.
- ٢ - بالنسبة للفرض الثاني "توجد علاقة جوهرية بين كفاءة السوق ومقدار تأثير الحدث على الأسعار المستقبلية للأسهم داخل سوق الأسهم السعودي" أثبتت النتائج الإحصائية أن هناك علاقة طردية بين كفاءة السوق ومقدار تأثير الحدث على الأسعار المستقبلية للأسهم حيث استجابت سوق الأسهم السعودي للأحداث المعلن عنها وإن كانت الاستجابة أكثر وضوحاً في الأجل المتوسط عن مثيلها في الأجل القصير مما يعني صحة الفرض الثاني الذي قامت عليه الدراسة.
- ٣ - بالنسبة للفرض الثالث "يمكن قياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم تجاه وقوع أحداث معينة من خلال قياس العائدات الشاذة الإيجابية أو السلبية" حيث قام الباحث من خلال الدراسة التطبيقية بقياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم وقياس العائدات الفعلية والعائدات المتوقعة والعائدات الشاذة، مما يعني صحة الفرض الثالث الذي قامت عليه الدراسة.

قام الباحث من خلال هذا البحث بدراسة العلاقة بين منهج دراسات الحدث ورد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي ، ولقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث ، ويكون عرض خلاصة ونتائج وتوصيات البحث على النحو التالي :

- (١) أصبح منهج دراسات الحدث أداة هامة و معروفة في المحاسبة حيث يقوم بدور أساسي في قياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم المتداولة داخل أسواق الأوراق المالية ، كما يمكن استخدامه في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأسعار تلك الأسهم بما يساعد على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب لضمان الحصول على العائد المناسب لرأس المال المستثمر وضمان تعرّضه لأقل قدر من المخاطر.
- (٢) يحتوى منهج دراسات الحدث على ثلات خطوات رئيسية حتى يمكن استخدامه في قياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم داخل أسواق الأوراق المالية و تتمثل هذه الخطوات في تحديد الأحداث المعلن عنها و تحديد نافذة الحدث المستخدمة و قياس العائدات الشاذة المترتبة على الإعلان عن وقوع حدث معين سواء كانت تلك العائدات إيجابية أو سلبية.
- (٣) تعد خطوة تحديد نافذة الحدث المستخدمة في قياس رد الفعل المستقبلي من أهم الخطوات ، و بنجاح الباحث في تحديد النافذة المستخدمة في قياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم ، فإن عملية القياس تتم بكفاءة وفاعلية ، ولم يحدد الباحثون نافذة حدث معينها بل قسموا نوافذ الحدث المستخدمة إلى ثلاثة أنواع : النافذة القصيرة

...

والنافذة المتوسطة والنافذة الطويلة، ويتوقف اختيار نوع النافذة المستخدمة على طبيعة الحدث المراد قياس رد فعل أسعار الأسهم تجاهه.

(٤) عند استخدام منهج دراسات الحدث في تحليل وقياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم يتطلب الأمر توافر معلومات تتعلق بالماضي والحاضر عن الحدث المعلن عنه خلال نافذة الحدث المستخدمة، وهذه المعلومات تتوافر في الأسواق العالمية والمتوسطة الكفاءة وبذلك يمكن قياس التغيرات في أسعار الأسهم الناتجة عن هذه المعلومات باستخدام منهج دراسات الحدث بطريقة أكثر سهولة وأكثر دقة.

(٥) منهج دراسات الحدث بجموعة من التطورات جعلته أداة هامة في القيام بالتحليل الفني داخل أسواق المال والتنبؤ بأسعار الأسهم المستقبلية، وتمثل هذه التطورات في تطور الأسواق المالية وارتفاع كفاءتها وتطور القطاع المالي والمصرفي وارتفاع معدلات السيولة بها وزيادة أوجه و مجالات الاستثمار وزيادة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين وزيادة التفاعل والترابط بين الأسواق المالية المختلفة نتيجة للتطور التكنولوجي وتطور الفروض والأساليب الإحصائية التي تعد أدلة مهمة لمنهج دراسات الحدث.

(٦) يحتوى منهج دراسات الحدث على العديد من النماذج منها النماذج القياسية والنماذج الشرطية، ويمكن تحديد النموذج الأمثل لقياس رد فعل أسعار الأسهم وفقاً لطبيعة البيانات والمعلومات المتوافرة عن الأحداث المعلن عنها سواء كانت تلك المعلومات كمية أو وصفية.

(٧) لم تقدم الدراسات السابقة منهج دراسات الحدث كمنهج أكاديمي متكمال من حيث التعريف والخطوات والعلاقة بينه وبين فرض كفاءة السوق كما لم

تتعرض لبداية استخدامه والتطورات التي شهدتها حتى أصبح منهاً متكاملاً وواضحاً.

(٨) يعمل منهج دراسات الحدث على تطوير أسواق المال لوجود علاقة بينه وبين كفاءة هذه الأسواق، كما يمكن من خلاله معرفة درجة الارتباط بين الأسواق المالية المختلفة إزاء بعض الأحداث العالمية مثل الأحداث المتعلقة بالتغييرات في السياسات النقدية الدولية والأزمات المالية الدولية والأحداث المتعلقة بالحروب والإرهاب والكوارث الطبيعية.

(٩) أثبت استخدام منهج دراسات الحدث أن الأسواق المالية المتقدمة أكثر قدرة من الأسواق المالية الصاعدة على امتصاص آثار الأحداث السيئة وتقاديمها نتيجة لقوة قطاعها المصرفي وتوافر السيولة لديها، كما أن هذه الأسواق أكثر تأثراً بالأحداث والتغيرات والتقلبات التي تحدث في الأسواق الأخرى لزيادة الشفافية بعكس الأسواق المالية الصاعدة التي تعاني من نقص المعلومات أو تسريبيها قبل الإعلان عنها.

(١٠) اهتمت الكثير من الدراسات السابقة بنافذة الحدث المستخدمة كإحدى خطوات أو آليات تطبيق منهج دراسات الحدث وأوضحت أن النجاح أو الفشل في استخدام هذا المنهج يتوقف - إلى حد كبير - على مدى النجاح في تحديد نافذة الحدث المناسبة.

(١١) على الرغم من قدم منهج دراسات الحدث إلا أنه لم يتم استخدامه كأداة تحليلية لقياس رد فعل أسعار الأسهم تجاه الأحداث المعلن عنها إلا في أوائل القرن الحالي، وهذا الاستخدام تم تطبيقه في الدول التي تملك أسواقاً مالية متقدمة في حين أن الأسواق المالية الصاعدة كانت أقل حظاً في تطبيق هذا المنهج.

...

(١٢) تمت الدراسة التطبيقية للبحث على بعض الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق الأسهم السعودي والتي بلغ عددها ٥٢ شركة مع رصد الأحداث التي تعرضت لها هذه الشركات خلال الفترة من ٢٠٠٦/١/١ حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠ والتي بلغت ١٠٧ حدثاً منها ٧٢ حدثاً مالياً، ٣٥ حدث غير مالي، وت تكون الأحداث المالية من خمسة أنواع هي حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح في صورة نقدية وحدث الإعلان عن توزيعات الأرباح في صورة أسهم مجانية وحدث الإعلان عن تجزئة الأسهم وحدث الإعلان عن القوائم المالية وحدث الإعلان عن زيادة رأس المال، أما الأحداث غير المالية فت تكون من نوعين هما حدث الإعلان عن تعديلات مجالس الإدارة وحدث الأخبار غير الرسمية المتداولة في السوق.

(١٣) قامت الدراسة على فروض ثلاثة: الفرض الأول مضمونه "أن هناك علاقة جوهرية بين المعلومات المنصورة عن وقوع أحداث معينة والأسعار المستقبلية للأسهم" والفرض الثاني مضمونه "أن هناك علاقة جوهرية بين كفاءة السوق ومقدار تأثير الحدث على الأسعار المستقبلية للأسهم داخل سوق الأسهم السعودي" أما الفرض الثالث فمضمونه "أنه يمكن قياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم تجاه وقوع أحداث معينة من خلال قياس العائدات الشادة الايجابية أو السلبية.

(١٤) قام الباحث باستخدام نافذتي حدث إحداثها قصيرة (- ١ ، صفر، ١+) والأخرى متوسطة (- ١٠ ، صفر، ١٠+)، ولقد تم استخدام هاتين النافذتين لتحقيق بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تطبيق منهج دراسات الحدث على الأسواق الصاعدة كمحاولة علاج مشكلة تسرب المعلومات قبل الإعلان عنها ومحاولة علاج مشكلة عدم قدرة بعض الأطراف ذوي العلاقة في الحصول على المعلومات في

نفس التوقيت ومحاولة علاج مشكلة الأحداث المتداخلة ومقارنة متوسط العائدات الشاذة المحققة في كل نافذة من النافذتين.

(١٥) قام الباحث بقياس العائدات الشاذة للأحداث المالية وغير المالية بتحديد أسعار إغفال الأسهم يوم وقوع الحدث من خلال نافذتي الحدث المستخدمتين والتنبؤ بسعر السهم خلال مدة مستقبلية مقدارها عشرة أيام بعد انتهاء النافذة المتوسطة مباشرة باستخدام نموذج ARIMA وقياس العائد المتوقع للسهم وتحديد العائد الفعلي وبذلك تمكن من قياس العائدات الشاذة، مع استخدام إحصائية (Z) لاختبار ما إذا كانت هذه العائدات الشاذة تختلف عن الصفر أم لا وتحليل نتائجها لكل نافذة على حدة وبيان أثرها على سوق الأسهم السعودي من خلال مستوىين للثقة (مستوى ثقة ٩٥٪، مستوى ثقة ٩٩٪).

(١٦) من النتائج الإحصائية التي توصل إليها الباحث يمكن القول إن سوق الأسهم السعودي يتأثر بالأحداث التي يتم الإعلان عنها داخل السوق سواء كانت تلك الأحداث مالية أو غير مالية مع وجود تباين لرد فعل السوق تجاه الأحداث المختلفة المعلن عنها من خلال نافذتي الحدث المستخدمتين، كما يمكن القول إن هناك علاقة طردية بين كفاءة السوق ومقدار تأثير الحدث على الأسعار المستقبلية للأسهم حيث استجابت سوق الأسهم السعودي للأحداث المعلن عنها وإن كانت الاستجابة أكثر وضوحاً في الأجل المتوسط عن مثيلتها في الأجل القصير، بالإضافة إلى ذلك فقد تمكن الباحث من قياس رد الفعل المستقبلي لأسعار الأسهم وقياس العائدات الشاذة الإيجابية أو السلبية مما يعني صحة الفرض الثالثة التي قام عليها البحث.

...

في نهاية البحث وفي ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج يمكن التوصية بما يلي :

- (١) زيادة الحاجة إلى دراسات أخرى تتعلق بأسواق المال الصاعدة تعتمد على تحليل معلومات الأسهم ومعلومات السوق والمعلومات المتعلقة بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- (٢) زيادة الحاجة إلى دراسات أخرى تتعلق بأسواق المال بصفة عامة والأسواق الصاعدة بصفة خاصة تعتمد على دراسة خصائص سلوك أسعار الأسهم ومدى تأثير عملية الإفصاح والشفافية ونشر المعلومات على المعاملين في هذه الأسواق.
- (٣) زيادة الحاجة إلى دراسات أخرى توضح مدى تأثر سوق الأسهم السعودي بالأحداث المعلن عنها داخل أسواق المال العربية باستخدام منهج دراسات الحدث ويتم ذلك في إطار خطوة تمهد لتحقيق التكامل والاندماج بين أسواق المال العربية.
- (٤) زيادة الحاجة إلى دراسات أخرى توضح مدى ارتباط سوق الأسهم السعودي بالأسواق المالية الأخرى وخاصة الأسواق العالمية المرتفعة الكفاءة لتوضيح مدى تأثر سوق الأسهم السعودي بالأحداث الدولية.
- (٥) زيادة الحاجة إلى دراسات أخرى تعتمد على منهج دراسات الحدث لعرفة رد فعل سوق الأسهم السعودي وكيفية استخدام النتائج المترتبة على ذلك في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للأسهم مما يمكن من مواجهة الأزمات التي قد يتعرض لها السوق وتخفيف حدتها.

(٦) زيادة الحاجة إلى دراسات أخرى تهتم بالتحليل الفني للأسهم إلى جانب التحليل المالي لأن التحليل الفني يساعد على رسم سلوك أسعار الأسهم خلال فترة معينة والتنبؤ بهذه الأسعار خلال فترة مستقبلية على أن يتم ذلك من خلال منهج دراسات الحدث.

Kimberly, C., & Leonard, R., Barking into being public: an exploratory analysis of revers takeovers, Journal of Corporate Finance, United States, 2005. [١]

Bhagat, S., & Romano, R., Event studies and the law: Part I – Technique and Corporate Litigation, Yale Law School, John M. Olin Center for Studies in Law, Yale International Center for Finance, April , 2001. [٢]

Harrison, J., & Oler, D., & Allen, M., Event Studies and the importance of longer – term measures in assessing the performance outcomes of Complex Events, Cornell University Ithaca, NY, February 11, 2005. [٣]

Michelle, L., & Shiguang, M. The Behavior of China's Stock Prices in Response to the Proposal and Approval of Bonus Issues, Chinese Stock Markets, Efficient Market Hypothesis (EMH), JEL Classification: G14, University of Adelaide School of Economics Adelaide, SA 2005, Australia, April, 2002. [٤]

Sangphet, H., & Stewart, R., & Richards, M., An event study of the effects of partner and location cultural differences in joint ventures, International Business Review, No 12, 2003. [٥]

Eppli, M., & Charles, C., An Event Study Analysis of Mall Renovation and Expansion, Journal of Shopping Center Research, Volume 12, Number 2, 2005. [٦]

جلال إبراهيم العبد: "تأثير المعلومات المالية المنشورة على أسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الثاني والأربعون، مارس ٢٠٠٥. [٧]

...

- Nelson, J., The CAIPERS effect, revisited, Florida State University, Journal of Corporate Finance, volume 12, 2006. [٨]
- Cristina, B., Pilar Corridor, Technological alliances and the market valuation of new economy firms, Public University of Navarre, Spain, Technovation, Elsevier, N. 26, 2006. [٩]
- Andrew, H., & Thomas, F., The Effects of terrorism on global capital markets, Southern Methodist University, Dallas, European Journal of Political Economy, Vol. 20, 2004. [١٠]
- Nels, A., Use of Event Studies to Estimate Brand Value: A Comparison of Methodologies, Master of Arts in Economics, the Faculty of Virginia Polytechnic Institute and University, May, 2002. [١١]
- Mahdi, M., Review of Capital Market Efficiency: Some Evidence from Jordanian Market, International Research Journal of Finance and Economics, ISSN, Issue 3, 2006. [١٢]
- ١٣] محمد عبده محمد مصطفى : "دراسة اختبارية لكتفاعة سوق الأسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ٢٠٠١.
- Kate, P. & Fabiola, R., Stock Market Linkages in Emerging Markets: Implication for International Portfolio Diversification, City University Business School London, JEL Classification, Number 36, 2006. [١٤]
- Charles, J., & Cameron, T., Conducting Event Studies with Asia – Pacific, Stock Market Data, Massey University Albany Auckland, New Zealand, January, 2002. [١٥]
- Kai, L., & William, M., The Information Content of Canadian Open Market Repurchase Announcements, University of British Columbia, March, 2005. [١٦]
- ١٧] سمير مصطفى شعراوي : مقدمة في التحليل الحديث للسلالسل الزمنية ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥.
- Mackinaly, C., Event Studies in Economics and Finance, *Journal of Economic Literature*, 1997. [١٨]

- Kenneth, H., Graphical Analysis for Event Study Design, *Journal of Financial and Strategic Decisions*, Volume 11, Number 1, Spring, 1998. [¶¶]
- Seiler, M., The Efficacy of Event Study Methodologies, Measuring Erit Abnormal Performance under Conditions of Induced Variance, *Journal of Financial and Strategic Decisions*, Volume 13, Number 1, Spring 2000. [¶·]
- Graciela, K., & Sergio, S., Emerging Markets Instability: Do Sovereign Ratings Affect Country Risk and Stock Return?, George Washington University & World Bank, February, 2001. [¶¶]
- Subramani, R. & Walden, E., Employing the Event Study to Asses Returns to Firms from Novel Information Technologies: An Examination of Ecommerce Initiative Announcements, Management Information Systems Research Center, Carlson School of Management, University of Minnesota, 2003. [¶¶]
- Sandy, C., & Etienne, P., The Value of Interfirm Co-operation: An Event Study of New Partnership Announcements in the Pharmaceutical Industry, ESEM Conference for Helpful Suggestions, University of Nancy, 2003. [¶¶]
- Gao, Y., & Tse, K., Market Segmentation and Information Values of Earnings Announcements: Some Empirical Evidence from an Event Study on the Chinese Stock Market, Singapore Management University, Singapore, October 2003. [¶¶]
- Bredin, D., & Gavin, C., & Reilly, G., The Influence of Domestic and International Interest Rates on the ISEQ, Economic Analysis and Research Department, Central Bank, Dublin, Ireland, December 2003. [¶¶]
- New Orleans University, Stock Market Reactions to Board Appointments, October 2003. [¶¶]
- Kothari, S., & Warner, B., Econometrics of Event Studies, Handbook of Corporate Finance, University of Rochester, Holland, November 2004. [¶¶]
- Robert, B., & Andrew, E., & Jennings, R., Reputation Effects in Trading on the New York Stock Exchange, University of Notre Dame & Indiana University, The New York Stock Exchange, U.S.A. May, 2004. [¶¶]
- Knight, B., Are Policy Platforms Capitalized Into Equity Prices? Evidence from the Bush & Gore 2000 Presidential Election, Brown University and NBER, U.S.A, February 2004. [¶¶]
- Otavio, R., & Alberto, M., Market Reaction and Volatility in the Brazilian Stock Market, Department of Accounting & Finance, University of Brasilia, Brazil, September, 2004. [¶·]
- Microsoft Corporation, Event Analysis, 2006 [¶¶]

...

[٣٢] سعيد عبدالعال الأمام: "كفاءة السوق شبه القوية، دراسة حدث الإعلان عن التوزيعات في سوق الأسهم السعودي"، المجلة العلمية لمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.

The Relationship between Event Studies Approach and the Future Reaction of Stocks Prices An Applied Study in the Saudi Market Stocks

Dr. Mohamed El Ebaishi

*Department of Accounting, College of Business & Economics
El Quassem University*

(Received 20/3/2007; accepted for publication 4/5/2008)

Abstract. This research aims to measure the relationship between event studies approach and the future reaction of stocks prices, this research depends on three hypotheses:

1. "There is a strong relationship between the issued information about a certain event and the future prices of stocks".
2. "There is a strong relationship between the market efficiency and the events which effect the future prices of stocks".
3. "We can measure the reaction of the future prices of stocks towards the event by measuring the positive or negative abnormal returns".

To achieve the purpose of the research and to test its hypotheses the researcher review 19 previous studies about event studies and how to use it in measuring the reaction of stocks prices in the strong form of market efficiency, in the semi – strong form of market efficiency and in weak form of market efficiency.

The applied study was completed on 52 corporations which their stocks alternate in the Saudi Market to determine the events of these companies during the period from January 1, 2006 to June 30, 2008 which were 107 events, 72 of them were financial transactions and 35 of them were non- financial transactions. The financial transactions divided into 5 groups, the event of announcing cash dividends, the event of announcing stock dividends, the event of announcing stock splits, the event of announcing the issuing of financial statements and the event of announcing the increase in capital. The non- financial transactions divided into 2 groups, the event of announcing the change in board of directors and the event of alternative informal news in the market.

The researcher determined the stocks closed prices in the day of occurred each event through two event windows (-1, +1), (-10, +10), and calculated the forecasting prices by using the auto – regressive integrated moving average (ARIMA) to measure the actual return, the expected return and to determine the cumulative abnormal return and use the sample (Z) to analysis the results of every window and to illustrate its effect in the Saudi Market. The statistics results emphasize the correct of the three hypotheses.

Guidelines for Authors

I. Manual of Style

a) Types of material:

1. Research and study: An original work by the author(s) which will add new types of knowledge to the various fields at the college.
2. Paper/Article: Papers that provide criticism and analysis for previously published papers and books, in addition to scientific theses.
3. Scientific innovations and patents.
4. Correspondence, which include scientific opinions and research suggestions.

b) Conditions:

1. The paper must be innovative, scientific, well typed and in good style.
2. The paper must not be previously published, or sent to another press.
3. All received papers are to be refereed.

c) Instructions:

1. The author must provide a request to publish his paper.
2. The paper can be re-published under a written permission by the Editor-in-Chief.
3. The author must provide three hardcopies and an electronic copy of his paper. In addition, the author must provide an Arabic and an English abstract for his paper, each of which not exceeding 200 words.
4. The paper must include the title of the paper, the author's name, his address, his title and his affiliation on the first page of the paper.
5. Footnotes must be mentioned in their respective pages.
6. References are to be mentioned in the main text in sequential numbers between square brackets according to the MLA style.

a. Journals: References are to be mentioned in the main text in sequential numbers between square brackets. In the reference list, the reference should start with the number in square brackets, followed by the author's last name, his first name or initials, title of the article/paper (between quotation marks), title of the journal (in italic), volume number, issue number, year of publication (between brackets), and then the page numbers.

Example: [1] Smith, John A. "The Internet: Its advantages and Disadvantages."
Journal of Computer Sciences, Vol. 10, No. 2, (2002), 12-33.

b. Books: References are to be mentioned in the main text in sequential numbers between square brackets. In the reference list, the reference should start with the number in square brackets, followed by the author's last name, his first name or initials, title of the book (in italic), city of publication, the publisher, and then the year of publication.

Example: [2] Marks, David S. *The World of the Internet*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

If the reference in the main text is previously mentioned, the author should the number of the reference followed by the page numbers (e.g. [14, pp. 31-45]). Abbreviations are not to be used in reference citations such as op. cit., ibid., etc.

7. Samples of the book figures are to be placed in their appropriate locations.
8. All figures and tables are to be attached with the paper (in an electronic copy and a hardcopy).
9. Tables and figures are to be numbered separately. Each table and figure must have a caption.
10. When mentioning foreign names in the paper, the names should be written in Arabic, followed by the name in English/Latin letters between brackets. The name should be fully written when first mentioned in the paper.
11. The paper will be returned to the author, whether or not the paper is published.
12. The author will be given two copies of the journal, along with 20 copies of his paper free of charge.
13. The author must follow the corrections of the referees. In addition, the author must provide a justification for not following a certain correction by the referees.
14. The papers published reflect the opinions of their authors.

II. Arbitration

All papers will be refereed according to the following:

1. The Editorial Board will choose four referees for the arbitration of each paper (three main referees and a substitute referee).
2. The papers will not be published until they are approved by two specialized referees (one of them, at least, has to be from outside the university).

Subscription and Exchange

Kingdom of Saudi Arabia, Qassim University, *College of Economy and Administration Sciences*
Journal of Economic and Administrative Sciences
P. O. Box 6633, Buraidah 51431



**In The Name of ALLAH,
Most Gracious, Most Merciful**

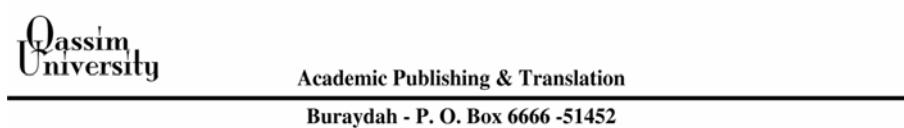
*Journal of Economic and Administrative Sciences, Qassim University, Vol. 2, No. 2, PP 00-00 for Eng, PP 00-00 for Arabic (Hij
2009/Rajab 1430H.)*

Volume (2) No. (2)

Journal of Economic and Administrative Sciences

Qassim University Scientific Publications

(Refereed Journal)



Editorial Board

Chief Editor

Prof. Fathi R. Al-Sawafiri (Editor-in-Chief)
fathisaw2285@hotmail.com

Member Editors

Prof. Abdulhamid A. Mahboob
Prof. Abdulrahman A. Al-Tuwaijiry
Dr. Abdullah A. Al-Buraidy
Dr. Abdulhamid Husain

Editorial Advisory Board

| | |
|-----------------------------------|----------------------------------|
| Prof. Abdulmunim I. Al-Abdulmunim | Prof. Ismail M. Al-Shanawi |
| Prof. Nabih A. Al-Jabr | Prof. Abdulsalam Abu Alqahf |
| Prof. Ahmed A. Al-Shumaimiry | Prof. Abdulwahab Nasr Ali |
| Prof. Saad A. Al-Kalabi | Prof. Mohammed Sami Radhi |
| Prof. Abdulaal H. Khashaba | Prof. Mohammed R. Al-Zanati |
| Prof. Medhet M. Al-Aqqad | Prof. Talat Al-Damardash Ibrahim |
| Prof. Mohammed F. Al-Sahn | Prof. Nabil A. Shakir |
| Prof. Ismail I. Jomah | Prof. Khairi Ali Al-Jaziri |
| Prof. Mohammed Al-Sayed Saraya | Prof. Mohammed A. Tahooon |
| Prof. Samir Abu Alfatooh Saleh | |
| Prof. Mohammed Sultan Abu Ali | |

Deposif: 1429/2027

Contents

Page

First: English Section

